شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 6 - July 2003

العدد السادس – يوليو ٢٠٠٣

مات عبد العزيز الأبيض حين قُدّم الأسود للإفتداء

الإدماج السياسي حلٌّ للمعضل الطائفي

إصلاح حقيقي.. أم إعادة طلاء؟

حين يتحالف الغباء والتطرّف في المملكة

الشروط المؤسِّسة للحوار الوطني السعودي

حوار المذاهب ليس بديلاً عن الحوار الوطني

حتى لا يكون خيار التطرف البديل لأبنائنا

قراءة موتورة:

مقالة سفر الحوالي عن (شركاء في الوطن)

هل الشارع المتطرّف يحكم القيادات الدينية؟

سيدتي الأرض

شعر : محمد الهاشم

ناصر السعيد

ومضى عامٌ من العمرِ
وعادت شرفة الأحياء في عمري وحيده
هَرِمَت من أوّل العمر سنيني
وتَعَانَقتُ كأحلامٍ شريده

☆ ☆ ☆

آهِ يا سيّدتي . .
فأنا في كلّ عامٍ ثائرٍ أصرخُ موجاً وقصيده
وأنا مَن يسرق التاريخ لحناً مستباحاً
ويغني قبلة ترحل في دنيا وريده

☆ ☆ ☆

آه يا سيّدتي . .
لحّنَ العزّاف موتي
وثارت خطوات العرق البارد شمساً
فتسامى وجعي الأسمر حُلماً
وتعرّى في ظلال النجمِ عشقاً "لسعيده"
هذه ثورةُ عشقي . .
فأنا مَن حرّضَ الثورةَ في أضلعكِ السكرى . .
أنا وحي من الأجداث آتٍ كسماءٍ مُحزَنه
وأنا آخر فردٍ صارحَ الله، فعادت آخر النجماتِ
تسعى لنشيده
"ليلة" ماتت، فمات العامُ
في سكر الليالي . .
ومضى العمر رياحين
وألوى ساحل العاج حياتي . .
وتغنّى ذلك الطير بنفطي . .
زَغرَدَ الماء، وثار الطير في ذاتي الشريده

☆ ☆ ☆

آهِ يا سيّدتي . .
ثورة في دمكِ الثائر حبلى
وأناشيد حروفي حرّضت ثورتها
وتغنّت بندى خصركِ فخراً . .
وعناقيداً من التمر خجوله
ثورة من دمكِ الأبيض فجر
ونشيد الموت في جفنيكِ زهر
وأنا أحملُ تاريخي عظاماً . .،
وقبوراً . .، وكُسَيرَاتٍ من النفطِ شريده . .
ثورة من نهدكِ الأسمر تهذي
كجنونِ الشّعر حيناً . .
كصلاة العصرِ . . كالورد . . كذكرايَ الحزينه

☆ ☆ ☆

آهِ يا سيّدتي . .
عطركِ الثائر حبّاً
وسناء الليلِ جفناً
بعثرَ الصبحَ، فعادت أممُ الكونِ لتحكي
غايةَ الأفلاكِ للنهدِ حزينه

☆ ☆ ☆

آه يا سيّدتي . .
صادروا الحبّ، فلا ضوء يغنّي . .
صادروا النجمة من كلّ شفاهٍ مؤمنه . .
استباحوا الله في محرابه . .
قتلوا الله سنيناً . .
سرقوا كلّ حياة الحبّ منّا . .
مزّقوا الذات وعادوا مرّة أخرى لجدران المدينه

☆ ☆ ☆

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

(صفقة) الإصلاح

واضحٌ أن العائلة المالكة تخشى الإصلاح السياسي، والسبب أنها غير مطمئنة على قدرتها في التحكّم في اللعبة السياسية وضبط أصول التغيير. فقد تتسارع الإصلاحات خارج سيطرتها، وتقتحم معاقل الأمراء وتنزلهم من علوّهم، وتفضي الى محاسبة بأثر رجعي، وتعدي للخطوط الحمراء التي تجعلهم بصلاحيات قليلة.

في الطرف الآخر، هناك بين الإصلاحيين من يتحدث عن إصلاح راديكالي، يشمل أول ما يشمل العائلة المالكة وتقليص نفوذها وامتيازاتها الى أبعد حدّ يمكن الوصول إليه، الأمر الذي زاد من تخوف الأمراء، في وقت يبدو فيه أن هذا التيار الإصلاحي غير قادر على فرض الإصلاحات بفعل سياسي متقدّم وناضج حتى الآن، مثلما هي العائلة المالكة غير قادرة على تفادي الى ما لا نهاية المطالب الإصلاحية المتعاظمة والتي قد تتطور في المستقبل الى المزيد من العنف.

ولذا يرى البعض أن لا مناص من الدعوة لحوار وطني يتم من خلاله عقد (صفقة) تكون بمثابة عقد اجتماعي جديد، يكون أحد طرفيها العائلة المالكة التي تحتفظ بنفوذها ومصالحها من جهة، مع تحديد هذه المصالح، وترسيمها بصورة قانونية، وبين ممثلي الجمهور والشعب، الذي يحصلون على جزء من مطالبهم في الإصلاح. أي أن المطلوب ـ حسب وجهة النظر هذه ـ توضيح حدود الفضاءات السياسية في البلاد، بحيث تشيع إطمئناناً لدى الطرفين: الشعب والعائلة المالكة، وبحيث لا يتعدّى كل طرفٍ على فضاء الآخر رغم ما في ذلك من صعوبات.

ويرى أصحاب هذا الرأي، أن مثل هذه الصفقة ـ العقد قد تمّ تجربتها في الغرب (بريطانيا بين العائلة المالكة والبرلمان) وفي الكويت (بين العوائل التجارية والعائلة الحاكمة هناك) والى حد ما في الأردن والبحرين مؤخراً.

يتطلب هذا الطرح، حسب القائلين به، سيطرة لأمراء الأسرة على الوزارات السيادية (الخارجية والدفاع والأمن/ الداخلية إضافة الى رئاسة الوزراء) وهذا يعني انسحابهم من الوزارات الأخرى جميعاً كوزراء أو وكلاء وزارات أو أي نشاط يدخل ضمن إطار ما تبقى (مثل أجهزة الإعلام والصحف التي يمتلكها الأمراء).

أيضاً يتطلب الأمر تحديد فضاء تقسيم الثروة: ما للشعب وما للعائلة المالكة. إذ يفترض أن يجري تحديد حصّة الأمراء من الميزانية، وليس نهبها كليّاً والتلاعب فيها. كأن تخصص لهم ٢٠٪ منها، على أن تسحب سيطرتهم فيما يتعلق بالأراضي الحكومية، ويمنع نهبهم لها، وأيضاً أن لا يتدخلوا في مسائل بيع النفط وتحصيصه بين الأمراء كما نشهده اليوم، فهذا له عشرين مليون برميل والآخر له ستين وهكذا.

المشكلة في المملكة أنها أصبحت في عرف الأمراء (ملكاً وتملكاً) خاصاً بأهلها وثرواتها وأراضيها، ولذا لا بد أن يتم (الإعتراف) ابتداءً بأن الناس (اي المواطنين) شركاء في الأرض (الثروة) وفي القرار (السلطة). وإذا ما تمّ هذا الإعتراف وتمّ فضّ الإشتباك بين الفضاءات الخاصة والعامة، فإن المستقبل سيشيع إطمئناناً لدى الأمراء ولدى المواطنين على مستقبلهم ومستقبل أجيالهم. أما احتكار السلطة والثروة بيد العائلة المالكة، فإنه لن يقبل به مطلقاً، ومن له الغنم الكامل سيتحمل الغرم الكامل فيما إذا تعطلت الحلول (الوسطية) المعتدلة، وسيفضي الأمر الى مطالبة راديكالية بتأميم السلطة والثروة مع إقصاء تام للعائلة المالكة وإسقاطها. ومثل هذا الإحتمال ليس بعيداً، وهناك من يروّج له ويدعو إليه، ويعتقد بأن الحلول (المهادنة) لا تفيد.

فهل يقبل الأمراء بأنصاف الحلول؟ أما يقامرون بمستقبلهم ومستقبل الوطن كله؟

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية (في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

الشروط المؤسِّسَة للحوار الوطني

يملي أي مسعى نحو الاقتراب من تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، بقطع النظر عن الصيغ التي تتخذها والمستويات التي تصل اليها، تأييداً مفتوحاً بكونه يمثل طموحاً مشتركاً لدى الأغلبية السكانية في هذا البلد، ممن عصرتهم محنة الواحدية الثقافية والنبذ الديني المتبادل. فالحوار الوطني بالنسبة للموقّعين، مثالاً، على وثيقة (الرؤية) يعادل في محوريته المدخل لتسوية أزمة الدولة والمشكلات الكبرى التي تحيق بها، فالحوار قاعدة الانطلاق نحو إعادة تأسيس الدولة على مبادىء جديدة في العلاقات الداخلية بين القاطنين في هذه الأرض، وبينهم وبين السلطة، مبادىء ترنو الى مستقبل تتحقق فيه معاني المساواة والعدل والعيش المشترك.

خلاصات اللقاء الفكري في الرياض في يونيو الماضي بين شخصيات دينية وثقافية، تمثل طيفاً متنوعاً من المذاهب الدينية، ترسم حلماً سعيداً لكل ضحايا الانفلاش والانقسامات العميقة في البنى الاجتماعية والثقافية في هذا البلد، كما تشق تطلّعاً مبالغاً لدى المشاركين في هذا اللقاء بأن ثمة تاريخاً جديداً قد عقدت أولى حلقاته في الرياض.

ما صحب وتخلل وأعقب اللقاء من توجّسات وتحفظات وتعضيدات تعتبر مشروعة وهي، على أية حال، تترجم بصدق الانشعابات العميقة في الوعي الديني كما في الواقع الإجتماعي، وتعرض إرثاً ثقيلاً من الخصومة والانقسام الداخلي في هيئة توجّهات ايديولوجية ومواقف متفاوتة في تأثيرها وانفعالها. فالذين أفصحوا عن تشاؤمهم حيال أي حوار فكري على قاعدة مذهبية تشرّبوا التشدد منسكباً في عقائد دينية صارمة، يتساوى في ذلك التقسيميون من كافة المذاهب، فالتشدد، كما كافة النزوعات الاجتثاثية والاقصائية، لا مذهب له، كما أن الذين أفعمهم الأمل بنهاية تاريخ من القطيعة المحاطة بشحن من الكراهية المتبادلة يمثّلون بقعة الضوء التي تحملها كافة المذاهب كمرشد للعبور عبر الزمن، بعد إزالة الانغلاقات المستحكمة في مصادر حركتها.

قد يجنح ببعض المتفائلين الأمل بتسوية اجمالية لمشكلات متجذرة في لقاء واحد أو عدد من اللقاءات، محثوثاً بالرغبة في إزالة الارث الانقسامي بسطوته الدينية والثقافية المرهبة، وإنعاكاساته الاجتماعية المتوترة. أما الذين اصطفوا في طوابير المنتظرين والمتوقفين لما سينتجه اللقاء على الأرض فهم يمثّلون مجتمع المتوجسين ممن راقبوا مسلسل الاحباط المتواصل في تاريخ هذه الأمة، وقاسوا مستويات التوتر في المستودعات المذهبية عبر قراءات محايدة غالباً.

ولكن ثمة ما يبعث بعضاً من التفاؤل قد يكون مستوحياً من الاستطلاع الذي نشره موقع (الاسلام اليوم) بما يمثله من طرف وتيار ديني له امتداداته الاجتماعية في منطقة ولادته. فنتائج الاستطلاع بحسب الموقع تظهر بأن نسبة المتشائمين من مؤتمر الحوار الوطني كانت الأقل وبمسافة بعيدة بالمقارنة مع فريقي المتفائلين والمتوقّفين. إن ما يلفت اليه الاستطلاع أن لغة الاسئلة المقدّمة في كانت، بخلاف اللغة التقليدية المعهودة والمستعملة في الجدالات المذهبية، إيجابية وفي أسوأ الأحوال محايدة، فلأول مرة يشعر المشمولون بهذا الاستطلاع بأنهم يجيبون عن أسئلة بملء إرادتهم دون تدخّل من صانع الاستطلاع نفسه. فقد فتح الاخير خيارات ثلاثة أمام المستطلعين كيما يختاروا بمحض مشيئتهم بين النظر الى اللقاء الفكري باعتباره مدخلاً لإزالة الخلافات بين المذاهب، أو مبرراً لتعميقها أو أنه سيكون مسلوب التأثير.

ولا شك أن الكلمات المقتطفة والنتف المنسوبة الى المشاركين في اللقاء إضافة الى البيان الختامي قد رسمت طريقاً ورديا على المستوى النظري مبشّراً بحقبة من الود في شبكة علاقات ظلت شديدة الاضطراب لعقود طويلة. ومما ينمّي تلك الروح المستبشرة أن ثمة توافقاً غير مسبوق في عبارات المشاركين في اللقاء، مع طرح المعتزلين لأي لقاء فكري والمنسحبين في مبتدئه، توافقاً ينمّ عن تحوّل مدهش في المواقف ليست المختلفة فحسب بل والمتناقضة وصولاً الى الانسجام.

مقاربات اللقاء الفكري كجزء من الحوار الوطني قد تقررت سلفاً، بالالتفاف على بؤر التوتر المذهبي، والدخول الى الحوار من بوابة المصلحة الوطنية، كجزء من ترتيبات الدولة ورعايتها، ولعل في ذلك ابتكاراً جديداً لا تلفت إليه سوى سيرة الداعين الى تبني (الحل السياسي) للمشكل المذهبي، على قاعدة أن الانقسامات المذهبية وقعت بصارم السياسة فلتسوّى الانقسامات إذن بنفس الوسيلة.

ثمة ما يحرّك مستودع هواجس المتوقفّين بأن السياسة لا تقدّم سوى حلولاً مؤقتة لمشاكل في الأصل متجذّرة في التكوينات العقائدية للمشاركين، ولذلك يمثل اللقاء لهذا الفريق من المتهاجسين ترسيباً للمشكلة الجوهرية/ المذهبية وتأجيل الحلول فيها. على أن الفلسفة القابعة خلف اللجوء الى المعالجة السياسية للخلافات المذهبية تسترعي تخليق إطار فعّال قابل لاحتواء تلك الخلافات وطمسها بداخله، ممثلاً في الاطار الوطني، وبالمناسبة يعتبر الاتفاق حوله وعليه تطوّراً ايجابياً بالنسبة للبعض الرافض للامتثال لاملاءات وطنية. هذا الاطار يرسي أساساً مشتركاً ومنطلقاً في الحوار، ويجعله المرجعية الفكرية والسياسية وقد يجري تطويره في وقت لاحق لأن يأخذ لوناً دينياً، لكل الفرقاء، فحينئذ تكون المصلحة الوطنية حافزاً جماعياً نحو تحييد كافة عناصر الانقسام على قاعدة مذهبية أو قبلية أو مناطقية.

التحفظ المركزي الذي سيظّل مطروحاً بصورة دائمة هو أن الاطار الوطني المزعوم مازال منحبساً في حد اللفظ أكثر منه تجسيداً لحقيقة سياسية وثقافية. فالوطن مازال مختزلاً في الدولة، وأن المصلحة الوطنية تتكافىء لفظياً وسياسياً في وعي النخبة الحاكمة مع مصلحة الدولة وحصرياً العائلة المالكة. ولذلك، فإن المجادلة التي يثيرها فريق المتوقّفين بأن المزعم الوطني للقاء الفكري يهدف الى تحقيق أغراض خاصة وليست وطنية مازالت صالحة، تأسيساً على إنعدام التدشينات الوطنية من أصل. فالانطلاق من قاعدة وطنية في الحوار الفكري يبشّر بولوج عهد جديد يتجاوز فيه المختلفون مزاعمهم الايديولوجية الخاصة وتطلعاتهم المخنوقة، سعياً الى البحث عن (مشتركات) مع الآخر المختلف. ولكن ما يستوقفنا دائماً هو أن هذه القاعدة الوطنية لم تتأسس بعد في هذا البلد، وأن مجرد الحديث عنها واستعمالها اللفظي في الخطابات والبيانات والتصريحات لا يدّل على وجودها.

إن التأكيد على المدخل الوطني لحل مشكلات الدولة يجب أن ينظر اليه بوصفه اعترافاً ضمنياً من قبل النخبة الحاكمة بأن صناعة الوطن ضرورة سياسية، كما أن الحل الوطني ضرورة وجودية للدولة، ولكن لن يمثل هذا التأكيد إقراراً بوجود وطن يحتضن القاطنين بداخل المسكونية الجيوسياسية السعودية. ما ينبيء عن الانطلاق من خلفية وطنية لتسوية المشكلات الفكرية هو أن ثمة استعداداً للمختلفين للالتقاء على مساحة مشتركة افتراضية وإن لم تكن موجودة وهي المساحة الوطنية، وبخاصة حين تشكل الوحدة الوطنية محوراً في اللقاء الفكري ويراد منها أن تكون هاجساً مشتركاً وهمّاً عاماً وقبل ذلك مشكلة بحاجة الى معالجة جماعية. ولا شك أن مقترح (تعريف الوحدة الوطنية) كأحد العناوين المركزية في جلسات اللقاء الفكري، يفصح عن إقرار الدولة، بعد نحو ثمانية عقود على إعلان قيامها، على أن الوحدة الوطنية لم تعرّف بعد للسكان، ولذلك فإن الوعي الوحدوي الوطني لم يتأسس بعد.

المقاربات الفكرية التي قدّمت خلال اللقاء تعالج قضايا شديدة الحساسية وخطيرة وذات أبعاد سياسية واجتماعية. بعضها يمسّ لاهوت التبرير الديني لنزعات التطرف والعنف، حيث يتم تكسير النص الديني عن طريق رفع الحظر المفروض على غير المنغمسين في حقل الفقه الشرعي، واعتبار الاجتهاد حقلاً مباحاً للمؤدلجين كيما ينتجوا أحكامهم الخاصة لتسويغ ممارسات سياسية محضة، انطلاقاً من رؤية كونية شديدة الاضطراب والنقص وايديولوجية دينية صارمة وملغومة.

يشي عنوان الجلسة الرابعة بقبول المشاركين بمبدأ التنوع الفكري بين شرائح المجتمع، بإنفراج أولي في أزمة الواحدية الفكرية التي ساهم بعض المشاركين في صنعها، وراح ضحيتها عدد كبير من أصحاب الرأي، قتلاً وتشريداً وحرماناً. القبول بالتنوع الفكري لا يمثل سوى إعترافاً بواقع قائم، وسيظل التعامل معه والاقرار بمشروعيته خطوة لم تتحقق بعد، وما إذا كانت النظرة الى والموقف من هذا التنوع كجزء من عملية الاثراء الثقافي والمعرفي.

لقد أظهر بعض المشاركين إشارات مخيفة الى حد ما وردت في ثنايا كلماتهم وهكذا غزارة الافكار الملتبسة فيها كتعبير عن محاولات للهروب من الاعتراف بالآخر. هذه الأفكار تجتمع عند القاعدة التسويغية المعروفة (الضرورة الشرعية) التي تبيح للمؤمن المصالحة مع فاسد العقيدة اضطراراً من أجل درء مفسدة محتملة، فبسط المساحة الاستثنائية في التعامل مع الآخر لا يعني سوى تلبيس الموقف السياسي بلبوس شرعي يعطي لصاحبه الحق في النكوص عن موقفه متى ارتفعت الحاجة والاضطرار في المصالحة. بكلام آخر، أن ثمة ما يبعث على الشك في أن حديث المشاركين عن التنوع الفكري هو إقرار بالواقع وليس قبوله، وأن الجزء الحامل لإشارة القبول متعلق بآخر وهو الدولة، التي قد تمثل مصلحة عليا ونهائية للبعض دون الآخر، ولا نعتقد بأن المشاركين يتساوون من حيث موقف الدولة منهم وحقوقهم منها، ولذلك فإن تقدير المصلحة لدى المشاركين هو تقدير نسبي.

يلزم الاشارة الى أن أغلب الموضوعات التي تناولها اللقاء تحمل خصوصية مكانية وأيديولوجية، وهي في الغالب تعالج مشكلات خاصة بالتيار العنفي المتشدد الناشيء من باطن المؤسسة الدينية الرسمية، بدءا من الوحدة الوطنية ومروراً بالغلو والتشدد والانفلات من رعاية طبقة العلماء في الفتيا، والتنوع الفكري، وحقوق المرأة، والعلاقة بين الفتوى والواقع الاجتماعي وتأثيرها على الوحدة الوطنية، والتعامل مع غير المسلمين، وانتهاءً بالجهاد وأحكامه. ورغم أن هذه الموضوعات من موراد الابتلاء الشرعي لدى كافة المذاهب في العصر الحديث، الا أن السياق التاريخي الذي تجادل فيه هذه الموضوعات ينزع عنها صفة العمومية ويدرجها بقوة ضمن الصراع المحتدم بين الحكومة والجناح المتشدد في التيار الديني السلفي، وبالتالي فالدولة تبحث عن معالجة مزدوجة الأبعاد والاهداف لمشكلات من صنع يدها.

ثمة توق شديد لدى الدولة من أجل العثور على حل نهائي وشامل لمشكلاتها، ولكن لا يفترض الانتظار من المشاركين أن يكونوا تضحويين الى حد الإثرة بمصيرهم من أجل دولة لم ترع الحدود الدنيا للعلاقة المفترضة بين السلطة والرعايا.

نشير هنا ضرورة الى أن الملاحظات النقدّية المدرجة هنا لا تمثل بأية حال موقفاً رافضاً للقاء الفكري، بل هي تعزيز له وترشيد لهذا المسعى المراد تعميمه على مستوى الامتداد الجغرافي لهذا البلد، واعتبار اللقاء مفتتحاً صحيحاً ودقيقاً لمقاربة الملفات الساخنة والمركونة المتصل منها سواء بالدولة أو المجتمع.

لقد عاشت الدولة والفئات الاجتماعية المنضوية بداخلها تاريخ القطيعة الطويلة، وحصدت تجارب شديدة المرارة، وكان لا بد لشوكة التشدد والكراهية أن تخضّد، ولنزعات الاقصاء والتعالي أن تضمحل، ولذهنية التحريم والوصاية أن تترشد لبدء مرحلة الشفافية والعقل وتصفية المعتقدات من أوهام (الذات الكاملة).

ويوم تشهد النخب الدينية والفكرية مرحلة التصالح تكون قد حققت الدولة خطوة جبّارة في طريق صناعة الاجماع، تأسيساً على أن المشاركين يتحدّرون من منظومات أيديولوجية محكومة الى نظم مراتبية ذات أشكال هرمية يمارس فيها رجل الدين والوجيه الاجتماعي والقائد السياسي سلطة علوية وتوجيهية قادرة على صناعة توجهات الجمهور ومواقفه، ولا بد حينئذ من تغيير من في الأعلى حتى يتغير من هم دون ذلك.

(التحرير)

الجذور السياسية للأزمة الطائفية في المملكة

حوار المذاهب ليس بديلاً عن الحوار الوطني

مرتضى السيد

اللقاء ذي الصبغة الدينية الذي حمل إسم (الحوار الوطني) والذي عقد في مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض بدعوة وإشراف من الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، يعتبر لقاءً ذا أهمية، كونه يشكّل سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ المملكة. ذلك أن ممثلين عن المذاهب الإسلامية اجتمعوا من مختلف مناطق المملكة ولأول مرة لمناقشة هموم وطنية وتحديات تواجهها الدولة.

اللقاء في حدّ ذاته خطوة مهمّة، وإن كان إسم (الحوار الوطني) أوسع بكثير مما جرى، بحيث لا ينطبق عليه بالشكل الحرفي، ولكنه خطوة مهمة في طريق تحقيق الحوار الوطني الشامل الذي دعت إليه وثيقة الرؤية وقدّمت لولي العهد السعودي قبل بضعة أشهر، والذي يستهدف منه خلق إجماع حول الثوابت الوطنية، وتأكيد أهمية الإصلاح السياسي وتوضيح معالمه وكيفية الشروع فيه.

ورغم أن الحوار الوطني (الأساس) لم يتم حتى الآن، فإن ما جرى من لقاء بين المشايخ والمثقفين الإسلاميين الذي يمثلون مذاهب وتيارات في الساحة الإسلامية السعودية أمرٌ بالغ الأهمية. كما قلنا فإنه كان اللقاء الأول، ومثل هذا اللقاء كان يجب أن يحدث منذ زمن، وعدم حدوثه اعتبر مظهراً لجوهر الأزمة الطائفية والسياسية التي تعيشها المملكة منذ تأسيسها.

صراع طائفي مفتوح

بلا شك، فإن الخلاف الطائفي ليس جديداً في التاريخ الإسلامي، ويكاد يكون موجوداً في كل قطر عربي وإسلامي، ولكن الطائفية المذهبية - السياسية في المملكة تختلف عن غيرها فهي طائفية متميّزة عمّا هو موجود في بعض البلدان العربية والإسلامية التي تثار فيها هذه المسألة. هي هنا في المملكة أكثر تعقيداً وأشدّ حدّة وأعظم خطراً.. ويمكننا ملاحظة بعض جوانب الإختلاف مع غيرها من خلال استعراض النقاط التالية:

أولاً - من حيث الخطر، فإن الطائفية في المملكة تجعل من المستحيل تحقيق وحدة إجتماعية ينصهر فيها مجمل السكان الذين تضمهم. إن الوحدة في المملكة وحدة إكراهية، لم تصل بعد بالمجتمع الى حالة من الإندماج، وخلق الهوية الوطنية الواحدة القائمة على الشعور الموحد. لذا فإن وجود الطرح الطائفي القوي، لا يعيق تحقق تلك الوحدة المنشودة.. وحدة الشعور والهدف والمصير فحسب، بل يجعله مستحيلاً، بعكس دول أخرى تعاني من مشاكل طائفية ولكن وحدتها غير مهددة، لأنها دول قديمة (بمعنى تاريخية) تجانس شعبها وانصهر، ومهما قيل عن الإنقسام الطائفي فيها، فإن من الصعب تقسيمها على أساس ذلك. ولذا فإن المملكة أكثر تعرضاً للشرخ من غيرها لهذا السبب ولأسباب أخرى تأتي لاحقاً.

ثانياً - إن حدّة الطائفية في المملكة أكبر بكثير مما هي عليه في البلدان الأخرى. هناك الطائفية تأتي مغلّفة بألف رداء ورداء، لأن ليس من مصلحة الطبقة الحاكمة (أقليّة كانت أو أكثرية) إثارة الموضوع خاصة في حال كونها أقلية تحكم أكثرية (البحرين وعراق صدام مثلاً). في حين أن الطائفية في المملكة ليست سياسية فحسب، بل هي طائفية متعددة الجوانب، إنها سلسلة من الأغلال تكبل المواطن، وتجعل من حياته جحيماً لا يطاق، يتعلق بها معاش الإنسان وكرامته وحريته.

في المملكة.. لا يكفي أن توالي النظام، ولا يكفي أن تستسلم للطغيان السياسي والأمني والإعلامي. بل أن لا حقوق مدنية لك ما دمت مختلفاً في المذهب، بل أنك لستَ مسلماً ولستَ مواطناً بالمرة، عند البعض. أما عند الطائفي المعتدل!!، فإنك مواطن من الدرجة الثالثة أو الرابعة حسب القرب والبعد.

الطائفية في المملكة لا تسعى الى تفضيل جماعة على اخرى، بناءاً على التفضيل المذهبي، بحيث تنال مجموعة من السكان الحظ الأوفر من الخيرات وتسعى الى التمويه على الطرف المذهبي الأضعف في السلطة ليقتنع بالفتات الذي بين يديه. كلا.. ليس هذا فحسب ما تريده. بل هي تريد سحق الطرف المذهبي الآخر وحرمانه حتى من حق التنفس (حق الحياة). وهي لهذا طائفية

متطرفة الى أبعد الحدود.

ثالثاً ـ عدم وجود أية حوار بين القيادات الدينية والمذهبية. لأن المنتصر قام في البداية بتصفية القيادات السياسية في المناطق والأمارات التي احتلها بالقتل أو بالتهجير، ورفض أن يسمح للقيادات الدينية بحرية الحركة أو يعترف بها، وهو دائب المضايقة لها. بل وقد أفتى الطائفيون بكفر القيادات الدينية الأخرى التي لم تمثل يوماً في المؤسسة الدينية حتى السنيّة منها (نموذج ذلك السيد محمد علوي المالكي).. ولهذا فإن قادة المذهب السلفي يرفضون مجرد اللقاء مع القيادات الدينية غير السلفية في المملكة، لأن اللقاء: اعتراف من وجهة نظرهم، فضلاً عن أن يقبلوا بنقاش الأمور وحلحلة المشاكل وتصفية الخواطر.

مثل هذا لم يحدث في أي بلد متطيّف آخر..

في البحرين وجدنا قيادات سنية وشيعية تتعاون على الدوام.

وفي بلد مثل لبنان الذي نخرته حرب طائفية، لم يلغ أحد الآخر، ولم يرفض أحد الإجتماع مع الآخر، وفي غالب الأمور تتصدر القيادات الدينية وتتصدى في الآن نفسه للشأن السياسي وغيره.

والأمر كذلك في العراق كما نلاحظه هذه الأيام، وفي إيران نفسها.

ومن البديهي أن عدم وجود حوار يفاقم من الأزمة الطائفية، خاصة وأن معظم القيادات الدينية السلفية تعلّم أتباعها على التنابذ وتغرس فيهم الأحقاد. إن لديهم تعليمات وفتاوى واضحة ومعلنة بأن لا يصادقوا ولا يتعاونوا ولا يزاملوا ولا يتحدثوا ولا يسلموا على المختلف معهم في المذهب!. إن وجود حوار بين القيادات الدينية في المملكة، يعتبر في سلّم الأولويات إذا ما أُريد للشعب بكل فئاته أن يتلاحم وفق أسس أوسع، ومعطيات أوضح من المسائل الطائفية. ومن هنا نتفهم أهميّة الخطوة التي دعا اليها ولي العهد، وإن بدت لدى البعض وكأنها ضئيلة أو عديمة القيمة.

رابعاً ـ إن المملكة، ومن بين كل الدول التي تعاني من أزمات طائفية، قامت على أساس دعوة مذهبية، وتغليب فكر معين على أفكار أخرى. لذا كان من الطبيعي أن يكون لرجال المذهب فيها كلمة ذات أثر كبير، ولأن هؤلاء يقدمون المذهبية على المواطنة، ولأن الأجهزة الحكومية تنفذ فتاواهم، فقد اتخذت السياسة الطائفية طابعاً رسمياً.

في البلدان الأخرى، الطائفية يقودها سياسيون، والخلافات الطائفية على الصعيد الفكري والعقائدي يناقشها الأتباع والمشايخ على الأرض ـ وضمن حدود لعبة محسوبة ـ بحيث لا يتحول صراع الصغار الى قوانين رسمية ومكتوبة في أدق التفاصيل والأمور. حسب السياسيين أن تكون دفة الحكم بهذا الإتجاه المذهبي أو ذاك.

في المملكة يختلف الحال، فالسياسيون لم يضعوا حدوداً للعبة الطائفية، فكان أن دخلت في كل حقل. وكان التمييع مقصوداً لأسباب آنية سياسية محلية وإقليمية، نظن أنها اليوم أدت الى غير المقصود. لأن عدم ضبط اللعبة بمحددات، لم يترك محرمات لأحد، فبالنسبة لمشايخ السلفية، تصل الحدود بالمتطرفين منهم الى الدعوة العلنية بالقتل للمختلف مثل الشيعة. وبالنسبة لعدد من الشيعة ـ يقلّون ويكثرون حسب أجواء الصراع! ـ فإنهم يعتقدون بأن النظام الطائفي يجب أن يهدّ من أساسه على رؤوس أصحابه، ولأن الضابط غير موجود لأنه مشغول بممارسة تفاصيل اللعبة الطائفية بنفسه ويشرعها علناً، لهذا لم يبق احترام لا للنظام ولا للحكومة، بل أن هناك من لا يحترم كيان المملكة من أساسه، باعتباره مخلوقا مذهبيا، لم يرد أصحابه أن يخرجوه من إطاره الطائفي، أو يخففوا من مدلولاته ومؤثراته الطائفية!

خامساً ـ كان الوهابيون الأوائل يرون العالم فريقين: فريق المسلمين الصادقين الذي يمثلونه، والآخر فريق الكفار وهو غيرهم، ويشمل كل المسلمين بمختلف طوائفهم ومذاهبهم وتوجهاتهم. يبدو الآن ان العقلية تطورت وتغيرت!، فهي ترى الحرب في العالم بين فريقين أيضاً، أهل السنة والجماعة، ويعتبرون أنفسهم ممثلين لهذا التيار وناطقين بإسمه، أي أنهم يمثلون كل المسلمين السنّة، حتى وإن لم يعترفوا بإسلام الكثير منهم، والفريق الآخر كفار، ويشمل كل فرق الشيعة، وكل فرق الصوفية والأباضية وغيرهم، ويضاف الى هذا الفريق حسب رأيهم وفي بعض الأحيان لأغراض دعائية أو حقيقية لا نعلم: الأميركان واليهود والشيوعيين والبهائيين.

ولأن السلفية في المملكة ترى أنها تخوض صراعاً كونياً بالنيابة عن كل المسلمين الصادقين، ولأنها ترى أن مذهبها أُممي، لم تتح له الظروف الدولية كما لم يتح له رجال الحكم الذين خضعوا لتلك الظروف الفرصة للتوسع والسيطرة.. لهذا هم يرون اليوم أن لديهم رسالة على مستوى العالم، يجب أن يبلغوها، والمال متوفر، وقد توافق هذا الى حد ما مع سياسة النظام الخارجية، حيث أن وجود الحرمين فرض عليه تبني خطاب ورسالة دينية.

وقد عملت المملكة طيلة عقد الستينات وحتى بداية السبعينات على نشر رسالة الإسلام في كل أنحاء العالم، وقد وفقت في ذلك أيما توفيق، وكان دعاة الإسلام في مجملهم من الإسلاميين المعتدلين من مختلف بلدان العالم العربي والإسلامي، وكانت مساهمة أتباع المذهب الرسمي في هذا المجال محدودة. غير أن هذه الرسالة الإسلامية، تحولت الى رسالة طائفية صارخة بعيد سقوط الشاه، وتحولت المؤسسات الإسلامية التي لعبت دوراً مهماً في نشر الإسلام ومكافحة التنصير الى التبشير الطائفي، وإعلان الحرب على الشيعة، نكاية بالنظام في إيران. وإذا ما رأينا الفتن الطائفية في أكثر من بلد إسلامي وعربي بل وأوروبي وفي اميركا واستراليا، أي بين الجاليات الإسلامية، والتي لم تعرف إلا في الثمانينات الميلادية، فإن المدقق سيكتشف أن الطائفية القادمة من المملكة وراء ذلك.

إن المسؤولين هم أكثر من روج للفتن في هذا المجال، في حين لا يعتقد الطائفيون السلفيون ذلك فتنة، بل يرونه عملاً من صميم الدعوة الإسلامية! فالصراع العقائدي ـ المذهبي ـ هو أرقى أنواع الصراع وأهمها على الأطلاق من وجهة نظرهم. ولهذا السبب أصبحوا أداة بيد السياسيين الذين لا يهمهم أمر المذهب إلا بقدر ما يدر عليهم من ربح أو مصلحة.

لهذه الأسباب وغيرها.. فإن الطائفية خطيرة للغاية في المملكة أكثر من خطرها في البلدان الأخرى..

ـ هي في المملكة تهدد الكيان من أساسه بالتفتيت، وهو كيان وليد سهل تفتيته إذا لم توجد أواصر الوحدة الحقيقية غير القوة والعنف.

ـ ولأنها أشد بشاعة من غيرها، ولم تضبط ضمن حدود، بحيث يمكن للسلفيين أنفسهم أن يبقوا سادة مع تخفيف غلوائهم.

ـ ولأنها لم تعد تحمل اليوم فائدة للحاكم أو رجل الدين السلفي، بل هي تسير تماماً في عكس الإتجاه الذي يتوقعانه. إنها طائفية لا تنذر المضطهَد بل والمضطهِد أيضاً بأنه سيكون

خاسراً في النهاية، وإن بدا له أن اتجاه الريح يفيده.

- ولأن الطائفية في المملكة مدعومة بالمال للتوسع والإنتشار. إنها طائفية تؤمن بالتصدير ولا تؤثر على السعوديين فحسب، بل وعلى جميع المسلمين أنى وأينما وجدوا.

أهمية الحوار

يمكن تلخيص أهمية ما جرى من حوار في النقاط التالية:

١- إن أهم عناصر الإنشقاق في المشكلة، مذهبي طائفي، وإن لقاء القيادات من شأنه أن يعيد بعض الثقة للنسيج الإجتماعي شديد التمزّق، وبالتالي يفتح باب الأمل، لتخفيف حدّة الإستقطاب المذهبي الذي يمكن أن يهدد بناء الدولة بالتقسيم والتفتيت. كما أنه يوصل رسالة الى الخارج (الأميركي بوجه محدد) بأن الفرقاء في المملكة متفقون على الأقل بشأن بقاء الوحدة السياسية.

٢- إن لقاء المشايخ والمثقفين الإسلاميين قد يعطي إشارة الى أن اللعبة الطائفية يجب أن تضبط ضمن حدود وأطر لا تخرج عنها. هذا ما نتمناه، وهذا ما يجب على السلطة وعلى القيادات الدينية أن تتوصل إليه. فالإختلاف المذهبي إن لم توضع له ضوابط فإنه قادر على التمدد ليصل الى العنف والى التمزق السياسي في النهاية وتدخل الأجانب. ومن هنا تأتي أهميّة حصر الخلاف ضمن حدوده الفكرية والنظرية، بحيث لا يتحول الى سياسة تجريها الدولة وأجهزتها كما هو حاصل الآن فتصبح طرفاً في المعركة ضد المواطنين. ضبط حدود الخلاف ضمن الوعاء الوطني مع احتفاظ كل طرف بخصوصياته ومواقفه الدينية ضرورة حتى تتم السيطرة عليه وحتى لا يصل التنازع الى اقتتال داخلي، صار بحكم ما نراه محتملاً.

٣- وزيادة على ذلك فإن أهم مؤشر يقدمه المتحاورون، أنه اعترف (بوجود التعدد) في المملكة، وإن لم يعترف السلفيون (بشرعية التعدد) وهي خطوة تالية نتمنّى وقوعها. فالمملكة بقيت منذ تأسيسها أسيرة الواحدية المذهبية التي لم تكن تعكس حقيقة التعدد المذهبي في المملكة. ومن جميل ما حدث في المؤتمر أن دُعيت له كل الأطراف: الإسماعيليون، والصوفيون، والشيعة الجعفرية. وكان ينبغي أن يشارك أتباع المذاهب السنيّة الأخرى سواء من المنطقة الشرقية أو من الحجاز وأن تحضر رموزهم فيه. ولكن يبدو ان الحسابات ذهبت باتجاه آخر، بحيث اعتبر الحجازيون عموماً ممثلين للخط السنّي غير السلفي، أي أنهم يمثل بقية المذاهب السنيّة. الآن وكما يظهر في معظم كتابات الصحافيين السعوديين وبين كتاب الإنترنت، هناك إقرار بوجود التعدد المذهبي، وهذا الإعتراف بالوجود الذي لم يستطع السلفيون إلغاءه بدعم من الدولة - طبعاً - طيلة العقود الماضية، هو عودة الى الخط الصحيح. إذ لا طائل من التصدّع الداخلي - خاصة إذا لم يخدم أهداف الحكومة - وإذا كان كل فريق يصر على التمسك بهويته وآرائه وعقائده الدينية. المؤتمر اعترف بأن المملكة ليست نسيجاً واحداً من الناحية المذهبية، سواء اعتبر الشيعة والإسماعيليون والصوفية وغيرهم هراطقة وكفاراً أو مسلمون! وهذا الإعتراف تترتب عليه في النهاية مسؤوليات وطنيّة ينبغي الوصول الى إجماع بشأنها فيما بعد.

الآن.. لا يجب أن ننظر الى التعدد الفكري والمذهبي في المملكة وكأنه أمرٌ معيب، بل المعيب حقاً هو الإصرار على شيء ليس واقعاً، والإقرار بالواقع أولى خطوات الحل والتسالم الإجتماعي. إنما المعيب أن نقسر مجتمعنا على فكر واحد وتوجه سياسي واحد، فالواحدية هي التي خنقتنا، وهي التي أوصلتنا الى ما نحن فيه من تدهور في كل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية.

لماذا الحوار الآن؟

باختصار يمكن القول، أنه مهما كانت دوافع الحوار سياسياً أو دينياً، فهو خطوة في الإتجاه الصحيح.

أما الدوافع فنظنّ أنها تتمحور حول:

أولاً - الدوافع السياسية، وتشمل فيما تشمل شعور المسؤولين في المملكة بأن الخلاف الداخلي على أسس مذهبية قد استنفذ أغراضه. أكثر من هذا، فإنهم يشعرون بأن استمرار هذا الخلاف الذي ساهموا ونفخوا فيه لأغراض معروفة قد تعدّى حدوده في ظرف سياسي يجعله قابلاً لأن يستثمر من قبل الجهات الأجنبية في تمزيق وحدة المملكة. ثنائية الخلاف في المملكة ليست بين السنة والشيعة بقدر ما هي بين السلفيين وبقية المذاهب الإسلامية الأخرى، ولهذا كان حضورها مهماً في المؤتمر. ولهذا أيضاً فإن المملكة ليست مهددة بنتائج التنافر الشديد بين الشيعة والسلفيين - وهو تنافر لا نظن أن له مثيلاً في أي بلد من العالم الإسلامي - بل إن التنافر المذهبي السلفي مع معتقد أهل الحجاز قد يؤدي الى ذات النتيجة. تمزيق البلاد السياسي وعودة الكيانات البائدة الى الحياة مرة أخرى. أيضاً يمكن القول، بأن المملكة التي تواجه بضغوط خارجية، لا شك أن قيادتها استشعرت أن التمزق الداخلي خاصة في إطاره المذهبي سيكون مانعاً حقيقياً وواقعياً أمام المواطنين لكي يساندوا رجال الحكم في محنتهم التي يعيشونها. وفي المجمل فإن المسؤولين في المملكة يريدون تخفيف غلواء المذهبية إما تكتيكاً أو استراتيجية ريثما يتفرغوا للملفات الأخرى. نحن نتمنى حلاً استراتيجياً تساهم فيه الدولة، أما التكتيك، فإنه ينبئ عن سوء نيّة، وتلاعب بالقوى الإجتماعية، وهو حل مؤقت يخدم أغراض الحاكم ولا يلتفت الى أغراض المحكومين.

ثانياً - الدوافع الدينية/المذهبية. لقد أدّى تسييس بعض أطراف التوجه السلفي الى فهم أكثر لما يسمى بفقه الواقع. فالصراع العقائدي المفتوح منذ تأسيس المملكة، سبب شرخاً يصعب لحمه في سنوات قلائل، وقد وجد المسيّسون - فيما يبدو - أن لا نهاية لمثل هذا النوع من الصراع. كما أن الحلول الإستئصالية غير متاحة في هذا الزمان، كما كان يريد بعض المتطرفين (القتل أو النفي أو منع التكاثر كما تقول مذكرة ناصر العمر!!). الإستمرار في الضغط على المختلف مذهبياً يمكن أن يستمر، لكن ما لا يمكن أن يستمر هو طبيعة ردّ الفعل لدى المضطهدين. ففي السابق، كانت الأمور تجري حسب رغبة المتطرفين السياسيين والدينيين، دونما ردّ فعل من الضحايا. أما اليوم، فإن الظروف اختلفت، ليس فقط الظروف السياسية الإقليمية والدولية وحتى الداخلية، بل ظروف الجماعات المضطهدة نفسها. فقد تقبل بواقع القوة زمناً ما ثم تتمرد عليه. هذه طبيعة الأشياء، وهذا ما حدث بالفعل. ولأن (القوة) كما يقول علماء السياسة أمرٌ لا يمكن تحديده، بمعنى أنها غير ساكنة لدى جهة واحدة، بل أنها تدور، وأنها تصنّع، وأنها تتراكم أحياناً، ولكنها لا تبقى ثابتة (وفي هذا المجال هناك مصاديق لهذا القول من الأحاديث والآثار كما الوقائع) لذا فإن (القوة) لم تعد اليوم حكراً على جهة، حتى مع تدخل الدولة نفسها.

والأطراف المقابلة ليست عاجزة عن توليد قوة مضادة، بالتنظيم والإئتلاف والتحالف، والتجمع، وبالإعلام والسياسة والمال وكلها متوفرة بنسبٍ ما، إذا ما تمّ تنظيمها يمكن أن تطلق قوة مضادّة غير قابلة للكسر.

نقول هذا، ونحن في معرض تحليل للذهنية التي نتمنى أن تكون تغيرت لدى بعض السلفيين المعتدلين ـ بالمقياس السعودي طبعاً!. فإذا كان الحجازيون يصرون على مذاهبهم، وسنّة وشيعة الشرقية يصرون على رؤاهم ومعتقداتهم، وكذلك في الجنوب (الإسماعيليون والزيود والشوافع) وغيرهم.. فإن فرص الفرض والدمج والتذويب القسري قد مضى زمنها ولا يمكن لعاقل اليوم أن يعتقد بها في ظل المتغيرات الكثيرة. ولنا أن نخمّن، أن بعض قيادات السلفيين قد تكون استوعبت هذه المسألة، كما استوعبت الظرف السياسي الطارئ الذي تواجهه الدولة والتي سيؤدي تمزيقها الى نهاية للمذهب الرسمي، كما أن إضعافها في هذا الظرف سيقود بلا شك الى إضعاف للمؤسسة الرسمية السلفية. زد على ذلك، قد يكون من باب التكتيك تخفيف وطأة الصدامية المذهبية حتى لا تعطى أجهزة الأمن والعائلة المالكة مبررات إضافية لإضعاف التيار السلفي، وهنا ربما يكون من باب التكتيك على الأقل (كما أوضح ذلك محسن العواجي) الإنحناء أمام العاصفة، التي لن يستفيد منها أحدٌ، لا نظام الحكم ولا المذاهب ولا المواطنون أنفسهم.

لقد حدث ـ فيما يبدو ـ عند بعض أطياف التيار السلفي، إعادة نظر في قائمة الأعداء، وأولويات المواجهة.. وهذا ما تشير إليه الأدبيات الجديدة التي تقول بأن المواجهة ليست ضد المختلف في المذهب، على الأقل في الداخل، وإنما مع العدو الأكبر (والمقصود الصهاينة والأميركيين).. أي أننا أمام تأجيل في المعارك وتغيير في الأولويات. وقد حدث هذا فيما يبدو مع بعض أقطاب التيار السلفي. وقد جاءت التحولات السياسية الأخيرة في المملكة وفي المنطقة لتعجّل بالتواصل عبر مؤتمر الحوار المشار إليه آنفاً.

تصورات لتخفيف الأزمة الطائفية

حل المسألة الطائفية يبدأ بإيقاف إطلاق النار! المعتدي يوقف اعتداءه، والمعتدى عليه يضبط رد فعله ويبدي تسامحه.. ولكن المسألة أصبحت أعقد من ذلك بكثير، ويمكن وضع بعض النقاط التي لو تحققت فإنها ستعتبر فتحاً جديداً في علاقة الحكومة مع مواطنيها بشكل عام، ومع مواطنيها المختلفين مذهبياً بشكل خاص، من هذه الملاحظات التالي:

أولاً ـ يجب وضع حدود وثوابت وطنية لا يمكن تجاوزها، بحيث تكون مرجعاً في موضوع الصراع، وقد أعلن الملك فهد في النظام الأساسي (المادة ١٢) أن (تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والإنقسام). هذه المادة يجب أن تكون الإطار لكل الخلافات بحيث لا تتجاوزها، وكل عملٍ يؤدي الى خرق هذه القاعدة يفترض أن يحاسب عليه مرتكبه. لكي يتحقق هذا الأمر، فإن النظام الأساسي بحاجة الى شرح والى تفصيل، فهو بوضعه الحالي يكاد يفقد قيمته من الأساس، كما أن التعميم لا يفيد، لأنه يمكن تجاوزه حتى من قبل السلطات الرسمية وأمراء العائلة المالكة أنفسهم، ولذا لا بد من وضع خطوط تفصيلية ومواد واضحة تمنع رسمياً العمل بسياسة التمييز الطائفي وتعاقب عليها. إن أي عمل يؤدي الى تمزيق وحدة البلاد بالتمييز بين سكانها سواء على صعيد مناطقي أو مذهبي أو قبلي أو غيره يجب أن يحارب بصورة رسمية واضحة، ويجب أن تكون هناك قوانين لا تحتمل التفسيرات، وهو ما أشارت إليه وثيقة الرؤية الإصلاحية.

على صعيد آخر، فإن المطلوب في المحاسبة أيضاً أن لا تحمل حرية التعبير الديني لدى طرف من الأطراف تحاملاً على الطرف الآخر وعلى معتقداته، ففي مثل هذه الحالة يجب توقيف من يقوم بذلك التجاوز عند حدّه، فما عاد مقبولاً ونحن بهذه الحال، نستخدم الحق الديني في الإعتداء على حقوق الآخرين الدينية، أو إهانة كرامتهم، أو الإعتداء على رموزهم، من أي مذهب انتمى هذا الشخص، وأياً كان مستواه ومركزه الإجتماعي. نعم.. يمكن لأي شخص أن يؤمن بما شاء، أما أن يمزق المواطنين بالجهر عبر الملأ، فهذا خطّ أحمر لا يجب التساهل فيه.

ثانياً ـ من جهة أخرى، يتطلّب حلّ الأزمة الطائفية، أن ينأى رجال الحكم ـ الذين هم في الأساس سياسيون لا يهمهم كثيراً الممارسات المذهبية ـ عن المستنقع الطائفي، وأن لا ينخرطوا فيه أو يشجعوا عليه، أو يعتمدونه كملمح من ملامح السياسة العامة للبلاد، أو يتيحوا للطائفيين استخدام أجهزة الدولة في الحرب الداخلية بين المواطنين، مثلما هو حاصل الآن حيث أصبح التعليم طائفياً صريحاً، وكذا الإعلام، وسياسات التوظيف، والقضاء وغيرها. إن أبواب الطائفية التي فتحت منذ أن تأسست المملكة بشكل رسمي يفترض أن تغلق رسمياً كما فُتحت، لأن الخطر الأكبر الذي يهدّد البلاد، هو أن تتحول الماكنة الحاضنة للوحدة، ونقصد به جهاز السلطة، الى جهاز فئوي ليس في مجال الإنتفاع فحسب، وإنما في مجال الإضرار بالمواطنين. إن الأجهزة الرسمية هي رمز لوحدة السلطة ووحدة المجتمع ووحدة البلاد، ومن الجريمة بمكان تحويلها الى جهاز فئوي لأن ذلك أوضح إشارة الى نهاية الدولة نفسها.

ثالثاً ـ كما حُقن الشارع بأدواء الطائفية لعقود طويلة، حتى وصلت البلاد الى هذا المستنقع التي هي فيه، فإن آثار الطائفية والمناطقية لن تزول بين ليلة وضحاها. المواطنون بحاجة الى ثقافة جديدة، والى قواسم ثقافية مشتركة، والى مناخ صحّي، والى ثقة تبنى.. وكما تهدمت كل هذه الأمور بتخطيط وتنظيم متقنين للأسف من قبل السلطة ودعاة تطيّفها، فإن هؤلاء اليوم يتحملون مسؤولية أكثر من غيرهم لبناء ما تهدم، ولإحياء ما اندثر، ولإشاعة مناخ من الإحترام والحب والود، بدل الجفاء والقطيعة.

إننا أمام فرصة تاريخية لإحداث إنعطافة في علاقة أفراد المجتمع، فالمناخ ـ ونحن نشهد الإرهاب ونتائج التطرف واضحة ـ يمنح المسؤولين وقادة الفكر والرأي والنشطين سياسياً، يمنحهم فرصة للعمل الإصلاحي في هذا الإتجاه. المواطنون في المملكة بحاجة الى هامش من الحرية للحوار والتحدث الى بعضهم البعض، والمملكة بحاجة الى إلغاء احتكار الدولة للنشاط الثقافي والإعلامي، اي الى انفراج في حرية التعبير، دون تجريم أو تكفير للمخالف في الرأي، ودون رقابة مسيّسة بإسم الدين تسلط على الآخرين، وتمنح فئة من المواطنين نفسها أحقيّة الحديث بإسم الله ورسوله وكتابه، أو تعتبر نفسها صاحبة الحق المطلق، وغيرها يتيه في الغي والضلال. لا يمكن أن تتولد ثقافة منفتحة في جو يخيم عليه الإرهاب واحتكار النطق بإسم الدين، وبدون متسع من الحرية يتيح الجدال والنقاش وتوضيح المختلف من الآراء. إن إشاعة جو ثقافي حر، سيتيح لكثير من الأفكار التحررية أن تظهر، ولكثير من المثقفين على مختلف

توجهاتهم أن يبينوا رأيهم دون خوف، محطمين بذلك الثقافة الأحادية والإقصائية التي تفرض على الجميع، وهي ثقافة متعصبة موتورة. يجب أن يتربى الشعب من جديد على ثقافة الإعتدال والتسامح وعلى احترام الرأي الآخر، مثلما تمت تربيته أجيالاً وراء أجيال على ثقافة البعد الواحد، والتطرّف، والإنغلاق.

رابعاً ـ لقد دخل بعض رجال المذهب الرسمي السياسة من بابها الخطأ، من الباب الطائفي، ومع هذا فإن تسييس المؤسسة الدينية الرسمية التي ظهر منها كما من أتباعها دعوات الحرب الطائفية، سيساهم بشكل أساسي في النهوض الفكري في منطقة نجد، وسيؤدي التسييس الى بروز الكثير من الأفكار المتنورة والمفكرين والمثقفين الإسلاميين. والمؤسسة نفسها بحاجة الى أن تتواصل مع النتاج الثقافي الهائل الذي يصدر في البلدان المجاورة، وأن تتواصل مع الأطروحات الجديدة التي تصدر من رجال الفكر الإسلامي في العديد من البلدان العربية، وهذا في حد ذاته سيوسع أُفق المشايخ، وسيتعلمون أن القضايا ليست بذلك التبسيط الذي يطرحونه، وإذا ما تمّ هذا، وهو سائر كما يبدو وإن كان يحتاج الى زمن، فسيكونوا أكثر دقّة في إصدار الأحكام، وأكثر وعياً بفقه الواقع، ومؤديات الفتوى، التي عادة ما يجري التساهل فيها، كتساهل أحدهم الذي أفتى بقتل الشيعة، أو ذاك الذي طالب بالقضاء عليهم تحت مسمى (وضع حد لتكاثرهم) أو الثالث الذي طالب بطرد الصوفية والإسماعيلية.

وفي الحقيقة فإن المؤسسات الدينية عامة في العالم الإسلامي بشقيه الشيعي والسني تعاني من مشاكل الإنغلاق واعتبار أن ما لديها يكفيها، ولا تشعر بالحاجة الى الإنفتاح والتعرف على نتاجات الفكر الحديث، وهذا من أسباب تخلّف الإمة الإسلامية بشكل عام. لكن بين مختلف مناطق المملكة، كانت نجد، الأكثر انغلاقا بحكم تكوينها الفكري وموقعها الجغرافي الذي جعل الصحراء تحدّها من كل جانب، ومع أن المملكة فُتحت أبوابها على العالم خلال العقود الماضية بشكل قلّ نظيره، وقد تيسّرت سبل السفر والترحال، كما تيسّرت وسائل اقتناء الكتب وأدوات المعرفة، إلا أن استفادة المؤسسة الدينية من ذلك كان قليلاً. قليل من المشايخ سافروا الى الخارج، فاطلعوا على معالم الدول التي زاروها وحضاراتها وتاريخها ونتاجها، وشخصياتها الدينية والأدبية، وأغلب المشايخ هم من القدامى الذين شبّوا على نمط معيّن من الحياة، وطريقة معينة من التفكير، وفيهم من يعتقد بحرمة السفر للخارج حتى لبلدان عربية وإسلامية، وهذا لا ينطبق فحسب على هؤلاء بل على أفراد عديدين يعملون في السلك الديني. قد تكون الحكومة مسؤولة عن انغلاق هؤلاء، رغم ان جيل الشباب قد يكون أكثر تفتحاً من جوانب، وأكثر طائفية من جوانب أخرى!، ولكنهم في المجمل أقدر على فهم الأوضاع والتعاطي السليم مع القضايا. لهذا يفترض تشجيع المؤسسة الدينية في البلاد على التلاقي مع نظيراتها في البلدان الأخرى، فهذا يخرج رجالها من قوقعتهم، ويجنبهم الفتوى بدون بصيرة، وهو أمرٌ آذى الحكومة وآذى المؤسسة الدينية الرسمية نفسها في الداخل والخارج.

خامساً ـ تشجيع الحوار الداخلي بين رجال الدين من مختلف المذاهب، هناك من سيرفض أصل اللقاء، وقد لاحظنا غياب رجال المؤسسة الدينية الرسميين، إضافة الى بعض المتشنّجين (الحوالي والعلوان والعمر) عن الحوار الأخير، ولكن لا بدّ أن يتوصل الجميع الى قناعة بأن المواطنين لا غنى لهم عن التعايش مهما طال أمد الحرب، ومهما كان رفض رجال المؤسسة الرسمية فيجب تحمّل رفضهم، والمحاولة المرّة تلو الأخرى، لأن هذا النوع من الحوار يترتب عليه مصير ملايين من المواطنين، وسواء تم الحوار واللقاء بوساطة من الدولة أو من شخصيات دينية محلية، أو بمساعدة من مثقفين إسلاميين، أو بمبادرة من علماء المذاهب في منطقة ما، فإن هذا الأمر ضروري لإشاعة جو من الإسترخاء بعد التوتر المتواصل. ليس المطلوب من المشايخ السلفيين أن يعيدوا وجهة نظرهم في مواضيع التكفير فحسب، بل المطلوب أن يدركوا بأن مصلحتهم مرتبطة مع مصلحة المضطهدين، وأن إدراكهم للمصلحة العامة سيقربهم ويقرب النظام من بداية تبدأ معها الحلول، ولكن متى ستكون هذه البداية؟ هذا هو السؤال!

وماذا بعد؟

في الوقت الذي نقول فيه أن الحوار المذهبي كان مهماً وخطوة في طريق الحوار الوطني فإننا يجب أن نلتفت الى الآتي:

١ـ إن المشكلة الطائفية في المملكة وفي غيرها من الدول ذات جذر سياسي عريض، وقد رأينا ما تفعله السياسة في تأجيج الصراع أو خفض حدّته أو حتى تغيير وجهته. لذا فإن من العقم النقاش الإيديولوجي، لأنه العنصر الممزّق والعنصر المختلف بشأنه كما أنه العنصر الثابت في الهوية الثقافية لكل جماعة مذهبية. بل يجب أن يكون البحث دائماً حول نقاط (الإتفاق) السياسي والمصلحي لشعب المملكة بكافة فئاته. ومن حسن الحظ، أن مواضيع النقاش التي اقترحت في المؤتمر كانت ذات أبعاد سياسية واضحة، بعضها كان يعبّر عن حاجة سياسية شعبية (دور رجال الدين في تعزيز الوحدة الوطنية على سبيل المثال)، والآخر يعبّر عن حاجة حكومية (كمفهوم الجهاد والدعوة في الخارج وما أشبه).

٢ـ إن هذا المؤتمر لا يمكن أن يكون بديلاً عن حوار وطني سياسي شامل تشارك فيه كل قوى المجتمع بقبائله ورجال دينه وأحزابه غير المعلنة وفعالياته الوطنية ومثقفيه وسياسييه. لأن المشكلة التي تواجه البلاد سياسية بالدرجة الأولى، فيجب أن تتوجه صوب الإصلاح السياسي النشاطات، فهو أهم مفاتيح الأزمة الحالية المنذرة بالتصاعد. وبالرغم من مضي أشهر عديدة على تقديم وثيقة الرؤية، إلا أن شيئاً مما طالب به الموقعون عليها لم يتم حتى الآن. فهل كان ما جرى تمهيد لذلك؟ أم أنه بديل له؟ إن كان الأمر بديلاً، فأن أزمات البلاد أوسع بكثير من أن تكون مذهبية، والمذهب ليس الجذر الوحيد للمشاكل، وحلّه يستغرق سنوات طويلة من اجل التحكم فيه وضبطه. أي أن هذا الحلّ لا يمكن أن يكون بديلاً ولن يحلّ أزمة.

٣ـ إن القوى المثقفة في البلاد، بمن فيهم من شارك في الحوار المذهبي، مدعوون للقيام بمبادرة جديدة، تدفع بالمطالب الشعبية الى مرحلة متقدمة وبإسلوب ضاغط. ذلك أن الأمراء لن يغيروا سياساتهم ويؤسسوا لمرحلة انتخابات لمجرد وعود، أو بعريضة لا تعقبها أعمال سياسية ضاغطة. حتى الآن لا يوجد شيء يوحي بتغيير جاد في السياسة الملكية. وحتى الآن لا توحي الظروف السياسية المحلية عن مسعى إصلاحي جنيني حتى في المجال الإقتصادي والإجتماعي. وعليه، فإن القوى الوطنية جمعاء مطالبة بأن تتحرّك خطوة الى الأمام، لأنّ التوقّف عن الفعل يكتب نهاية لوثيقة الرؤية (الهدف) ويفتح الباب واسعاً أمام خيارات العنف والتقسيم.

اللقاء الوطني للحوار الفكري

بداية أم بديل؟؟

كان اللقاء الوطني للحوار الفكري الذي انعقد في منتصف يونيو ٢٠٠٣ مثار اهتمام كافة الأوساط والأطياف الفكرية والسياسية في بلادنا رغم التعتيم الإعلامي وشبه السرية التي انتابت مؤتمرًا (وطنيًا) يفترض به في الأساس مناقشة قضايا الوطن والشعب التي تهم كل المواطنين وليس فقط المؤتمرين أو الداعين . وقد أتت التوصيات العامة وغير المحدودة لتفضي إلى استنتاج أولي يقول (تمخض الجبل فولد فأرًا) إلا أنه ولأن الحوار أو اللقاء (الوطني) للحوار حدث في بلاد كبلادنا فعلينا التعامل معه من منطلق آخر، حيث أن ما يعتبر عقيمًا وفاشلاً في مكان آخر يمكن رؤيته ناجحًا أو لنقل به شيءٌ من الإيجابيات في مكان كبلادنا امتازت بالسلطة المطلقة وإصدار الأوامر والنواهي وفرض الأمور وإلغاء البشر وفكرهم وتطلعاتهم .

هنا، لا بد أن نقول أن عقد هذا اللقاء الإسلامي (وليس الوطني) لأنه عمليًا لقاء تم بين رجال دين متعددي المذاهب والألوان الفكرية وليس لقاء وطنيًا يجمع كل ألوان الطيف السياسي والفكري وكل الفئات والطبقات الاجتماعية ومطالبها "فلا رجال الأعمال ولا التكنوقراط ولا العمال ولا الطلاب ولا المرأة ولا المثقفين كانوا متواجدين في هذا اللقاء (الوطني) ورغم كل هذا فإن ما حصل يُعتبر إيجابيًا ونقلةً نوعية إن كان بداية وليس بديلاً للحوار الوطني الحقيقي والجاد. لم نعتبر ذلك إيجابيًا رغم كل النواقص؟

ذلك يرجع إلى مسألة أساسية أنه ولأول مرة في بلادنا أن ينعقد حوار بين مختلف المذاهب الإسلامية المتواجدة في بلادنا شيعة بأطيافهم المتعددة " جعفرية وإسماعيلية ولا أدري إن حضر زيديون رغم وجودهم في بلادنا، وسنة بأطيافهم المتعددة: حنابلة (وهابيون) ومالكيون، تقليديون وصحويون على مائدة حوار، والمفترض أو هكذا يجب أن يحصل أن مائدة الحوار تفترض أن الجميع متساوون ويمتلكون نفس الحق في الدفاع عن رؤيتهم ونهجهم هذا أولاً، ثانيًا أن الجامع بينهم - رغم اختلافهم - هو الوطن والإسلام وليس التعصب المذهبي الإقصائي، ثالثًا أن الجميع يبحث عن المشترك من أجل تأصيل - والحفاظ على - الوحدة الوطنية وكل ذلك يعد إيجابيًا بلا شك. رغم أن هذا الإيجابي غير مكتمل حتى في هذا الإطار بسبب أن من حضر هذا الحوار اُختير وبإرادة سلطوية هذا المنتدى ولم يُختر أو يُنتخب من قبل من يمثلهم فلا الشيعي اختير من قبل الشيعة رغم أنه ممكن أن يختار ومن قبلهم ولا المالكي ولا الوهابي..الخ، بل الجميع وبقرار (ملكي) اختير لحضور هذا الحوار وهذا ليس تشكيكًا في أحد إلا أنه نهجٌ غير مكتمل حتى في إطاره المذهبي المحدود.

أمر إيجابي آخر هو المحاور المطروحة للنقاش والمشتملة على مواضيع غاية في الأهمية وعلى رأسها قضية الوحدة الوطنية بما تشتمل عليه من قضايا التنوع الفكري وحقوق المرأة وحرية التعبير والغلو والفتاوى وعلاقاتها بالواقع الاجتماعي ومحور العلاقات والمواثيق الدولية بما تشتمل عليه من قضايا علاقة المملكة بالدول الأخرى والتعامل مع غير المسلمين والجهاد وأحكامه ..الخ، ورغم أن هاجس الوحدة الوطنية والخوف من التفتيت هو الناظم والمؤشر الرئيسي للمحورين بما تشتمل عليها إلا أن ذلك يعني في نهاية المطاف أن هناك إحساس وإدراك لأهمية المواضيع المطروحة. إن هناك اعتراف بالقصور في هذه المجالات (التنوع، حقوق المرأة، حرية التعبير، العلاقة مع الآخر..الخ).

وهذا بحد ذاته أمر في غاية الأهمية ويعد أمرًا إيجابيًا إذا كان المراد من طرحه افتتاح للنقاش لا الوقوف بحدود التوصيات الصادرة، فالتنوع يشمل أكثر بكثير من المؤتمرين، والمرأة لم تحضر أساسًا لتناقش حقوقها وحرية التعبير يجب أن لا توصد على كل ألوان الطيف الفكري والسياسي. الأمر الأكثر إيجابيةً هو أن هذا اللقاء الوطني للحوار فتح الحوار الحقيقي في أوساط الناس وعلى وسائل الإعلام وبدأت تسمع الآراء المختلفة وهذا بحد ذاته تكسير لحاجز الخوف والرعب الأمني المفروض على شعبنا وما سمعناه من طرح لمشاكل متواجدة ومنذ زمن كالحديث عن غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية ومشاكل البطالة والمرأة والواسطة والمحسوبية ومشاكل الشباب ...الخ، في البرامج الحوارية التي كان منطلقها هذا (اللقاء) يعد ثمرة إيجابية تجعل من هذا اللقاء بداية مأمولة لنقاش وحوار أكثر عمقًا وشمولية ويلمس كل الجراح والآلام بهدف معالجتها بل وإجراء العمليات الجراحية اللازمة للتخلص من الأمراض التي هي بحاجة إلى بتر وليس مراهم سطحية ليست فقط لا تعالج، بل وتفاقم الأمراض الصعبة.

فالجميع مع الوحدة الوطنية بلا شك ولكن هذه الوحدة يجب أن تترسخ في إطار الشعور بالانتماء الحقيقي بالمواطنة المتساوية بتنوعها واختلافها لا من خلال فرض الواحد السلطوي والمذهبي والفكري ومن خلال الديمقراطية التي تشتمل فيما تشتمل حرية التعبير وحرية التشكيل والتجمع وتوسيع المشاركة الشعبية...الخ. نعم، لقد لامست بعض التوصيات بعض الجروح كتوصية توسيع دائرة المشاركة في الحوار ومعالجة مختلف الموضوعات وإنشاء مركز للحوار الوطني وتوصية التوازن في توزيع برامج التنمية بين المناطق وتطوير عناصر العملية التربوية بما يحقق مواكبة العصر وتعزيز الوحدة الوطنية إلا أن هذه التوصيات وغيرها لم تتطرق إلى سبل معالجة هذه الأهداف أي إلى وضع النقاط على الحروف وطرح الإجابة على كيف يتم ذلك، ومع ذلك نقول أن هذا اللقاء يمكن اعتباره إيجابيًا جدًا إذا كان بداية لحوار وطني حقيقي أما إذا كان وسيلة لتجاهل كل ما سبقه من مطالب وعلى رأسها وثيقة (الرؤيا) ووثيقة (شركاء في الوطن) وغيرها من الأطروحات والمطالب الوطنية الهادفة إلى إصلاح حقيقي يعزز ويمتن الوحدة الوطنية وعلى أسس راسخة فهو لن يعدو أن يكون ذرًّا للرماد في العيون وذلك لن يقنع ولن يعالج أي قصور ويجب ألا ننسى أن الأعداء متربصون والحقوق لا تضيع ما دام وراءها مطالب، وشعبنا ليس بدعًا من شعوب الأرض، ونحن بانتظار التطبيق الفعلي الذي يجعل مواطني بلادنا يتفاعلون مع هذه اللقاءات ويحسون وفي حياتهم اليومية ببداية التغيير المنشود بالتزامن مع مواصلة الحوار.

إلى أين تقودنا سياسة (التدمير الذاتي) الأمنية؟

حين يتحالف الغباء والتطرّف

د. خالد الرشيد

رغم تصاعد أزمة العنف والتطرف المتصاعدة في البلاد.. تتخذ الأجهزة الأمنيّة إجراءات تجعل اللبيب حيرانا!

فلا يكاد يمر أسبوع إلا وتفاجؤنا بقرار غبي (وسامحونا على هذا القول إذ ليس هناك تعبير أدق من هذا) يزيد من هامش الحريّة للفكر المتطرّف، ويمنح أرضاً بلا مقابل لدعاة العنف، وفي نفس الوقت يتم التضييق أكثر فأكثر على حملة الفكر المستنير دينياً وسياسياً. وكأن معركة العائلة المالكة ليست مع التطرف وليست مع التخلّف وليست مع الإرهاب، بل هي مع أصحاب الفكر السياسي والديني المعتدل.

آخر القرارات الصادرة بهذا الشأن: منع الأستاذ عبد الله العتيبي من الكتابة!

هذا هو زمن عبد الله بن بجاد العتيبي ومشرف الذايدي وحسن المالكي ومنصور النقيدان وقبلهم جميعاً الدكتور عبدالله الحامد.

هؤلاء هم الرواد في مواجهة فكر التطرّف والتشدّد.

وهؤلاء هم الرواد الذين يحاولون التنظير لفكر إسلامي مستنير.

ولذا فهم من يجب أن يكونوا رجال المرحلة، ومن يتصدّى لفكر التدمير الذي يكاد أن يقضي على الوطن ويقسّمه الى قطع غير متجانسة.

كل واحد من هؤلاء الأخوة، استطاع أن يشقّ له طريقاً يلفت أنظارنا وأنظار المسؤولين الى واقع الأزمة وجذورها.

بعضهم كالأستاذ حسن بن فرحان المالكي اختار الجوانب العقائدية، ودرسها بتمحّص منذ سنوات وسنوات ونقدها بشجاعة قلّ نظيرها. وانتقد المناهج قبل أن يطلّ علينا أحدٌ من الغرب فينقد ما فيها.

وبعضهم نقد مسيرة الحركة السلفية (الجهادية) وأجرى تشريحاً للذات، وممارسة للنقد الداخلي الفكري والسياسي والإجتماعي، من أجل تبيين مكامن الخلل في مسيرة الحركة وتأثيرها وما قد تؤول إليه، وهؤلاء هم الأخوة: منصور ومشرف وعبد الله. ويبقى الدكتور الحامد الذي يطوف بنا في واحات الفكر الإسلامي، مبيّنا جذور الإستبداد، والتخلّف، وكيف وصلنا الى المستنقع الذي نحن فيه.

الأخوة هؤلاء، وربما غيرهم كثيرون.. هم من المدرسة السلفية نفسها، ولم يمنعهم ذلك من ممارسة النقد الذاتي، (ونتمنى من المدارس الأخرى أن تقوم بذات النقد) كان يفترض أن تفتح لهم الأبواب والنوافذ كي يصلوا بآرائهم وأفكارهم الى مفارخ التطرف، وكان يفترض أن يطلّ هؤلاء علينا جميعاً بين الفينة والأخرى من خلال الأدوات الإعلامية لنتعرف الى مواقع أقدامنا ونحن في مواجهة الدمار الذي يحيط بنا.

هؤلاء الصحويون حقيقة، والوسطيون بلا ادّعاء، كانوا ولايزالون أوّل ضحايا النظام الذي يتمتع بغباء قلّ نظيره!

أدوات النظام الغبيّة، تريد مكافحة التطرف الفكري، بأدواته، وبمنهجه، وبرجاله!!

وتريد تأهيل القاعدة المتطرفة، برجال منها، وبنفس أفكارها، وأسلوبها، كما هو الحال مع ما زعم من تأهيل للدعاة!

هذا لا يكون أبداً.. فالفكر المتطرف يواجه بفكر من خارج إطاره، يفسح له الطريق لتنوير وترشيد الآخر، بالحجج والإقناع والمناقشة والأدلّة. ولم يحدث في التاريخ أن فكراً ما تغيّر بدون خوض غمار الجدل والنقاش ومقارعة الحجج. فهذا لم يحدث أبداً.

لكن كان للغباء رأي آخر وهو:

التضحية بهؤلاء الوسطيين حقاً وحقيقة. التضحية بهؤلاء الروّاد، على مذابح التطرّف نفسه الذي يدّعي الغباء مكافحته.

طُرد المالكي من وظيفته وطرد الحامد من أستاذية الجامعة، وطرد النقيدان مرة وثانية من معقله الصحافي، وطرد أخيراً عبد الله بن بجاد من وظيفته ومنع من الكتابة في جريدة الرياض، وهكذا!

الغباء رأى فيما رأى أيضاً أن مكافحة التطرف تأتي بالتضييق على المصلحين الجادين، فمنعتهم من السفر، وهددتهم إن هم تواصلوا مع الإعلام الخارجي، وفي نفس الوقت فتحت الأبواب والنوافذ أمام الجناح

المتطرف على أمل أن يعيد إنتاج نفسه، ويمحور أفكاره في قوالب مختلفة مع بقاء المتن لم يتغير.. كل ذلك من أجل الحصول على هدنة آنيّة نعلم أين ستقودنا في النهاية.

لا .. ليس هكذا يكافح المرض!

ولا بقمع دعاة الفكر المستنير تخاض المعارك!

إن حال الغباء كمن يدخل معركة بسلاح مهزوز، فيطلب التطرف منه تجريده من أهم الأسلحة وهي أن يتخلى عن الأسلحة الجاهرة في معركة الفكر والإستنارة.

رغم كل هذا.. فإذا كان الغباء قد تحالف مع التطرّف، لأنه غبي، فإن مثقفي المملكة ووطنييها يتحمّلون مسؤولية الدفاع عن هؤلاء الروّاد وأن يعينوهم بكل الوسائل الممكنة لكي يؤدوا رسالتهم، وهي رسالتنا، ولكي يكون العقل هو الخط الأمامي للدفاع عن وطننا ومصالحنا كشعب.

هذا ما نأمله ونتمناه.

وسيكتشف الغباء أن التطرّف أقوى منه. إن لم يكن اليوم فغداً. وإن غداً لناظره قريب.

■ ■ ■

فيما يلي المقالة التي أقالت الأستاذ عبد الله بن بجاد العتيبي من جريدة الرياض، وقد نشرتها الجريدة آنفة الذكر في ٢٠٠٣/٦/٢٤.

التطرف صناعة محلية أم مستوردة ؟

حين تتكرر الظواهر الكبرى في مجتمع ما فإن الاستمرار في عزوها للخارج يدل على عجز عن إصلاحها أو عدم استعداد له أو على جهل بسنن ونواميس التاريخ والاجتماع.

لقد جاءنا من الخارج جزء من المشكلة بلا شك خصوصا مع عولمة التطرف وانهيار الحواجز الجغرافية أمام ثورة المعلوماتية وانفتاح الفضاء، ولكن هذا لا يعني ألاّ مشكلة لدينا.

حين نعود القهقرى لتاريخنا الحديث وفي المئة عام الأخيرة تحديداً حيث أنشأ الملك عبدالعزيز بعظمة كبيرة كيانا سياسياً موحداً وقوياً هو مملكتنا العزيزة التي نتفيأ ظلالها ونأكل من خيراتها اليوم، حين نعود لهذه السنوات الطويلة فإننا سنجد عدداً من الأحداث الكبرى التي تشابه قليلا ما حدث في الرياض من أعمال إرهابية.

كان عام ١٣٤٧هـ عاما حاسما بالنسبة لوحدة البلاد واستقرار حكمها السياسي ودولتها القوية، في ذلك العام تمكن الملك عبدالعزيز من القضاء على الثورة المسلحة التي كانت تقودها بعض قبائل نجد بقيادة أمرائها ضد ما كانوا يرونه منكرات كانت تقوم بها الدولة أو على الأقل لم تقم بإنكارها.

وقد يضحك البعض اليوم حين يعلم أن تلك المنكرات لم تكن تتعدى البرقية والتعامل السياسي مع بريطانيا والدول العظمى في تلك الفترة، ولكن هؤلاء الجهلة الغلاة أوصلوها إلى أن تصبح آنذاك مسائل تهدد الوحدة الوطنية والدولة الفتية في الصميم.

لم يكن من قاموا بتلك الثورة وذلك التمرد متأثرين بفكر وافد مطلقاً، فوسائل اتصالهم بالكون تكاد تكون معدومة، ولكنها جاءت بالتأكيد من خطاب آيديولوجي تربوا عليه ونهلوا من معينه ردحاً من الزمن على أيدي علماء كبار كانوا يلقنونهم إياه صباح مساء، ولكن الذي تغير أن هؤلاء البسطاء كانوا أكثر صدقا مع مبدئهم حيث ذهبوا به إلى أقصاه وطبقوه اعتقادا وقولا وعملا بعكس من علموهم حيث اتخذوا مواقف تناقض فيها اعتقادهم وقولهم وعملهم، فلم يجد الملك عبدالعزيز بداً من الحل العسكري بعد أن اكتشف عجز الخطاب الديني الرسمي عن إطفاء الفتنة لأنه بكل صراحة كان سببا في المشكلة فكيف يشارك في حلها !!

ثم مرت سنوات طويلة انقرض فيها أكثر ذلك الجيل الثائر وتغيرت فيها تركيبة المجتمع وكثير من الظروف الداخلية والخارجية المحيطة به، ولكن الخطاب الديني لم يتغير.

لقد أعاد ذلك الخطاب إنتاج نفسه ليخلق جيلاً جديداً من الصادقين في تطبيقه، من أولئك الذين لم تكن لديهم أية امتيازات اجتماعية أوسياسية تجعلهم يغضون الطرف عن التناقض بين النظرية والتطبيق، ومع شروق شمس اليوم الأول من شهر الله المحرم عام ألف وأربعمئة خرجت علينا جماعة جهيمان العتيبي في الحرم المكي الشريف، لتنتهك الشهر الحرام والبلد الحرام، لا تأثراً بفكر دخيل وخارجي فقد كانوا في شبه انقطاع عن الخارج حيث كانوا يحرّمون التلفاز والراديو بل والصحف، ولكنهم تخرجوا من جديد على يد كبار علماء الخطاب الديني الآنف الذكر، فاستحلوا دماء المسلمين في البلد الحرام وبين الركن والحطيم، كل هذا وهم يحسبون أنهم يجاهدون في سبيل الله وأنهم يحسنون صنعاً !!

وتم إنهاء الفتنة والقضاء على الظاهرة، وبقي الخطاب ذاته مستمرا يقوده ويمثله متنفذون نفعيون لا يشعرون بأي حرج في تناقض النظرية والتطبيق لديهم لتستمر السلسلة.

ومضت السنوات حتى خرج من أبناء الوطن من يملؤه تفجيراً وخراباً ودماراً، في العلنيا وفي الخبر وفي الرياض، ونحن نعالج الظاهرة ونترك الجذر، نشتم النتيجة ونبرئ المقدمة، نلهث في محو الهامش ونترك المتن، حتى خرج علينا أسامة بن لادن تلميذا باراً لذلك الخطاب ولكنه هذه المرة ليس بدويا في الصحراء ولا منقطعا عن العالم معتزلا لمنتجاتها الحضارية، وإنما مدجج بأكثر آلات العصر التقنية تطورا ومسلحاً بأكثر وسائله التنظيمية سرية وإحكاما، ليقلب الطاولة على رؤوس الجميع في العالم كله، مسبباً للأمة الإسلامية من الخسائر والمفاسد ما الله به عليم، ولا ندري إن بقينا كما نحن لا نحرك ساكناً ماذا سيخرج لنا في قابل الزمان، والأيام حبلى.

فهل نمتلك الشجاعة الكافية لنعترف أننا بحاجة لمراجعة كل شيء، وخصوصاً خطابنا الديني المنتشر في المساجد والمدارس ووسائل الإعلام وبعض المؤسسات الرسمية ؟؟

هل نستيقظ ونراجع ونجدد ونصحح كل أخطائنا وتجاوزاتنا أم نظل كما نحن نشتم الهامش ونقدس المتن!!

على هامش منتدى الحوار بين المذاهب في المملكة

هل الشارع المتطرف يحكم القيادات الدينية؟

محمد الفائز

أثار انسحاب سفر الحوالي وناصر العمر وسلمان العلوان من مؤتمر الحوار تساؤلاً حول الدوافع وموقفهم من أصل الحوار، ومن النتائج التي كانوا يعتقدون أنه سيتوصل اليها.

لربما تكون هناك مسائل كثيرة مختلطة في هذا الشأن. قد يكون الموقف عقدياً، بمعنى أن أصل الجلوس والحوار مرفوض من جانبهم. وقد يكون السبب ليس اعتراضاً على أصل الحوار، بل على مواضيعه، كأن يكونوا يريدونه نقاشاً عقائدياً، خاصة وأننا نعلم أن سفر الحوالي له باع طويل في شتم الشيعة والحجازيين الذين حاربهم تحت لواء مكافحة الصوفية ووجه سهامه الى السيد علوي المالكي. وهذا شأن ناصر العمر، صاحب المذكرة الشهيرة التي دخلت التاريخ من (أعنف) أبوابه.

وقد يكون سبب انسحابهم من المؤتمر، اعتراضهم على بيان نتائجه، أو على عدم توافر الغطاء من مشايخ المؤسسة الرسمية الكبار، أو بسبب عدم توافر إجماع سلفي تجاه هذه القضية التي اقتحمت أسوار الطائفية بشكل مباغت.

لكن فيما يبدو أن السبب الرئيس، الذي تختفي وراءه كل المشاكل هو الخوف من الشارع السلفي، أو لنقل إن الشارع في المملكة ونقصد به التيار العام في كل أنحائها كان أداة الحرب الطائفية وهو لا يريد التنازل فيها، وهو الذي يقود رجال الدين الى الإستمرار في المواجهة، ويهدد بتحطيم الأشخاص الذين يشاركون في هكذا نوع من الحوارات. ولا شك أن ثمناً ما يجب أن يدفع من قبل مريدي الحوار بشتى أصنافهم خاصة السلفيين، ولعل الخوف من هذا الشارع الذي أثبت قدرة فائقة على تحطيم وتسقيط الآخر، هو الذي يجعل بعض المشايخ ينأون بأنفسهم عن الدخول في معترك النقاش والحوار مع الآخر المذهبي في المملكة.

الشارع في المملكة مشبع طائفياً لحدة الحرب، ولطول أمدها، فهي امتدت على مساحة قرن من الزمان، وفي مختلف البقاع التي شكل منها كيان المملكة. وهي همٌ يعيشه المواطن بشكل يومي، وإن كان لا يحس به الجميع بصورة متساوية.

ولنا أن نتخيل أن هناك طائفية فعل وطائفية رد فعل. رد الفعل يقوم بها الطائفيون المتضررون تحت مبرر أنهم ضحايا التمييز الطائفي، الأمر الذي عمّق الهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية، كما عمّق الشرخ بين الحكومة وبين مواطنيها..

هناك طرف طائفي مهاجِم ـ بكسر الجيم ـ بيده الدولة وكل إمكاناتها السياسية والإعلامية والثقافية والمالية، والأمنية والفتيا وغيرها.. والطرف الآخر جاءته طائفيته كرد فعل وكوسيلة حماية لذاته، ومن هنا فإن الطرفين لا يستويان، وإن كان مطلوباً منهما أن ينزلا معاً من السلّم درجة درجة.

ليست هناك مشكلة من قبل المواطنين الشيعة ولا عند من ينعتون بالصوفية ولا عند الإسماعيليين، فهم ليسوا من فتح المعركة، ولم يكونوا دعاة انشقاق، ولم يرفضوا يوماً الحوار والتفاهم والنقاش، ولم يكفروا السلفيين رغم تكفير الأخيرين لهم. والأهم من هذا لا يحكم الشارع القيادات ويوجهها بالشكل الذي نراه لدى التيار السلفي.

إن بعض القيادات السياسية والدينية النجدية تشعر اليوم بأن طائفية الشارع النجدي تزداد وطأة، وإن مجاراة الشارع سيؤدي الى أمور لا تحمد عقباها. هناك من يرى أنه آن الأوان لتربية الشارع والقيادات الدينية على حد سواء لتقبل بالرأي الآخر وبالتعدد الفكري، إذ لا يعقل أن يشيع التوتر في بلد لعقود طويلة، وفي الحقيقة منذ أن تأسست، دون أن يؤثر على بنيانها وتماسكها. ولكن حتى الآن فإن رسالة الإعلام، ورسالة الإنترنت، ورسالة المسجد، ورسالة التعليم في تلك المناطق، هي رسالة منفرة؛ وإذا ما طرحت الوحدة، فإنه لا يقصد منها جميع المواطنين فهناك فئات عديدة وكثيرة ليست مسلمة، بل أن أكثر سكان الجزيرة العربية (حسب الشيخ سليمان بن سمحان في كتابه منهاج الحق) ليسوا مسلمين، حتى أولئك الذين يعيشون تحت

القيادات الدينية الشيعية يجب أن تكون لديها الجرأة في نقد خطابها الديني، وتوضيح أولويات المعتقد، والتصدّي بشدّة للغلاة الذين لا يمكن القبول بهم أو حتى السماح لهم بالتعبير عن الآراء التي نعتقد جميعاً بأنها تدخل في خانة الكفريات والخروج من الملّة. إن معالجة من هذا النوع، تعطي توازناً للشارع، وتعطي فسحة للقيادات للقيام بخطوات متبادلة من أجل السيطرة عليه، حتى لا يقودنا الى الهاوية.

ولاية شرعية مسلمة (وهابية).

أصبح الشارع اليوم غولاً مخيفاً للقيادات الدينية والسياسية، إنهم يديرونه، ولكنهم يخافونه بشدّة، فمستقبلهم السياسي وسمعتهم ومكانتهم الإجتماعية مرتبطة بموقف هذا الشارع الذي ظل ولازال يسقى من مستنقع الطائفية لقرن على الأقل.

ومن آيات التأثير، أن المفكرين والمثقفين الإسلاميين في نجد، إضافة الى العديد من المشايخ فيها يعتقدون بإسلام كل المواطنين السعوديين!، ولكن أحداً منهم لا يجرؤ على الإعلان عن رأيه هذا، إلا إذا كان مستعداً في جانب من الجوانب التضحية بشيء من مكانته السياسية وربما الدينية والإجتماعية.

المشكلة الأكبر في حقيقة الأمر، أن القيادات السياسية والدينية المسيّسة، لعبت دوراً كبيراً في تأجيج مشاعر الشارع النجدي السلفي خدمة لأغراض سياسية. بالطبع فإن المذهب السلفي يحمل عناصر تشدد من السهل استثمارها من قبل الآخرين، ولكن الذي أعطى المذهب هذه الصورة الخشنة ضد من يعتبرهم منافسيه حتى داخل البلاد، هم السياسيون، وبينهم رجال دين أُقحموا في السياسة فلعبوها بالطريقة الخطأ.

المشايخ الذين أطلوا على السياسة حديثاً أرادوا تكتيل الأتباع بإثارة المسائل الطائفية. هم جاؤوا لمنافسة رجال النظام أو على الأقل لإصلاح ما يعتقدونه فاسداً، ولكنهم بدل أن يوجهوا سهامهم باتجاه الخطأ، شحنوا أتباعهم طائفياً، فواحد منهم أعطى تحليلاً غريباً عن النظام العالمي الجديد يضحك الثكلى، وآخر أفتى بقتل الشيعة، وهو الجبرين. وآخر صدر مذكرة مطولة في هذا الشأن لخصت قبل أن تنشر نصاً ووزعت كمنشورات في المنطقة الشرقية، حيث حثّ أتباعه على ممارسة الضغط على النظام وهيئة كبار العلماء للمزيد من الفتك بالشيعة. ورابع استخدم المنبر لإثارة جمهوره على المخالفين مذهبياً لتزايد خطرهم بل وطالب بأن يكون لباس الشيعة متميزاً حتى يسهل التعرف عليهم!. هؤلاء مكسورو الجناح الذين حرموا من أبسط حقوق المواطنة وحقوقهم الإنسانية، ليس هناك من طريقة لتحزيب الجمهور إلا بالعزف مجدداً على خطرهم، وضرورة استئصال شأفتهم، والإدعاء بأن النظام والأميركيين واليهود يحمونهم!

كيف يمكن لأولئك الذين بنوا مكانتهم أو جزءاً منها وكذا معارضتهم ومعارضة أتباعهم اعتماداً على الطرح الطائفي، كيف يمكنهم التخلّي عنه دون تقديم خسائر؟ وهل الشارع المغرق في الطائفية قادر على تجاوز جبال من الحساسيات النفسية والمهاترات العقدية ويتقبل الحوار؟ إن من يتصدى للحوار سيدفع ثمناً بلا شك، ولكنه سيكون الرابح في المحصلة النهائية، إذ لن يكون هناك أفق أمام حرب المذاهب سوى التدمير الشامل.

ومع هذا، فإننا لا نحمّل السلفيين وحدهم مسؤولية دفع الثمن، بل أن قيادات المذاهب الأخرى، خاصة الشيعية منها أيضاً. ونظن بأن رجال الدين الشيعة على وجه التحديد مسؤولة - وإن كانوا ضحايا - عن جزء غير قليل من المشكلة، وهم أيضاً يخشون بعض المتطرّفين (الغلاة) ومثل هؤلاء رغم قلّتهم يجب أن يجبهوا بصورة حاسمة.. كل من يتعدّى أو يشتم الصحابة، وخاصة الخلفاء رضي الله عنهم، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وكل من يغالي في الأئمة مما نعرفه من الغلو - بمقاييس الشيعة وليس السلفيين - لا يجب أن يترك وشأنه فينشر سخاماته على الملأ ويورّط بقيّة المواطنين في صراعات لا طائل منها.

قيادات الحوار الديني، يجب أن تدفع ثمناً من سمعتها ومن مكانتها، ولتخسر جانباً من الشارع المتطرّف في البداية، فالمهم ليس المكاسب السياسية الآنية، وليس نجاح أتباع مذهب ضد آخر. فإذا كنّا خسرنا جميعاً حكاماً ومحكومين من فورة التطرّف، فإننا سنكسب جميعاً من ترشيد الشارع ومن إقحام الإعتدال في منهجنا وفكرنا. لا يجب أن تكون السياسة والمصالح السياسية طاغية وتعمينا عن حقيقة الشذوذ الفكري الذي في الشارع أو بعضه، وهو شذوذ نعرفه ونلمسه، في نجد وفي الشرقية وفي الغربية وفي الجنوبية، وهو شذوذ آن لنا أن نحيّده إن لم نكن قادرين على التخلّص منه.

لنكن صادقين مع أنفسنا.. فالتكفيريون ليسوا في نجد وحدها، ورافضي الحوار ليسوا علماء (الوهابية) فحسب، والشارع النجدي ليس وحده من يرفض الحوار، رغم أنه أكثرهم.

فيما مضى جعل التعطش الطائفي لدى الشارع السعودي، جعل القيادات الدينية والسياسية تستفيد منه، بتزريق المزيد من السموم الطائفية في عقول المواطنين، أي داووهم بالتي هي الداء، فكانت النتيجة أن هذا الشارع أصبح سيّد المعركة، به يقاتل السياسيون الطائفيون ومنه يخافون.

حتى الحكومة نفسها تعتقد أن هذا الشارع عقبة في إصلاح علاقاتها مع مواطنيها.

هذا لا يعطي الحكومة العذر، ولكن حالها كحال راكب الأسد، يخيف به، ويخاف هو منه!

تيار

أخلاقية المواجهة

تواصلت خلال الشهر الماضي حوادث العنف في جنوب المملكة ووسطها وشمالها ولاتزال الأجهزة الأمنية في حالة استنفار دائم تحسّباً لردود فعل وانتقام من قبل جماعات العنف السلفي أو من يوصفون بأنهم أتباع القاعدة أو أتباع (السلفية الجهادية).

المفاجأة التي حدثت هي أن أحد المتهمين وهو علي بن عبد الرحمن الفقعسي الغامدي قد سلّم نفسه لأجهزة الأمن عبر أحد رجالات الدين السلفيين من الجنوب، وهو سفر الحوالي. وهذه الطريقة (التسليم لأجهزة الأمن) هي الطريقة المثلى التي تأمل الحكومة أن تقنع دعاة العنف باتباعها، وذلك توفيراً للدماء، وخشية من أن تؤدي المواجهات القادمة الى تعزيز دورة العنف والفعل ورد الفعل.

لكن ما أثاره موضوع التسليم شيء مخيف. فمحاصرة العنف ومواجهته دفعت بأجهزة الأمن الى اعتقال عوائل المطلوبين: زوجاتهم وآبائهم وإخوانهم وأبناء عمومتهم. ومثل هذا الفعل وإن اعتبر وسيلة ضغط على المطلوبين، فإنها وسيلة لا أخلاقية من جهة، ولا يعضدها شرع سماوي ولا أرضي، وفيه مخالفة لأبسط حقوق الإنسان التي يحاول المواطنون تشكيل لجنة باسمها للدفاع عن انفسهم امام تغول اجهزة الأمن.

إن مواجهة العنف ومصادره أمرٌ.. أما التجاوزات التي لم تعرفها المملكة إلا في السنوات الأخيرة ضد عوائل المطلوبين على خلفية سياسية باعتقالهم واستخدامهم وسائل ضغط فلا يمكن القبول بها، فضلاً عن أن آثارها لن تكون في المدى الإستراتيجي لصالح تعزيز الأمن والإستقرار.

لتكن المواجهة شريفة وأخلاقية، وإن حرفها عن وجهتها يشرعن المزيد من العنف ضد السلطة وأجهزتها، كما أنه قد يستفزّ آخرين أو المطلوبين أنفسهم - كما هدد أحدهم عبر الإنترنت - بالموت دون أهليهم وأعراضهم. المواجهة التي تستخدم فيها أجهزة الأمن كل وسائلها المشروعة وغير المشروعة لا يمكن ان تكون مقبولة، وهي خارجة عن إطار القانون والشرع. لقد اعتقل عدد من أبناء عمومة الفقعسي، وكذلك عمّه وزوجته، وإذا كان مثل هذا الضغط قد نجح هذه المرة، فإنه قد يأتي بنتائج عكسية بالنسبة لآخرين، لهذا يجب إطلاق سراح الأبرياء، وأن لا يستخدموا كدروع بشرية في المواجهة بين أجهزة الأمن ودعاة العنف.

إشارات مؤتمر الحوار الوطني

إصلاح حقيقي أم إعادة طلاء البيت السعودي

ناجي حسن عبد الرزاق

درجت العائلة الحاكمة السعودية على أن تدع رياح أزماتها تمر حتى تهدأ ثم تعاود مسلكها السابق وكأن الريح لم تهب. فهل تصرّف العائلة الحاكمة هذه المرة سيكون مختلفا عمّا درجت عليه سابقاً؟ أم لا زالت تحاول الإنحناء للعاصفة؟ من المؤسف أن تصرفات هذه العائلة حيال الإصلاح قد زرع الشك لدى المعارضين السياسيين من الإصلاحيين والمثقفين وحتى الراديكاليين. لقد أثبتت الخبرة التاريخية لآل سعود أنهم بارعون في الالتفاف على مطالب الجماهير الإصلاحية وإفراغها من محتواها. لكنهم من جهة أخرى، حريصون جداً على إرضاء الأمريكيين وقبول توصياتهم ذات العلاقة بأمنهم الاستراتيجي.

سؤال جوهري

حتى نقيّم رغبة الأمراء السعوديين في الإصلاح نطرح سؤالا مهماً، وهو: كيف تنظر المعارضة السياسية في الجزيرة العربية والعائلة الحاكمة السعودية لمعنى الإصلاح؟ إذا افترضنا أن هذه العائلة متفقة على أن الإصلاح يعني بالنسبة إليها التغيير الذي لا يفضي إلى تنازل حقيقي عن امتيازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي احتكرتها خلال السنوات السابقة من حكمها، فهذا يعني أن عملية الإصلاح لن تكون إلا مجرد طلاء بألوان براقة. وهذا يعني كذلك أن التغييرات يجب أن لا تفضي إلى تقليص الامتيازات التي احتكرها الأمراء السعوديون بدون منازع.

ولهذا فالإصلاحات التي تنوي الحكومة السعودية القيام بها هي محاولة لترقيع ما أفسده نهجها في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال اثنين وسبعين عاماً تقريباً من حكمها الدكتاتوري. ومن هذا المعنى ستكون الجولة الحالية واللاحقة للمعارضة السياسية والفئات الشعبية المتضررة من هذه الدكتاتورية في امتحان حقيقي سيفضي إما إلى دفع العائلة الحاكمة لتقديم تنازلات حقيقية عن امتيازاتها وإما أن تتمكن من تمرير رؤيتها للإصلاح بالطريقة التي تخدم استمرار هذه الامتيازات لأطول فترة ممكنة قد تمتد لسبعين عاما أخرى.

من المسلم به أن يصر الأمراء السعوديون على إبقاء وضعهم الحالي كما هو بقدر الإمكان. إلا أنهم ليسوا بالضرورة قادرين على فعل ذلك إذا ما أجاد المعارضون الاصلاحيون السياسيون وجميع الفئات الشعبية المتضررة لعبة المد والجزر بهدف رفع مستوى الحراك السياسي الداخلي الذي يؤمّن مصالحها المختلفة. فالمتغيرات الدولية والمحلية صارت أمرا واقعا وبالتالي لا بد من تطويع هذه المتغيرات سياسياً لجعل العائلة الحاكمة السعودية تتعامل مع المطالب الاصلاحية بجدية وباعتبارها مطالب لا مفر من تحقيقها. وعليه فإن فرض واقع سياسي جديد هو ما يجب أن يكون من أولويات المعارضين السياسيين ونشطاء الاصلاح الحقيقيين في البلاد. أما الاستسلام لمطالب الأمراء، كالأمير نايف وزير الداخلية السعودي، التي تدعو إلى التريث في الإصلاح حتى تنجلي الغبرة، فستكون له آثار سيئة جدا على الاصلاح الحقيقي في بلادنا.

يؤيدون الإصلاح، ولكن..

إن الإجراءات التي يقوم بها الأمير عبد الله الآن، والتي يُراد وصفها بأنها إصلاحية يجب أن لا تغري الاصلاحيين الحقيقيين ولا الفئات الشعبية المتضررة. فهذه الإجراءات في الواقع تعكس شعور الأمراء بخطورة الواقع السياسي الداخلي الذي قد يتسبب في زوالهم أكثر من أي وقت مضى. وهذا الاستنتاج لا يبدو أنه غائب عن كل ذي لب سياسي، ولهذا فمن ينبغي أن يقدم التنازل هم الأمراء السعوديون وليس الجماهير المطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمنهوبة من قِبل هؤلاء الأمراء.. وما هو في حكم اليقين هو أن العائلة الحاكمة السعودية لن تتنازل عن امتيازاتها إلا إذا شعرت بأن الثمن كبير جداً ومكلف بالنسبة لها.

تحاول العائلة الحاكمة السعودية الآن التحكم في مسير التغيير من خلال أخذ زمام المبادرة حتى لا تفقد قدرتها على المناورة وبالتالي تفقد سلطتها. ومن هذا الموقف انطلقت المبادرة (الإصلاحية) التي تبناها الأمير عبد الله وأسفرت عن عقد مؤتمر بالرياض مؤخراً وصف بأنه وطني. وحتى يتحول هذا المؤتمر إلى إنجاز وطني للأمير عبد الله (شرعية الإنجاز) كان أول توصياته هي اعتبار كلمة الأمير وثيقة وطنية يسترشد بها جميع أطراف الحوار.

فالعائلة الحاكمة تحاول أن تعلن عن مشاريع وإنجازات وحدوية وطنية تمنحها مشروعية إنجاز وطني يعزز مكانتها أمام الرأي العام المحلي والعالمي بعد أن فقدت مصداقيتها داخليا وخارجيا بسب نظامها المستبد والمحتكر للسلطة وممارساتها العنصرية ضد المواطنين من المذاهب والفئات الأيديولوجية الأخرى التي لا تتفق مع نظامها الحاكم ولا مع مؤسستها الدينية الوهابية السلفية. وعلى هذا الأساس يبدو أن العائلة الحاكمة قد استطابت حملات العلاقات العامة التي جربتها في المجتمع الغربي عموما والأمريكي خصوصا لتجربها داخلياً أيضا بهدف إقناع الرأي العام بأمرين:

١ ـ أن الحكومة السعودية جادة في محاربة الإرهاب والإرهابيين.

٢ ـ أن الحكومة السعودية جادة في الاصلاح.

ولكن عن أي إصلاح تتحدث وعن أي إرهاب تتكلم؟

الحكومة السعودية تتحدث عن الاصلاح الذي لا يؤدي إلى الإضرار بامتيازات الأمراء

السعوديين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالنتيجة ربما كان الهدف من وراء المؤتمر الوطني الذي عُقد في الرياض مؤخراً هو الدعاية كجزء من حملة علاقات عامة جديدة داخلية وخارجية عبر سلسلة من الإجراءات المراوغة التي تفرغ المطالب الإصلاحية الوطنية من محتواها الحقيقي. وما يؤيد هذا الاستنتاج هو التوصيات المعلنة التي توصل إليها المؤتمرون. فلم تأت هذه التوصيات بما هو حقيقي في الاصلاح والتغيير الفعلي حيث لم تمس بوضوح وصراحة القضايا الوطنية العالقة، كقضية التمييز الطائفي والتوزيع غير العادل للثروة واحتكار السلطة وفساد الأمراء. كما لم تعلن هذه التوصيات بشفافية عمّا تضمنته المطالب الاصلاحية الوطنية والمذهبية التي وجِّهت للأمير عبد الله ولي العهد منذ مدّة. وربما كون المؤتمرين أوردوا بعض التوصيات المتعلقة بالتنمية العادلة بين مناطق المملكة واحترام حرية التعبير، فإنما لذر الرماد في العيون.

وحتى هذه التوصيات جاءت متناقضة مع مضمون توصيات أخرى وخاصة في التوصيتين الرابعة والخامسة. فعندما يوصي المؤتمرون بتوزيع برامج التنمية بين مناطق المملكة واحترام حرية التعبير من جهة، ويطالبون من جهة أخرى بالمحافظة على الوحدة الوطنية المبنية على العقيدة الإسلامية الصحيحة وعلى الثوابت الشرعية التي تستمد منها الدولة نظامها ويستمد منها المجتمع هويته وتعميق معاني البيعة والسمع والطاعة بالمعروف تحقيقا للجماعة ومنعا من الافتراق والتشتت واستتبابا للأمن بكل معانيه المادية والمعنوية، أو يوصون أيضا بالتأكيد على مكانة العلماء ودورهم في ضمان الوحدة الوطنية، ورد الشبهات، وتقويم الانحراف في فهم نصوص الكتاب والسنة وبخاصة بمجال الوحدة الوطنية وإجماع الكلمة في التعامل مع الآخرين المسلمين وغير المسلمين، فهم بمثل هذه التوصيات يقبرون حرية التعبير في مهدها لأنهم لم يشيروا بهذه التوصيات إلى ضرورة ضمان حرية التعبير بتشريع قوانين خاصة بها بل على العكس من ذلك إذ يمكن استغلال نص التوصية الثالثة عشر في الحجر على حرية التعبير من خلال المنهجية الشاملة التي تلتزم بالأصول والضوابط الشرعية.

وستتيح هذه التوصيات مساحة كبيرة للعلماء الرسميين المستقبليين (علماء الدين في المؤسسة الدينية الرسمية القادمة) ليمارسوا صلاحياتهم الدينية تحت مبررات المحافظة على العقيدة والمنهج الشرعي. هذه الحرية التي تزعم العائلة الحاكمة السعودية منحها للشعب ليست إلا حصان طروادة. إن التوصيات في مجملها ستعيق حرية التعبير الموجه للمؤسسة الدينية الرسمية التي يُراد لها أن تكون جهاز من مهامة إضفاء الشرعية الدينية على الحكم السعودي. كما سيكون سيف هذه المؤسسة مسلطا على رقبة كل منْ يوجه نقداً لنظام الحكم السعودي في توزيع الثروة واحتكار السلطة وفساد الأمراء وسرقة المال العام حيث سيُعتبر عندئذ مارقاً ومنحرفا ومثيراً للفتنة.

لقد غابت في هذه التوصيات عموماً النصوص الصريحة التي تشير إلى ضرورة التقسيم العادل للثروة الوطنية وليس تمرير هذا المعنى في عبارات مطاطة كتلك التي أشارت إليها التوصية السادسة. كما لم يشر أيّ من هذه التوصيات إلى المشاركة السياسية عبر آليات الانتخاب ونبذ التفرقة الطائفية والقبلية والمناطقية وفق أطر قانونية تتحدد لاحقا بتوصية تُعد خصيصا لهذا الأمر. كل ذلك لم يرد في نصوص التوصيات التي أقرها مجموعة من المشايخ من مختلف الإتجاهات، وكأن المراد من هذا الإجماع، على ما يبدو، هو الخروج ببهرجة إعلامية كجزء من حملة علاقات عامة توحي باتفاق وطني حول أمرين:

١ ـ أن الحكام السياسيين المتفق عليهم وطنيا هم آل سعود.

٢ ـ أن المؤسسة الدينية هي جزء من نظام الحكم السعودي بعد إجراء تعديلات على شكلها الخارجي ولونها المرئي لتكون مقبولة داخليا وخارجيا. فعلى هذه المؤسسة أن تقبل بظهور تعدد مذهبي إسلامي أو تعدد آراء أيديولوجية أخرى بشرط أن تقبل هذه التعدديات المذهبية والأيديولوجية هذه المؤسسة كجزء من النظام السعودي الحاكم. وبهذه التسوية الداخلية تصل العائلة الحاكمة السعودية من وجهة نظرها إلى ما تسمية بالوسطية الدينية كحل لجميع الأطراف المذهبية والأيديولوجية في السعودية. وكأن الأمر هنا يتعلق بالبحث عن مشروعية للمؤسسة الدينية الرسمية التي لم تعد مقبولة داخل العربية السعودية وخارجها. وبهذه الطريقة تكون العائلة الحاكمة قد سدت إحدى اهم ثغراتها الداخلية التي قد يجري استغلالها من قبل الأمريكيين في تفتيت السعودية إذا ما ارتأوا ذلك.

إن الأهم في هذا الشأن هو أن تتساءل المعارضة السياسية والفئات الشعبية المتضررة من الحكم السعودي السياسي والوهابي الدكتاتوريين عن شكل التغيير أو الإصلاح الذي سيكون. فهل هو التغيير الذي يبقي الامتيازات كحق شخصي للأمراء بمباركة دينية وهابية أو وهابية — غير وهابية أم هو التغيير الذي ينقل هذه الامتيازات للجماهير المحرومة التي تمثل الحق العام؟ لا شك أن العائلة الحاكمة السعودية الآن تمر بمنعطف خطير يهدد كيانها. ولكنها تأمل أن تتجاوز هذه المحنة بشيء من الجراحات التجميلية التي لا تؤثر على جوهرها السياسي ولا الاقتصادي ولا الاجتماعي.

قوى الإصلاح الوطني ومهمة التغيير

على قوى التغيير الاصلاحية أن تعلن رفضها أو على الأقل عدم رضاها عن هذه التوصيات بصياغتها المعلنة والحالية، لأنها تقبل بسلطة قوى دينية تشرعن للطريقة التي تدير بها العائلة الحاكمة البلاد. كما تجعل من نفسها — المؤسسة الدينية الرسمية – قيّما على الآراء بحيث تظل حرية التعبير عن الرأي خاضعة لتفسيرات علماء الدين الرسميين. وبالتالي فمهمة المؤسسة الدينية الرسمية قمع الرأي الآخر الذي يتعارض مع المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعائلة الحاكمة السعودية أو يتعارض مع الهيمنة الدينية الرسمية. وبهذه الطريقة المحتملة يكون الهدف للنظام السعودي في هذه المرحلة هو تأسيس قوى دينية جديدة لتشكيل مؤسسة دينية رسمية مقبولة من جميع الأطراف لكي تبقى شرعية نظام الحكم السعودي الدينية مستمرة ولكن بثوب جديد مطلي بألوان براقة وشعارات زائفة لا تمثل الإصلاحات الحقيقية بأي حال.

إن الكثير من المواطنين ومنهم الشيعة في الجزيرة العربية يعتقدون الآن بأن ما صدر من توصيات لا يمثل تطلعاتهم. لأن الإصلاح الحقيقي هو ذلك التغيير الذي يفضي إلى تنازل الأمراء السعوديين الحاكمين عن امتيازاتهم الحقيقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتخليهم عن المؤسسة الدينية تحت أي مسمى أو لون أو صيغة، وعدم اعتبارها جزءاً من نظام الحكم، بل تبقى المؤسسة الدينية خارج الحكم ومشكلة من جميع الأطياف المذهبية في البلاد. أما عدا هذا فيعتبر تغييرا مجردا من المعنى الحقيقي للإصلاح وبالتالي يتحول إلى طلاء لتغيير الشكل الخارجي لنظام الحكم وهو ما يستدعي عوامل التطرف والإرهاب من جديد.

مناقشة لمنطلقات الإصلاح في المملكة

حتى لا يكون خيار التطرف الباب الوحيد المتاح لأبنائنا

علي الدميني

ولكن تلك الظاهرة ترتفع وتيرتها وتصبح خيارا وحيدا حين يتم تكريس الثقافة الأحادية الطابع في المجتمع (العائلة، العمل، الوطن) وذلك من خلال منح حقوق السيادة لطرف دون الآخر، كالأخ الأكبر دون الأصغر أو الولد دون البنت، و المصلح الديني دون المصلح الاجتماعي، أو هيئة الأمر دون هيئة التربية والتأهيل، وتشجيع التعليم الديني أكثر من التعليم العام (كمدارس تحفيظ القرآن والمعاهد العلمية الدينية)، والسماح للجمعيات الدعوية الدينية باحتكار مجالات النشاط التثقيفي دون غيرها من جمعيات المجتمع المدني. وبذلك يتم تكريس فاعلية الاستقطاب الأحادي، فيصبح المجتمع أكثر انغلاقا وأقل تسامحا مع الرأي الآخر، سواءً في أساليب الحوار أو في مكونات مواد التثقيف، أو في مساحات التعبير المتاحة أمام الجميع للمطالبة بحقوقهم الحياتية الأساسية والاعلان عن مشاريعهم النهضوية لتطور الوطن.

وبدون الذهاب إلى التفاصيل الطويلة والكثيرة، يمكن القول بأن ظروف توحيد المملكة قد استدعت الكثير من مركزة النشاط الثقافي والاجتماعي والدعوي الديني، مع الإعلان عن حق المواطنين في مناطق مختلفة من المملكة بالاستمرار بالعمل وفق تنظيماتهم الدينية والمدنية كالمجالس البلدية في مكة، ومجلس الشورى، وتمتع الشيعة بحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية حسب ما اعتادوا عليه. ولكن التطورات اللاحقة وعلى مدى سنوات طويلة ألغت تلك الحقوق وفرضت تفرد تيار ديني باحتكار مرجعية الفتوى والرأي ونشر الثقافة الدينية في مختلف أرجاء الوطن. وقد أدى هذا الاحتكار إلى إلغاء الحوار داخل التيار الديني الواسع، وشرعنة بروز تيار متشدد فرض نفسه كوجه وحيد لصورة الإسلام، ومنحه حق التفرد ورفعه إلى مصاف التقديس الذي لا يقبل رأيا سوى اجتهاده.

وحيث لم تتبلور في بلادنا أشكال المؤسسات الدستورية أو المدنية، فقد تم رفع شعار الأمن والأمان كشعار بديل للمطالبة بحقوق المواطنة الأساسية، وكبديل عن تشكيل دولة المؤسسات القانونية التي تنبني على وجود دستور مكتوب، ومجلس شورى منتخب يجسد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وسن القوانين المدنية ومراقبة أداء الحكومة، وكذلك في قيام سلطة قانونية مستقلة للقضاء.

وقد أدت هذه العوامل إلى تضخم فاعلية المؤسسة الدعوية الدينية، وتفردها بالعمل نيابة عن كافة جمعيات وفعاليات المجتمع المدني، بل أنها توجّت هذا الدور بأن وضعت نفسها وسيطاً بين الدولة والمجتمع وذلك لضمانة استمرارية دورها وموقعها ومشاركتها في الحكم.

وقد كان هذا الوضع ممكنا ومقبولا على مضض في فترات ماضية، حين كانت القدرات المالية لبلادنا محدودة أو متضخمة كما حدث بعد طفرة أسعار البترول في ١٩٧٤م مما يسر اقتسام أدوار السلطة على المجتمع بين المؤسسات الدينية والحكومة، أما بعد منتصف الثمانينات فقد دخلت بلادنا مرحلة من التغيرات المادية والاجتماعية العميقة، نتج عنها بروز ظواهر تمايزات الثراء الفاحش، والاختناقات المعيشية البارزة، في لقمة العيش والوظيفة ومقعد الجامعة، وتفشي أشكال الفساد الإداري والمالي بشكل كبير، حيث تزامنت هذه الإشكاليات الاجتماعية العميقة مع غياب مناخ الحريات العامة الفردية والمؤسساتية.

وهنا، وفي مناخ محلي ودولي مواتٍ، يتبلور دور المؤسسات الدينية في المملكة، وتبرز داخلها تيارات سياسية تطمح إلى لعب دور أكبر في الشأن المحلي والإسلامي، وتنجح في ذلك لانفراد الوجه المتشدد فيها بقيادة العمل التوعوي الإسلامي، ويتوفر إمكانات مالية كبيرة أغدقت عليها لكي تكون الرائدة والمؤثرة في فكر مختلف التيارات الإسلامية المتطرفة في العالم.

وهنا لم تعد الشراكة مع الحكومة كافية فيخرج من بين ظهرانيها من يكفر العلماء والحكماء والحكام، ولا يكتفي بذلك بل يقوم بقيادة تيار التفجيرات والإرهاب من نيويورك إلى غروزني إلى قلب الرياض.

ماذا نعمل الآن؟

هل نطرح القطيعة مع هذا التيار معرفيا

الغلو و التطرف في التعبير عن الرأي بالكلمة، أو باستخدام أدوات القتل ظواهر بشرية محايثة للوجود والاجتماع البشري. ويمكن ملاحظة ذلك في محيط العائلة الصغيرة والأسرة الكبيرة و محيط الأصدقاء والعمل والنوادي والملتقيات، وحتى في اجتماعات مندوبي الدول في الأمم المتحدة. ولذا فالعنف بمعناه المطلق لا يتصف به فريق دون آخر أو مجتمع دون سواه.

واجتماعياً؟

هل نعتمد الحلول الأمنية أسلوبا وحيدا لحل المشكلة؟

هل ندعو إلى الحوار وتعزيز التيارات الدينية والوطنية المتسامحة والمتنامية في بلادنا؟

هل ندعو إلى حرب لا هوادة فيها ضد هذا التيار بشكل مطلق؟

قد تأتي الإجابة المتسرعة قريبة من التساؤل الأخير، ولكن عين العقل والحكمة والسياسة تدعونا إلى القول بأننا نحتاج إلى معاقبة المذنبين عملاً أو قولاً، وأننا مدعوون لفتح أبواب حوار واسع ومعمق يكون الوطن فيه مرجعنا وبيتنا في ظل العواصف المقبلة بغض النظر عن المرجعيات الثقافية والفكرية؟

أسئلة وأسئلة لا تلغي إدانتنا لما حدث ومطالبتنا بمعاقبة الجناة، ولكنها أيضاً لا تحجب الحقيقة المنسية التي وجدناها تصرخ قائلة:

إن هؤلاء المارقين ـ مع كل أسف ـ هم فلذات أكبادنا، وأنهم لم يرتكبوا إلا خطيئتنا.

نحن الذين هيأناهم للمذابح، وزودناهم بالأسلحة العقائدية، وأرسلناهم إلى الخارج للتدريب على الانعزال، وممارسة تكفير كل ماعداهم، وزودناهم بالمال والسلاح ليقاتلوا في أفغانستان وسواها، يوم كان لأمريكا مصلحة في ذلك.

إنهم أبناؤنا الذين لم يهبطوا من كواكب أخرى، أو ينبتوا من رحم أشجار شيطانية.

إنهم أبناء فراشنا، ونتاج مناهجنا، وبرامجنا الثقافية العتيدة والجديدة.

لنعترف بالأبوة، والثمرة، ولنقف لكي نتأمل فيما آل إليه حالهم وحالنا.

إنهم أبناء التجييش الديني المتشدد، والفروقات المعيشية، والمعلمين الدعاة، والفرص الجامعية المعدومة، والبطالة المتفشية، والحياة الاجتماعية المغلقة، والفساد الإداري، والجمعيات الدينية الناقمة على كل شئ، وهم نتاج أوهام هزيمة السوفيت، وإقامة جنّة طالبان في أفغانستان.

إنهم طلبة الولاء و البراء، والعداء للآخر حتى الأبوين.

إنهم مدّعو حراسة الفضيلة، ومهمة هداية العالم، ونتاج قهر السياسة الأمريكية في المنطقة.

ولهذا أقول..

تعالوا لكي نتأمل وجوهنا أمام المرآة، حيث سوف لن نرى إلا وجوهنا مختبئة خلف وجوههم، ومكوناتنا الثقافية مشتبكة مع تطرفهم.

إنهم الوجه الأكثر وضوحاً وصراحة لوجوهنا ومخبوءاتنا المتشظية.

إنني أتألم علينا وعليهم.

وأحزن على مستقبلنا بهم وبدونهم.

لقد اشتغلنا معاً على هامش العقيدة، ونسينا المتن، وأسكتنا العقلاء وفسحنا المجال للوهم، وهيأنا كل طفل لكي يصنع من نفسه داعية ومرجعاً ومفتياً.

أشكو تطرفهم إلى تفريطنا، وجنونهم إلى صمتنا، وأحزان أمهاتهم إلى نخلة الوطن الوقورة.

تعالوا لنجلس إلى ساحة الحوار، وفي الذهن ملاحم من أشباه تفجيرات مساء الإثنين في الرياض، وتفجيرات العليا والخبر، ومن قبلها معارك الأخوان أيام الملك عبد العزيز، وجريمة جهيمان في حرم الله، وسواها وسواها داخل وخارج الحدود.

تعالوا إلى الحوار، لأن الحل الأمني، والتكفيري، أو الإقصائي، لن يخرجنا من ليل دامس يترصدنا، ومن عدوٍ يبحث عن مثل هذه المآسي لكي يستبد بنا، ويفرق شملنا، ويعيد رسم خرائطنا.

تعالوا إلى طاولة الحوار والتسامح، ولنبدأ بفتح الأبواب الممكنة والمتاحة، حتى لا يكون خيار باب التطرف هو الخيار الوحيد المتاح أمام أبنائنا.

وهنا وعلى طاولة الحوار والمصارحة أضع أمامكم بعض مقترحات للإسهام في تأمل واقعنا اليوم وطرح الحلول لبعض إشكالياته، وذلك بالدعوة إلى مناقشة المنطلقات الإصلاحية التالية:

أولاً: دولة المؤسسات

استكمال قيام المؤسسات الدستورية للدولة، وذلك بوضع دستور مكتوب، وانتخاب مجلس الشورى وتمكينه من القيام بكافة مهامه التشريعية والرقابية، وتحقيق الفصل بين السلطات، وتمكين الهيئات القضائية المختصة من القيام بدورها بشكل مستقل وكامل.

ثانياً: مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية

العمل الفوري على وضع برامج محددة بمدد زمنية لحل كافة الإشكاليات التي يعاني منها المواطنون والتي تعيق حركة البناء والتطور في بلادنا، والدعوة إلى مؤتمر للحوار الوطني حول ما جاء في وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) التي وقع عليها مجموعة من مثقفي بلادنا وقدموها إلى صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد.

ثالثاً: الوحدة الوطنية والحقوق الأساسية للمواطن

تعزيز الوحدة الوطنية، والقضاء على كل أشكال التمييز الطائفي والمناطقي، والعمل على التوزيع العادل للثروة، وضمان كافة الحقوق الأساسية للإنسان، كحقه في الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتعزيز حرية التعبير الفردية والجمعية، وحرية القراءة والتواصل، وإنشاء منابر الثقافة العقلانية والوطنية والإنسانية المستنيرة، وتوسيع حرية وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

رابعاً : جمعيات المجتمع المدني

تشريع إنشاء جمعيات المجتمع المدني في كافة التخصصات والمهن والاهتمامات الثقافية والإبداعية، ولجان حقوق الإنسان، وأن تتمكن هذه الجمعيات من وضع أنظمتها الداخلية بشكل مستقل عن أي تأثير للمؤسسات الرسمية، وأن يتاح المجال أمامها لتطوير المهنة والدفاع عن حقوق أفرادها، والمشاركة بالرأي في الشأن العام، وأن تدير أنشطتها بواسطة مجالس إداراتها المنتخبة بشكل قانوني دوري، وأن تخضع هذه المجالس لتقييم ومراقبة ومساءلة الجمعية العمومية المكونة من أعضاء الجمعية.

كما يجب فتح مجال العضوية في كافة المستويات لمشاركة المرأة، وأن تتاح لها كافة المجالات المناسبة لممارسة دورها وفق طبيعة نشاط كل جمعية، وأن يراعى في ذلك عادات وتقاليد مجتمعنا السعودي.

خامساً: الدولة والعقيدة

تعتز المملكة باحتضانها للمشاعر المقدسة، وتفخر بتمسكها بالعقيدة الإسلامية السمحاء، وتعبر عن التزامها الإسلامي بتطبيق الشريعة في الأحكام القضائية، وفي كل ما تصدره من أنظمة وقوانين، وما تقره من مناهج تعليمية، ولكن هذا الالتزام لا يستدعي قيام كل هذه المؤسسات والجمعيات والمنابر والهيئات الدينية للتعبير عن خيارها الإسلامي الحقيقي.

سادساً: الجمعيات الدينية وهيئة كبار العلماء

العمل على أن تكون الجمعيات ذات الطابع الديني واحدة من جمعيات المجتمع المدني وليست بديلاً له، ولذا اقترح تشكيل جمعية لعلماء الشريعة، يضم كافة علماء المذاهب، وأن تضع برنامجها الداخلي المتضمن شروط العضوية، وأن يتم انتخاب هيئة كبار العلماء من قبل

أعضاء الجمعية، وأن يناط بهذه الهيئة شؤون الفتوى وبرامج التوعية والإرشاد الديني، وألا يسمح لغيرها بالقيام بهذا الدور.

سابعاً: سيادة الدولة

يجب أن يعود المفهوم السيادي للدولة إلى مؤسسات اتخاذ القرار في المؤسسة الرسمية، وذلك حيال علاقة الدولة بالدول الأخرى، أو إقامة التحالفات، أو قطع العلاقات أو إعلان الحرب، أو إعلان الجهاد.

ثامناً: هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

تحديد مسئوليات وصلاحيات هذه الهيئة بحيث يكون دورها إرشاديا وتوعيا وتربويا دون أن يتحول إلى سلطة رقابية منفصلة عن سلطة المؤسسات الحكومية المختصة، وأن تركز نشاطها في ظرفنا الراهن على تثقيف الأوساط الشبابية المتأثرة بفكر الإرهاب، كهيئة للأمر بالاعتدال والنهي عن التطرف (بحسب توصيف أحد قراء جريدة الرياض الإلكترونية).

تاسعاً: ثقافة الحوار والتسامح

تشكيل منتديات حوار ثقافية تقام فيها الندوات والمحاضرات العلنية حول مختلف القضايا الشرعية، وإتاحة المشاركة فيها لكافة علماء المذاهب والطوائف الأخرى بكل تسامح وتقدير، وذلك لفتح أبواب الحوار الديني ـ الديني، والذي سيعزز بدوره الحوار الاجتماعي ـ الاجتماعي بين كافة الفئات والمرجعيات الثقافية المختلفة.

عاشراً: فتح أبواب النوادي المختلفة

حتى لا يبقى التطرف والغلو هو الباب الوحيد المتاح أمام الشباب، فإن علينا إنشاء النوادي الرياضية والثقافية والفنية والمسرحية والموسيقية، والتقنية والإعلامية، وإتاحة كافة مجالات الإبداع أمام الشباب لكي يعبروا عن طاقاتهم ومساهماتهم الخلاقة لتطوير ميادين الثقافة والفنون والتقانة، ولكي تساهم هذه النوادي في تنوع وإغناء المنافذ الإبداعية أمام الشباب ليعبروا عن طاقاتهم في كافة الحقول. وعلينا أيضاً إتاحة المجال أما الفتيات للتعبير عن طاقاتهن أيضا في أندية مماثلة وخاصة بهن.

أحدعشر: السياسة التعليمية

إعادة رسم السياسة التعليمية على الصعيدين المرحلي والاستراتيجي، وذلك بتطوير مواد مناهجها ووسائل التعليم فيها، لكي تسهم مخرجاتها في تلبية احتياجات سوق العمل، والتطور الاقتصادي، والمعرفة التقنية.. كما ينبغي إعادة رسم أولوياتها لكي تتخفف من تخريج الأعداد الهائلة من خريجي التخصصات الإنسانية الذين لا يجدون مكانا في سوق العمل، وأن تعمل في الجانب الآخر على تضمين مناهجها الثقافية ما يعزز إشاعة ثقافة الحوار والتسامح، واحترام الآخر، وتمتين مرتكزات الوحدة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وإزالة كل ما يسئ لهذه المرتكزات من المناهج التعليمية، ومن وسائل الإعلام والمنابر المختلفة.

كما ينبغي ضم كافة المدارس ذات الطبيعة الخاصة مثل مدارس تحفيظ القرآن والمعاهد العلمية إلى وزارة المعارف واعتمادها نفس المناهج التعليمية لوزارة المعارف.

أثناعشر: المرأة

إن التفرد بالرأي واتخاذ القرار يسهم في خلق بيئة التسيب والإهمال والانحراف، سواء كان الأمر على صعيد الوضع المؤسساتي، أو الاجتماعي أو العائلي، ولذا فلا بد من تفعيل دور المرأة كشريك مكافئ يمتلك نفس الحقوق والواجبات لكي تؤدي دورها الفاعل في التربية واتخاذ القرار، وتحمل أعباء مسئولياته، وذلك لضمان تكوين بيئة عائلية واجتماعية ذات محتوى حواري وديمقراطي يقلل من مخاطر الانفراد بالرأي ويوسع مساحة الرؤى النقدية والتربوية لتنشئة الأبناء في مناخ صحي متفتح.

لقد كان المجتمع القروي والبدوي أكثر احتفاءً بدور المرأة الإنتاجي والتربوي ولذا ساعد حضورها على حفظ العائلة، أما في وقتنا الراهن فقد ساهم تغييب دورها وحضورها في تفرد الرجل أو بتحمله أعباء لم يستطع القيام بها وحيدا حتى عجز عن متابعة الأبناء وتركهم فريسة للتسيب أو لبرامج الإرهاب. ولذا فلا بد من أن تشارك المرأة بكامل طاقاتها في الحياة التعليمية والاجتماعية والثقافية وإدارة المؤسسات الحكومية، لإعادة التوازن إلى نسيج المجتمع والحي والعائلة، الذي أصبحت المرأة فيه أشبه بالعنقاء والحريم العثماني.

لقد أسرفنا في إقصاء نصف المجتمع، وعلينا البدء في إتاحة الفرصة له لممارسة دوره الإنساني والوطني الهام، في لحظات نواجه فيها معاً تحديات التهميش والإرهاب والتهديدات الخارجية الخطيرة.

(عن منتدى طوى)

أول السطر

متى الإصلاح؟

نقطة البدء التي ننتظرها بشأن الإصلاح السياسي قد تأخذ وجهين: الوجه المباشر الأول، بحيث يعلن عن تاريخ محدد لإجراء الإنتخبات البرلمانية، بعد أشهر أو سنة مثلاً، ويتم خلال هذه المدة تهيئة الأرض باتجاه ذلك من خلال الإنفتاح الإعلامي والسياسي، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وما أشبه. والوجه الثاني، أن يجري انفتاح إعلامي رسمي يأخذ صفة قانونية يؤدي بشكل مباشر الى تعبير واقعي عن طموحات ومطالب وانتقادات وتوجهات المواطنين بشكل عام. وقد تطول فترة (لبرلة) الإعلام وصدور الصحف الجديدة والمجلات، الى أن تتبلور مؤسسات المجتمع المدني ـ السياسية بالتحديد، بحيث تكون الإنتخابات فيما بعد تحصيل حاصل بعد أن تتبلور الآراء والرؤى الفكرية للتيارات وتعلن عن نفسها إعلاميا وثقافياً وقيادياً.

في الوقت الحاضر هناك بعض ملامح انفتاح في المجال الإعلامي غير المقنن، أي أنه لم يتحول الى إصلاح مقنن، ويمكن الإرتداد عليه، وهو ما حصل بطرد عدد من الصحافيين ورؤساء تحرير الصحف (خاشقجي، عبد الله العتيبي، وأيمن حبيب مثالاً).. كما أن هذا الهامش من الحرية لم يتسع لإصدار صحف ومجلات جديدة، ولم تخف قبضة وزير الداخلية واجهزة الأمن على مفاصل الإعلام والصحافة، وكأن كل ما يجري مجرد فسحة إعلامية من الناحية الزمنية مسيطر عليها ضمن الضوابط الإعلامية القديمة، وبالتالي تفقد قيمتها من جهة أنها لا تصلح لأن تكون قاعدة ينطلق منها خيار الإعلام الحر واللبرالي.

وفي المجال السياسي، لم تتضح حتى الآن أية مؤشرات على تثبيت أصل التوجه الحكومي. أي أننا لا نعلم على وجه اليقين ما إذا كان الأمراء قد حسموا موضوع الإصلاحات كيفما كان شكلها، أم أنهم يرفضونها ولكنهم يفسحون أو غير قادرين على منع انطلاق الحديث عنها. مضت أشهر على وثيقة الرؤية، وتوقف حديث الأمراء عن ضرورة الإصلاح، فيما يدور الكلام عن إصلاح تدريجي قد لا يأتي بانتخابات التي تعتبر الفاصل بين الإصلاح وعدمه.

مهما تعددت السبل باتجاه الإصلاح السياسي في البلاد، فإننا نطالب بنقطة بداية نعرف من خلالها الى أين تسير البلاد في المستقبل.

جواب عمّا قدّمته الطائفة الشيعية من مطالب لولي العهد

سفر بن عبدالرحمن الحوالي

لم يعقد الحوار الوطني (المذهبي) في الرياض بدعوة من أعلى مستويات الدولة، إلا بسبب الشعور الطاغي بأن هناك أزمة حقيقية تهدد الوطن، فعقد اللقاء جاء على خلفية الإعتراف بأن المذاهب الإسلامية غير الوهابية تعاني جميعاً من الضغوط المتطرفة الشديدة. كما أن المسؤولين في المملكة جميعاً يعترفون بهذه الحقيقة، وما استلام ولي العهد لوثيقة الشيعة (شركاء في الوطن)، وما قاله للوفد الذي زاره إلا تعبيراً إضافياً عن تلك الحقيقة. هذه المقالة لسفر الحوالي، تلخّص من زاوية معاكسة حجم مصيبة الوطن به وبأمثاله وبالفكر والموقف الذي يحملونه ويروجونه.

إن من يطلع على مطالب الطائفة الشيعية المقدمة لولي العهد يجد مفهوماً جديداً لحرية الأقلية ليس له نظير؛ لا في تاريخنا الإسلامي ولا في المجتمعات الديموقراطية المعاصرة التي تقرر بدهياً أن المطالبة بالحرية إلى حد التجاوز إلى حرية الآخرين هو عدوان يجب على الكافة رفضه، وتقرر بالبداهة أيضاً أن للدولة حق معاقبة المواطنين إذا ارتكبوا ما يحضره الدستور (كترويج المخدرات مثلاً) وإسقاط الاحتجاج عليه بدعوى الحرية!

والسابقة الوحيدة لتحقيق مطالب الشيعة، والنتيجة المنطقية لها هي استبداد الأقلية بحكم الأكثرية مثلما حدث للمعتزلة حين فرضوا على الأمة عقيدة القول بخلق القرآن، ومثل بعض الدول الأفريقية التي يحكمها النصارى مع أن المسلمين فيها ٩٥ ٪ أو أكثر.

إن مطالبة أي طائفة بحرية العبادة شيء ومطالبتها بالتحكم في عقائد الأمة كلها شيء مختلف تماماً.

وفي هذه البلاد يولد الشيعي ويموت شيعياً دون أن يحاسبه أحد على ذلك وهذه هي حدود حرية الاعتقاد. أما ما يعتقده أهل السنة في الشيعة وغيرهم وما يجب عليهم من بيان الحق ودعوة الأمة إلى العقيدة الصحيحة وتربية أبنائهم عليها في مناهجهم وغيرها فهذا واجب ديني على أهل السنة لا يحق للشيعة ولا غيرهم المطالبة بإسقاطه، ولا يجوز للحكومة الاستجابة له وإلا فقدت شرعيتها ووقعت في ظلم الأكثرية لمصلحة الأقلية وناقضت دستور البلاد ومفهوم الحرية نفسه!

وهذا ما وعته الدول المعاصرة في العالم الإسلامي وغيره، والأمثلة على هذا كثيرة؛ فطائفة (شهود يهوه) مثلاً تطالب بحقوقها في البلاد الكاثوليكية، لكن غاية ما تطلبه هو السماح لها بأداء شعائرها وطبع منشوراتها؛ أما أن تطالب الكاثوليك بأن لا يتحدثوا عن عقائدها ولا يطبعوا منشوراتهم المخالفة لعقائدها فهذا ما لم تحلم به ولم تطالب به.

وطائفة (المورمن) في أمريكا ليست ببعيدة عن هذا؛ فهي تحاول باسم حرية المعتقد التخلص من القوانين الفيدرالية المخالفة لعقيدتها لكن لا يصل بها الأمر إلى حد المطالبة بأن تفرض على الأمريكيين كلهم ألا يتحدثوا عن عقيدتها وألا يكتبوا ضدها في الكنائس والمناهج والإعلام. ولم يخطر ببال الحكومة الأمريكية أن تجامل (المورمن) وتراجع نفسها ودستورها في قضية تعدد الزوجات وهي مسألة اجتماعية تتماشى مع مفهوم الحرية وتقرها الأديان والأعراف العالمية.

فكيف يراد من الحكومة السعودية بل والمجتمع السعودي نقض عقيدته وإيمانه وأساس وجوده ومصدر شرعيته؟!

إن على الأمريكان أن يعلموا أن تعظيمنا لكتاب الله تعالى واعتقادنا بحفظه من التحريف، وتعظيمنا لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها واعتقادنا بطهارتها وبراءتها، وكذلك تعظيمنا لقدر وزيري رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيخي الأمة أبي بكر وعمر أعظم من تمسكهم في حظر تعدد الزوجات!

وفي دول العالم الإسلامي أقليات بوذية وغيرها لم تصل بها المطالبة إلى حد إلغاء العلوم الشرعية وحذف المواد التي تدل على كفرهم وفساد دينهم من المناهج والمدارس الإسلامية، ولم يشترطوا أن يكون لهم في كل مؤسسة حكومية وزير أو مسئول، فالكل هناك يحترم دستور البلاد ويقبل نتيجة الاقتراع، ونحن هنا في بلادنا دستورنا الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح و لا نحتاج إلى صناديق أصلاً لإثبات أن الشيعة أقلية ضئيلة، وأن مطالبتها بأن تتحكم في الأكثرية السنية لا يستند إلى أي حق شرعي أو قانوني؛ بل هو نوع من استغلال مشكلات الحكومة السياسية والإدارية والأمنية للمزايدة وإثبات الوجود مستندين إلى ما تقوله بعض التقارير الأمريكية ويردده بعض السذج من الكتاب.

إنه لمن التحايل الواضح التذرع بدعوى الوحدة الوطنية لمسخ عقيدة البلاد وزلزلة كيانها. في وقت الذي يشتهر فيه أن أهم شروط المواطنة الالتزام بالدستور، والمطالبة بمخالفة الدستور فضلاً عن المطالبة بتغييره هي خروج على واجب المواطنة في كل بلاد العالم، لا سيما إذا صدرت من فئة قليلة تريد أن تضطهد الأكثرية وتقيد حريتها في العمل السياسي بل في التعبير والاعتقاد؟!

وإن واقع الشيعة المشهود واضح في بيان مدى

صدق دعوى الشراكة في الوطن فهم في كل مرة يشعرون أن الحكومة مشغولة أو ضعيفة يتمردون و يثورون!

كما أن الأوصاف التي أطلقها كاتبو العريضة على علماء السنة كافية في التعبير عن الهدف الذي يسعون إليه وهو إذلال أهل السنة أو استئصالهم وليس التعايش معهم، ومن هذه الأوصاف الواردة في العريضة (المغرضين، المنتفعين، الكراهية والبغضاء القائمة على بعض التوجهات المذهبية، الفتاوى التحريضية، الشحن الطائفي، التعصب، الحقد، الكراهية والنفور، الخ) في حين أن أكثر الموقعين معرّفون بوصف (عالم دين).

هذا ما طفح به القلم في عريضتهم المختصرة، ولا شك أن ما تخفي صدورهم أكبر، وهذا ما قدموه لولي عهد المملكة الذي يعلمون تقديره واحترامه لعلماء بلاده، فماذا يقولون إذا كتبوا للأمريكان أو للمنظمات الدولية لتحريضهم على البلاد حكومةً وعلماء وشعباً؟

وهل هذا أسلوب من يريد الحوار أم الانتقام؟

إن ما طالب به هؤلاء هو في حقيقته تغيير دستور البلاد. وفي كل بلاد العالم التي تحتكم إلى دساتير وضعية لا يستطيع حزب أن يغيّر الدستور إلا إذا ملك أغلبية الثلثين فأكثر من نواب الأمة أو صوّت الشعب للتعديل بنفس الأغلبية في استفتاء عام، أما أن يكتب أشخاص ورقات ويجمعوا عليها توقيعات فتنقلب الأمة على دستورها فهي سابقة خارقة لا نظير لها أبداً.

ولو أن أهل السنة أو الإسماعيلية أو غيرهم في إيران جمعوا ملايين التوقيعات لما غيّرت جمهورية إيران دستورها الذي ينص على التمذهب بالمذهب الشيعي الإثنا عشري دون غيره من مذاهب الشيعة أوالسنة. وإذا كان هذا حال الدساتير الوضعية فهل يملك أحد أن يغير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعقيدة أهل السنة والجماعة أو إبطال ما يعارض مذهب الشيعة منها أو تعليق العمل به. ولا سيما في دولة ما قامت أصلاً ولا اجتمع الناس حولها إلا على هذا الدستور الفريد المعصوم الذي ما عاداه جبار إلا قصمه الله، وما القرامطة والصليبيون والتتار إلا أمثلة لذلك.

إن هذا التغيير لو حدث كما يطالب هؤلاء سيحوّل حكومة هذه البلاد إلى إحدى حكومتين لا ثالث لهما:

١ ـ إما حكومة شيعية تضطهد من يخالف عقيدة الشيعة من السنة والطوائف الأخرى، وهذه هو معنى ألا يتحدث أحد ولا يفتي ولا ينشر شيئاً يخالف عقيدة الشيعة. أما الشيعة فلهم الحرية المطلقة في هذا كما تضمنت المطالب.

٢ ـ وإما حكومة علمانية لا دينية تفتح باب الصراع الديني على مصراعيه باسم الحرية، وهذا سيؤدي إلى سقوط شرعيتها وإيقاد نار الحرب الأهلية التي إذا اشتعلت فلن يطفئها أحد. وهذا ليس من مصلحة الشيعة أنفسهم فإن الأكثرية إذا استثيرت سوف تفعل ما قد يصل إلى استئصال الأقلية من الوجود وما حدث في لبنان عبرة لمن اعتبر، مع أن نسبة الشيعة هنا لا تساوي شيئاً إذا قيست بنسبة بعض القرى النصرانية في لبنان قبل الحرب الأهلية التي خسرت الكثير بعدها.

إن الشيعة يهددون تلميحاً وتصريحاً بأنه إذا لم تعطهم الحكومة ما يريدون فسوف يتحالفون مع العدو الأجنبي وهذا يكشف عن حقيقة ما يريدون وأنه الابتزاز وليس الوحدة الوطنية!. إنهم هم الذين قدموا للأمريكان نماذج من مناهج التعليم يقولون إنها ضد اليهود والنصارى لكي يساعدهم الأمريكان في تغيير المناهج التي تخالف عقائد الشيعة وليس وراء هذا من ابتزاز للدين والوطن.

ومعلوم أن التحالف بين الأقليات وبين أعداء الأمة سُنّةً متّبعة، فتاريخ الدروز مع الإنجليز، والنصيرية مع الفرنسيين، لا يختلف أبداً عن تاريخ الموازنة مع اليهود في لبنات، أو اليهود مع الحلفاء في تركية، والنتيجة في كل الأحوال تدمير عقيدة الأكثرية وكيانها ووجودها.

الشيعة فرق شتى يقاتل بعضها بعضاً ويكفره في كل مكان، والمتقدمون بالطلب هم فئة منهم فقط، فلينتبه إلى أساليبهم في التنافس والمزايدة في المطالب بغرض كسب الأتباع وليس الحرص على حقوقهم المزعومة، وقد اعترف حمزة الحسن بأن عريضة المطالب تضم شيوعيين وعلمانيين، فإذا كان الموقعون غير متفقين فيما بينهم على منهج دراسي أو دَعَوي فماذا يريدون أن يفرضوا على الأمة كلها، ومنها الفرق الشيعية التي تناصبهم العداء؟

بعض الناس ينافق الشيعة ويتحدث هو الآخر عن حقوقهم بنفس لغتهم وهو لا يدري ما هي الحقوق وإلى أين تنتهي، وهو بذلك يوقظ فتنة وشقاقاً دون أن يشعر، ولو أنه كان في منصب إداري واستجاب لما يريدون هم أو غيرهم فسيجد نفسه مسخّراً لتنفيذ مطالب متناقضة من كل طائفة، وفي النهاية لا بد أن يضع حداً يقف عنده الجميع. وهذا الحد يجب أن يوضع الآن على أساس من الدستور المحكم كتاب الله وسنة رسوله وسنة الخلفاء الراشدين في أهل البدع.

وأسوأ من هذا أن تستجيب الحكومة لهذه الطائفة أو تلك، فتبدأ سلسلة من التنازلات لا حدّ لها، ومن أخطر الأمور على وحدة الأمة أن يصبح في البلد مناهج مختلفة للتعليم، وأجهزة مختلفة للقضاء، وما أشبه ذلك من مقدمات التقسيم والتفتيت.

ومعلوم أن للشيعة تاريخاً طويلاً مع من يوليهم ويدنيهم ويجعلهم يتحكمون في أمور الأمة، وليس ما حدث أيام بني بويه ثم ما فعله ابن العلقمي من الانحياز لهولاكو والإشارة بقتل الخليفة العباسي الذي هو من أهل البيت إلا نماذج من ذلك.

إذا تحدث بعض الشيعة المقيمين في الخارج عن الظلم والاضطهاد.. الخ في قناة الجزيرة أو غيرها، فيجب على أصحاب المراكز في الحكومة والكتاب الأثرياء من الشيعة أن يردوا عليهم ويكذبوهم، وإلا ما فائدة مداهنتهم وإعطائهم فوق ما يستحقون من المناصب والمناقصات.

وما جدوى فتح الإعلام لهم؟ أم أن هذا توزيع للأدوار بينهم؟

ويبقى هنالك أمران:

الأول: أنه لا إكراه في الدين، فالاعتقاد خارج عن سيطرة البشر أصلاً، وهداية التوفيق لا يملكها إلا الله وحده، ولكن واجب الحاكم المسلم ألا يدع فئة من الرعية تجاهر بأعظم الذنوب وهو الشرك بالله تعالى، وتعلن شعائر مجوسية قديمة مثل اللطم والضرب في المآتم وأمثالها من الأعمال التي تتنافى مع الإنسانية، والتي أصبح كثير من شباب الشيعة ـ ولله الحمد ـ يرفضها. والمجاملة في هذا غش للشيعة أنفسهم ولا يجوز للراعي غش الرعية ولو كان ذلك بطلب منهم.

الثاني: أن الشريعة توجب العدل بين المواطنين على أسس لا تخالف المشروعية العليا للأمة، وليس هذا مقام التفصيل ولكن أذكر على سبيل المثال:

١ ـ العدل في الحقوق الدنيوية: مثل الخدمات التي تقدمها وزارة البلديات والطرق وبناء المدارس والمستشفيات ونحوها.

٢ ـ المساواة في الأجور: إذا كان العمل واحداً وهذا متحقق في وزارة الخدمة المدنية. أما تخصيص بعض الولايات لبعض الناس وفقاً للشروط الشرعية فهذا من الشريعة، ألا ترى أن الشيعة أنفسهم يخصصون الإمامة والنيابة عنها بآل البيت وحدهم ؛ بل في بيت واحد منهم ولو كان طفلاً!

٣ ـ العدل في حماية جناب التوحيد: مثل معاقبة من نشر أو روّج لكتاب أو عقيدة تتنافى مع العقائد القطعية في الإسلام، كدعوى: أن القرآن محرّف، أو الاستهزاء بالدين، أو ما فيه استغاثة

بغير الله تعالى ووجوب إحالته إلى القضاء بتهمة نشر الكفر وترويجه سواءً كان سنياً أو شيعياً.

٤ ـ المساواة في تعزير من سب أحد الخلفاء الراشدين الأربعة: سواء كان سنياً أو شيعياً، وأن من سبّ أو نشر ما فيه سب لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعاقب كما يعاقب من سبّ أو نشر ما فيه سب لآل البيت.

٥ ـ فتح باب المجادلة بالتي هي أحسن: مع تشديد الرقابة على المطبوعات والمواد الإعلامية ووضع ضوابط عامة لضمان العدل في الأحكام، مثل إلزام كل من يكتب عن طائفة أو فرد بتوثيق ما يقول من مصادره، والتزام الموضوعية في البحث والحوار، والبعد عن الافتراء والتجريح الشخصي، وإلاّ فمن حق أجهزة القضاء أو الحسبة حظر تلك المادة العلمية أو الإعلامية أو معاقبة الكاتب أو هما معاً.

٦ ـ أن الفقر الذي يعاني منه بعض عوام الشيعة ليس سببه أهل السنة بل شيوخهم الذين ينهبون خمس دخولهم ولهذا يجب على الحكومة تحرير أموال الناس من تسلط أكلة السحت بأي اسم كان وبيان أنه لا يجب في أموال الناس إلا ما أوجبه الله ورسوله، وهو ما سار عليه الخلفاء الراشدون الأربعة وأئمة أهل البيت الذين كانوا هداة ولم يكونوا جباة. ويجب عليها مراقبة الحسابات ومصادرة تلك الأموال بتحويلها إلى الأوقاف العالمة، وهذا مع أنه مقتضى الشريعة هو ما فعلته الدول المعاصرة التي أبطلت دفع العشور للكنيسة.

ثم إن أولى الناس بالمطالبة بالمساواة وإعطائهم حقهم هم أبناء منطقة تهامة، التي تمتد ما بين جدة إلى اليمن، وما بين منحدرات جبال السراة إلى البحر الأحمر، ولا يوجد بها عشر ما في مناطق الشيعة من الخدمات، ولا يشغلون واحداً بالمائة مما يشغله الشيعة من مناصب عليا مع كثرتهم في الجيش وغيره.

وقس على ذلك مناطق أخرى في الشمال والجنوب، والمواطنون يعلمون أن المناصب العليا تكاد تكون محصورة في أربع مناطق أو خمس من المملكة، والمناطق العشر الباقية محرومة من ذلك، ولو أننا أعدنا تقسيم المناصب بحسب المناطق والسكان لفقد الشيعة أكثر ما لديهم الآن، وأي استجابة للشيعة في هذا الشأن لا بد أن تستتبع مطالبة من المناطق الأخرى الأكثر عدداً والأكثر حرماناً. وإذا جمع الشيعة ٤٠٠ توقيع فيمكن لغيرهم أن يجمع ٤٠٠٠ أو ٤٠٠٠٠٠ توقيع في أيام قليلة!

كما أن الاستجابة لضغوط الأقلية الشيعية ستدفع للاستجابة لضغوط الأقلية الصوفية التي تقيم علاقات مباشرة مع أسر عربية حاكمة ترى أنها أحق بحكم الحجاز وتفتح الباب للمطالبة بالتدويل (مع ما لمطالب الأشراف من قبول وصدى بدلالة النصوص على حقهم في الإمامة هم وسائر قريش).

لا سيما مع تقصيرنا في التواصل مع إخواننا المسلمين في العالم، وجمع كلمتهم وتوحيدها ضد العدو المشترك للإسلام والمسلمين.

أخيراً نقول..

إننا لا نعني بهذا تجاهل المشكلة، بل نقول إنها فرصة للتباحث والجدال بالتي هي أحسن، وإنقاذ عامة الشيعة من تسلط رجال الدين على دينهم ودنياهم. وذلك بإلزامهم بظاهر ما يقولون، مثل دعواهم أنهم لا يسبون الصحابة، وأنهم لا يدعون غير الله، وانهم لا يعتقدون أن القرآن محرف، وأنهم لا يأكلون أموال الناس بالباطل... الخ

فإذا صرحوا بهذا والتزموا به فمن حق الدولة أن تعاقب من يخالف ذلك وتمنع تداول ونشر الكتب والمطبوعات التي تشتمل على تلك المخالفات، ومن حق العلماء بل من واجبهم أن يكفروا من يعتقد هذه العقائد، وأن ينشروا فتاواهم وكتبهم في ذلك، أما أن يتبرأ شيوخ الشيعة من هذه العقائد جهراً ويفرضوها على الناس سرّاً، وفي الوقت نفسه يطالبون الدولة بمنع الفتاوى والردود فهذا ليس تناقضاً فحسب؛ بل هو عقيدة التقية التي ما عرف التاريخ أخبث منها.

إن حرصنا على هداية الشيعة في الدنيا ونجاتهم من عذاب الآخرة مع تأييدنا لمطالبهم الدنيوية ينبع من إخلاصنا لله ونصحنا لخلق الله ومحبة الخير والهدى للبشر كافة، ومن هذا المنطلق نحن على استعداد للحديث مع من يريد الحق بلا مراء ولا مكابرة ولا تقيّة، ونبدأ قبل كل شيء بتحقيق التوحيد والبراءة من الشرك وسلامة الصدر من الغلّ للذين سبقونا بالإيمان، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون الأربعة، ونعيش كما عاشوا أشداء على الكفار رحماء بينهم. ثم نتباحث في القضايا السياسية.

أما المطالب الدنيوية فتأخذ مجراها العادي لدى كل مؤسسة حكومية مثلما يفعل غيرهم من المواطنين، وكل ذلك يجب أن يتم من غير تدخل أو تأثير العدو الخارجي، سواء فيما اتفقنا عليه أو اختلفنا عليه. بل لا أرى أن يكون للحكومة أو أية جهة رسمية تدخل فيه إلا بعد رفع التوصيات إليها.

والله من وراء القصد،،،

١٤٢٤/٤/١٣هـ

بالألوان

التدرّج:
خيار السلطة أو الناس

منذ وصوله الى لندن، كرّس الأمير تركي الفيصل جهداً مضاعفاً لتسويق اطروحة السلطة التي يمثّلها في مسألة الاصلاح السياسي. فبينما تتنامى الأصوات الاصلاحية في الداخل ونصائح الحلفاء في الخارج لحث الحكومة السعودية على الاسراع في البدء بإصلاحات سياسية جوهرية، كان لرجال الحكم وممثليه في الخارج رسالة جوابية للداخل والخارج معاً.

الأمير تركي كما إبن عمه بندر في واشنطن وأخوه سعود الفيصل وآخرون في المراتب العليا والدنيا في السلّم العائلي يبشّرون بإطروحة (التدرّج) في التغيير السياسي، تأسيساً على زعم أن تقاليد هذا البلد وأعرافه لا تسمح بتغييرات راديكالية، لأن ذلك قد يؤول الى فوضى وعواقب وخيمة على المجتمع والدولة، ويرفق هذا الزعم بدعوى أن التغيير التدريجي قد تحقق بدرجة مرضية ومناسبة لظروف البلد.

الكلام عن التدرّج في التغيير السياسي يفتح باب الجدل على مصراعيه وبخاصة حين يربط ذلك بالواقع الاجتماعي والثقافي، فالأمير في ندوة أشرف عليها ومولّها في لندن حول الاصلاحات السياسية في السعودية، سعى الى ربط الاصلاح التدريجي بالتقاليد والأعراف، وهو ربط هزيل، يدحضه الواقع، فالكتابات الصادرة عن دعاة الاصلاح كما في نموذجي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(شركاء في الوطن) والتأييد واسع النطاق الذي حظيت به وثيقة الرؤية وكتابات طيف واسع من مثقفين وناشطين سياسيين وصحافيين تقدّم دليلاً دامغاً على أن مستوى الوعي المطلبي شعبياً قد وصل الى أشواط مضاهية لمستوى الوعي في الدول الديمقراطية، مما يؤكد على أن التدرّج يراد منه تأكيد قبضة العائلة المالكة على السلطة وتوفير الضمانات الأكيدة المانعة لانفلاتها وانتقالها الى الناس.

من جهة ثانية، إن التوسل بدعوى التدرّج ليس منجاة لأصحابها، ويكفي شاهداً جمود الوضع السياسي منذ مارس عام ١٩٩٢ وحتى اللحظة. فمنذ إعلان أنظمة الحكم الثلاثة، وتشكيل مجلسي الشورى والمناطق فإن ما تطوّر فيهما يشبه تطور السرطان في جسد المريض، فقد تورّم المجلسان بزيادة العضوية فيهما فيما بقيا على هزالهما الشديد، أما النظام الأساسي فلم يجر تطوير مواده دع عنك بالعمل بما تضمنه من مواد ذات صلة بحقوق الانسان والحريات. فأين التدرّج إذن؟ وبعد مرور ثلاث دورات على مجلسي الشورى والمناطق لم يسمع السكان عن دور حقيقي لهما سوى ما ينبّه لهما إعلان تلفزيوني عن دورة جديدة للمجلس كل أربع سنوات.

نموذج للقراءة الموتورة

مقالة سفر الحوالي عن (شركاء في الوطن)

فؤاد إبراهيم

مقالة أستاذ العقيدة السلفية سفر الحوالي بتاريخ ١٤٢٤/٤/١٣هـ الموسومة بـ (جواب عما قدّمته الطائفة الشيعية من مطالب لولي العهد) المنشور في موقع (المسلم) على شبكة الانترنت، والذي يشرف عليه ناصر العمر، جاءت للرد على سؤال إفتراضي حول عريضة (شركاء في الوطن)، رفعها ما يربو عن أربعمائة وخمسين شخصية دينية وإجتماعية واعلامية في شهر مارس الماضي.. مقالة تروي سيرة الاستبداد الديني الشرقي.

افتقرت المقالة الى الجدة المنهجية، وهي ذات اللغة المدقعة وفي ذات الوقت الأسيرة لتركيبات الصورة التاريخية المفبركة عن الآخر والمنتزعة من التراث السجالي اللاعقلاني. الجديد في مقالة الحوالي أنها رفعت من مستوى اللغة الخصامية الى حد استعمال معارف الكفار في معاركه مع الآخر، الى حد الاحتجاج بدساتيرهم الوضعية كيما يدجج نزوعه التقويضي.

فالانفتاح على فكر الكافر لدى الحوالي يرمي الى الاستقواء بأسلحة الخصم لمحاربته بها، على أن مما يفوت ذاكرتنا المنهكة أن بدايات الاقتباس تتطلب منافحة روحية توهم المقتبسين بخلو أذهانهم من أي إشعاعات معرفية غريبة، ثم ما يلبث أن يأخذ الاقتباس شكلاً آخر يميل بصاحبه الى توطيد العلاقة بين ما هو معارف ميتافيزيقية وأخرى عقلية، لتتحقق شروط الزواج الشرعي بين الوضعي والعلوي. فهذا التزاوج يزيد في حدة الجيشانات الطامعة في تضييق الآفاق على المدرجين في قائمة الخصوم التاريخيين، ومهما يكن فهذا التزاوج لا يخلو من ابتذال، وابتزاز وتسطيح للذاكرة الجماعية، وخصوصاً حين يراد من هذا التزاوج تهشيم الآخر.

مسكوكات الحوالي اللفظية والايديولوجية مستمدة من تكوينه العقدي وتحدّره الاجتماعي، وهي منتوجات بيئة مقطوعة عن محيطات ثقافية ثرية ومثرية. ومن البدهي، أن النتاجات الثقافية المستخرجة من بؤر ثقافية معزولة تحمل معها سماتها الوراثية، وهكذا الحال مواقفها وروابطها وتمثّلاتها. فالحرمان من المشاركة في حركة ثقافية ممتدة ومتنوعة الروافد يفقر المحرومين من مجرد الاحساس بطعم الحرية، فالحرية تعبّر عن نفسها بصدق حين يكون هناك آخر لم ينل حقه الكامل في البوح بذاته والادلاء بصوته الضائع في زحمة الاستبداد. فالحوالي الناشىء على واحدية مطلقة يخذله الشعور المستبد بالنزاهة العقدية في إدراك الجوانب المهملة في مفهوم الحرية، ويصرفه عن وعي وسائل وأدها، وأشدها خطراً تجزئة الحرية والقبض عليها، فهو ينظر الى الحرية بالمعنى المضطرد بوصفها وقفاً مليّاً على الحوالي وأهل دعوته.

الصياغة الايديولوجية الجانحة الى تشكيل صورة الآخر الوهمي متوسلاً بمنظومة مفاهيم، ولغة، وأدوات مصنّعة محلياً تمهيداً وتشريعاً لاستئصاله تقدّم شهادة أخرى الى جانب شهادات سابقة قدّمها جحفل الاستئصاليين المسكون بأوهام (السر الأعظم) الممتشقين سيوف الفتح والرافعين ألوية الدعوة وتطهير الأرض.

وهم (الأقليّة) و (الأكثرية)

النزوع المتعاظم نحو تحقيق توافق ديني ومواصلة مهمة التوحيد السياسي والديني والعقدي قد أفضى الى إضفاء غمامة كثيفة على الخارطة الدينية المحلية في السعودية، كما أدى الى إحتجاب الرؤية الواقعية عن القراءات الخارجية، أي القراءات التي تتم من خارج الحدود وتتوسل بمصادر تستقي في الغالب معلوماتها من مصادر رسمية أو شبه رسمية، وقد يعذر أولئك أما حين تحتجب الرؤية عمن يفترض فيهم الاطلاع على الداخل بتنوعاته المذهبية والاثنية والسياسية فتلك عثرة غير مغفورة.

ثمة مجادلة تقليدية كانت تنحو في الماضي الى تبني الرأي القائل بالوحدة الانسجامية بين سكان السعودية إستناداً على معطيات شديدة الاضطراب والقائلة بوجود تناغم ديني بين القاطنين داخل المحدودية الجيوسياسية السعودية. غير أن دراسات أخرى صدرت مؤخراً أطاحت بتلك المجادلة وبدّلت وجهة الرأي ذاك بدرجة حادة، وقد ساهمت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والمؤجّجة لإنشغال حثيث من جانب وسائل الاعلام الدولية لجهة تقديم قراءات متواصلة عن هذا البلد في إتجاهات مختلفة:سكانية، وثقافية وسياسية واقتصادية، ساهمت في ضخ كميات كافية من المعلومات لمراكز البحث والدراسات وصولاً الى محو التصورات المختّلة السابقة.

السعودية كما تتجلى في صورتها الدينية،

تحتضن مجتمعات مذهبية متعددة، ففي المنطقة الغربية (الحجاز) يسود المذهبان الشافعي والمالكي، يدل عليهما رموز دينية حائزة على نفوذ واحترام واسع بين أتباع المذهبين منهم السيد محمد علوي المالكي وأحفاد السيد أحمد بن زيني دحلان وغيرهم. نشير هنا الى ما يتعرض له أتباع هذين المذهبين من قيود على نشاطهم الفكري والديني الاحتفالي من قبل الدولة اضطرتهم الى فتح قنوات تعبير ومثاقفة مع الخارج، فكثير من كتب السيد محمد علوي المالكي ورموز المذهبين الشافعي والمالكي يتم طبعها خارج المملكة وتحديداً في مصر، فيما تخضع النشاطات الدينية في الحجاز لضغوط رسمية وشبه رسمية (أي من قبل المؤسسة الدينية) حيث يضطر أهل الحجاز لاحياء المولد النبوي في أماكن مغلقة وبعيدة عن أعين التيار الديني المتشدد. وكان علماء المؤسسة الدينية الرسمية أصدروا فتاوى تكفّر السيد المالكي وتوصم الاحتفال بالمولد النبوي بالبدعة.

تتواجد في الحجاز أيضاً مجموعات مذهبية أخرى متفاوتة الحجم حيث يتكثف وجود الشيعة الاثني عشرية في المدينة المنورة ويعرّفون بـ (النخاولة) إشارة الى انشغالهم بحرفة الزراعة عموماً وزراعة النخيل بوجه خاص رغم ما أخذه هذا التوصيف من إشارات قدحية في اللهجة العامية، وهناك الشيعة الكيسانية في ينبع البحر وقيل بوجود الربوة فيها إشارة الى رمز المذهب الكيساني، وهناك أقلية زيدية منبثّة في مناطق متفرقة من الحجاز.

في المنطقة الجنوبية ذات الثقل السكاني الأكبر في السعودية قبل التبدلات الديموغرافية المصاحبة للتطورالاقتصادي ونزوح كثير من أهلها الى المراكز الاقتصادية الفاعلة في المملكة، يتوزع الانتماء المذهبي بين أتباع المذهب الشيعي الاسماعيلي ويتأكد حضورهم الكثيف في منطقة نجران، وقد جرت محاولات مكثفة من جانب أتباع المذهب الرسمي من أجل نشر المعتقد السلفي في أوساط الشيعة الاسماعيلية الا أن من فارق ما هم عليه حسب ما يخبر عن ذلك رموز الاسماعيلية كانوا نزراً يسيراً، وهناك من تعبيرات الممانعة لدى أتباع هذه الطائفة ضد محاولات الاحتواء ما يفيد بأن عنصري القبيلة والمذهب شكّلا ومازالا حصناً دفاعياً منيعاً ومضخّة فاعلة لهوية مزدوجة التكوين:مذهبي وإثني. الوجودات المذهبية الأخرى تبدو ضئيلة في المنطقة الجنوبية بإستثناء بعض التقدّم الذي أحرزه أتباع المذهب الرسمي مستعيناً بإمكانيات الدولة وغطائها المادي والقانوني.

في المنطقة الوسطي (وتحديداً نجد) يسود مذهب الإمام أحمد بن حنبل والذي حظي بلحظة إنقاذ تاريخية أخرجته الى الحياة بفعل النشاط الدؤوب لمؤسس المذهب الوهابي الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد أن كاد المذهب الحنبلي اللحاق بمذاهب إسلامية عديدة أصبحت تاريخاً. يشار هنا الى أن الرحالة القدامى ذكروا بأن منطقة نجد كانت تحت حكم قبائل شيعية مثل آل خويضر، وكانت تقطن المنطقة الواقعة بين نجد والاحساء عوائل شيعية وقيل على المذهب الاسماعيلي، وحتى اليوم مازالت هناك عوائل شيعية نجدية إضطرت لاخفاء التصريح بهويتها المذهبية خشية أن يلحقها أذى من التيار المتشدد في المذهب الرسمي.

أما المنطقة الشرقية، فقد كانت تاريخياً أحد الحواضن الشيعية الكبرى في بلاد المسلمين، وقد دخلها التشيع في وقت مبكر ويرجع ذلك الى عهد الخليفة عثمان، حيث بدأت بوادر حركة شيعية بالظهور وسط المهاجرين من جنوب شبه الجزيرة العربية ومنطقة البحرين وهجر التاريخية، مالبثت هذه الحركة أن شكّلت نواة المجتمع الشيعي في العراق والبحرين، وتحفل كتب التاريخ بأسماء المشاهير من هذه المنطقة الذين حاربوا في جبهة الإمام علي والحسين منهم صعصعة بن صوحان وأخويه، والمنذر بن الجارود العبدي وحكم بن جبلة العبدي (قائد كتيبة علي يوم الجمل وأبرز الأمثلة الساطعة في الشجاعة والاستبسال) وغيرهم كثير. وقد ظلت المنطقة مركزاً مناوئاً للدولتين الأموية والعباسية يشهد على ذلك ظهور حركات تمرد ومعارضة متوالية ضد الخلفاء، فيما كانت العوائل الشيعية تتناوب على حكم هذه المنطقة من آل عصفور والعيونيين وغيرهم، الى أن بدأ التحوّل السياسي في نهاية القرن السابع عشر حيث بدأت القوى الاستعمارية تزحف نحو المنطقة، ثم دخول الأخيرة ضمن خارطة المصالح والصراعات الدولية وصولاً الى الدولة السعودية المؤسسة على تحالف الديني والسياسي عام ١٧٤٤ بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود، حيث أصبحت المنطقة الشرقية مفتوحة على تبدلات سكانية ومذهبية سريعة، حيث تعرض السكان الاصليين الشيعة في هذه المنطقة الى حملات كراهية على قاعدة دينية مذهبية أنهت تاريخاً من التسامح الديني بين أتباع المذاهب الاسلامية المحلية وبخاصة الشيعة الاثني عشرية والسنة المالكية في الاحساء وبعض أجزاء من القطيف، ثم جاءت الدولة السعودية الثالثة عام ١٩٣٢ وظهور النفط ليؤسس لتركيبة ديمغرافية جديدة يشكّل فيها الشيعة الاثني عشرية نصف السكان الحاليين للمنطقة الشرقية. على أنه من الجدير بالاشارة الى أن التقديرات الأولية لإجمالي السكان الشيعة الإثني عشرية في المملكة يصل الى ما يقرب من مليوني نسمة.

يمكن إجمال ما سبق في كلمات قلائل: إن السعودية وبخلاف التصور التقليدي والقديم هي دولة أقليات، وأن الكلام عن أكثرية وأقلية على أساس الانقسام المذهبي الكلي أي أغلبية سنية وأقلية شيعية، هو الكلام المراد تعميمه رسمياً ولربما يمثل أحد إستخلاصات القراءة الايديولوجية والموجّهة الذي يمثل الحوالي أحد أنصارها البارزين، ولكن الصحيح هو أن ليس هناك أغلبية مذهبية بل هناك أقليات مذهبية تتألف من الوهابية/الحنبلية والشافعية والمالكية والشيعة الإمامية والشيعة الاسماعيلية والزيدية، وهناك بحكم الواقع مذهب غالب وليس مذهب أغلبية.

واجمالاً نشير الى أن التعددية المذهبية واقع لم يتم الاعتراف به قانونياً حتى الآن، رغم ما يدّل عليه من سلوك سياسي للدولة، وتقسيم الثروة والخدمات وتوزيع للمناصب.

نلفت الانتباه هنا الى أن مصطلح (الأقلية) يستعمله علماء الإجتماع السعوديون حصرياً للحديث عن التجمعات السكانية المؤلفة من المهاجرين من القارة الأفريقية والذين توطّنوا أجزاء متفرقة من الحجاز وبخاصة تلك القريبة من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهذه التجمعات نقلت معها خصائصها الاثنية واللغوية والعرقية وحافظت عليها من الضياع حتى بعد انتقالها الى السعودية، لا يلغي ذلك كونهم مواطنين كاملين رغم ما يتعرضوا له من عسف وحيف الدولة وبعض أجهزتها.

فالتمترس خلف معادلة وهمية تقوم على دعوى وجود أكثرية وأقلية دينية في هذا البلد لا تقل زيفاً عن وجود أكثرية فدائية عن نظام صدام حسين. ولا ريب أن تلك الأكثرية المتوّهمة تفترض انسجاماً عضوياً وعقدياً وهذا ما تنبذه الأكثرية غير الوهابية داخل الأكثرية السنية، المصنّفه في قائمة أهل البدع والضلال، وقد نالها من الحيف والتكفير ما نالها كما الشيعة الامامية والاسماعيلية والزيدية.

يفترض المنطق الحوالي أن تحقيق المطالب الشيعية يتوقف على قلب الهرم واستبدال الأدوار، بتحوّل الضحية الى جلاد وبالعكس، وهي تذكيراً نتيجة منطقية لدى الحوالي. فمن أجل أن تنجو الأقليات من بطش الأكثرية، حسب هذا المنطق، لابد لها من العبور في النفق الشرقي الذي يملي بأن تستبد الأقلية بحكم الأكثرية. ولا أدري هل من قلة بضاعة الحوالي في التاريخ أم بسبب سطوة الأدلجة تلك التي تدفعه الى تصنيف المعتزلة ضمن قائمة الأقليات، مع انديا حها

الواسع في التشكيلات المذهبية والكلامية قاطبة واندياثها في التكوينات العقدية السنية والشيعية، وإن الانحباس عند مسألة خلق القرآن ليس سوى الاستثناء الذي يخلّ بالقاعدة.

الحرية المستبدّة

تستوحي حزمة المفاهيم الواردة في مقالة الحوالي في الحرية والوطنية والعدل والدستور زخمها الدلالي والتفسيري من نظام المعنى الديني الخاص بالعقيدة السلفية، ولذلك فهي مفاهيم غير محايدة بوصفها غير خاضعة للمعايير المتعارف عليها دولياً، مما يحيلها الى أضداد، فالحرية تصبح استبداداً والوطنية إقليمية ضيّقة والعدل جوراً والدستور قانون القوة.

وكيما يستكمل الحوالي مذاكرته الثقافية للأدبيات السياسية الغربية تبدو الحرية مقروءة خارج نظام المعنى الديني السلفي ضرورية لاعادة بناء المفهوم وتحريره من محاولات الابتزاز. الحرية كما يقدّمها هوبز مناوئاً للمعارضة، ممثلة في العوائق الخارجية للحركة، فقد ظلت الحرية مدركة دائماً في الوعي الانساني كصنو للاختيار، فأن تكون حراً يعني أن تملك القدرة على الاختيار. هذه الحرية التي يتساوى إندثارها مع الموت، تماماً كما أن وجود الحرية يتكافىء مع إنسانية الانسان. فالحرية السالبة هي التي تترجم نفسها، تكويناً وابتداءً، في انتخاب الانسان لخياراته الفكرية والسياسية المطابقة لميوله وقناعاته دون إكراه ودخالة من أحد، والحرية الموجبة المكثّفة في جملة (أنا سيد نفسي) تعزيزاً لمقولتين راشدتين (متى استعبدتم الناس وقد خلقتهم إمهاتهم أحراراً) منسوبة لعمر بن الخطاب و(لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حرّاً) منسوبة لعلي بن أبي طالب، وهناك البعد السياسي للحرية متجسّداً في العلاقة بينها وبين العمل السياسي، حيث الحرية تتكافىء مع المشاركة وتعني، حسب الفلاسفة السياسيين القدامى، بأن الناس تشترك بصورة جماعية في القرارات المؤثّرة في مصالحها، ومالبث هذا المعنى ان إنداث في نظرية الديمقراطية الحديثة، حيث لا معنى لأن تكون هناك حرية حين يفرض حجراً سياسياً على جزء من السكان، وتكون المشاركة في صناعة القرار كتجسيد للحرية مكفولة لجماعة دون غيرها تمارس دور "مقسّم الأرزاق" فتهب لمن تشاء ذكوراً وتهب لمن تشاء إناث، وتعز من تشاء وتذل من تشاء، وتميت وتحيي بيدها الخير وهي على كل شيء قدير!!

هذه الحرية المستبدّة كما صاغها الحوالي حملت في جوفها جنيناً مشوّهاً، ولم تبعث سوى إشارات هلع عن إتجاه تفوح منه رائحة الارهاب الفكري. احتسب الحوالي حرية المعتقد فضيلة وتنازلاً يقدّمه الحوالي وأهل دعوته للشيعة بما نصه (وفي هذه البلاد يولد الشيعي ويموت شيعياً دون أن يحاسبه أحد على ذلك وهذه هي حدود حرية الاعتقاد). وكنت أحسب أن اللياقة الذهنية والأدبية لدى الحوالي ستحول دون ترتيبات جدلية معدّة، حتى كأنّي أخاله يقول بأن (للشيعة حرية الاعتقاد ولي حرية مصادرتها) أو نظير ذلك أن للشيعة حق البقاء وله حق إفنائهم.

الترتيب المنطقي يفترض القول بأن حرية الاعتقاد مكفولة للجميع، أما كيف ينظر المتمذهبون الى بعضهم فتلك مسألة منفصلة كلياً عن حرية الاعتقاد وليست عنصراً فيها أو شرطاً من شروطها. فالقول بأن (بيان الحق ودعوة الأمة الى العقيدة الصحيحة وتربية أبنائهم عليها في مناهجهم وغيرها) يمثل واجباً دينياً على أهل السنة تنقصه الحقيقة، مع التحفظ على استعمال أهل السنة لما في ذلك من مصادرة للأكثرية السنية في هذا البلد، إذ أن منهج التعليم الديني الحالي لا يحقق إجماعاً سنياً بل في هذا المنهج حملة كراهية ونبذ عقدي للمذاهب السنية الأخرى وحصرياً الشافعية والمالكية، وهذا ما حدا بشارحي كتاب التوحيد أمثال الشيخ عبد الله الفوزان والشيخ ابن عثيمين وأخيراً سفر الحوالي الى تصنيف أكثرية المسلمين في خانة الكفر بتوحيد العبودية، وحسب ابن عثيمين في كتابه (القول المفيد على كتاب التوحيد الجزء الأول) ما نصه:(ما أكثر المسلمين الواقعين في شرك العبادة). رزمة كتابات الحوالي في الصوفية والشافعية والمالكية مثل (الرد على الخرافيين) الموجَّه ضد الصوفية ورسالة (مجدد ملة عمرو بن لحي) ضد الرمز الديني الحجازي السيد محمد علوي المالكي والذي أخرجه الحوالي من ملة أهل السنة والاسلام عموماً واصفاً إياه برأس من رؤوس الوثنية..هذه الكتابات تقتفي ذات المسلك التقويضي، مما يعزز الميل الى الاعتقاد بأن الأكثرية السنية المعنية في مقالة الحوالي هي الممثلة حصرياً في أتباع مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهم وحدهم مصداق أهل السنة والجماعة كما تشي إحدى النصوص الواردة في كتاب للشيخ ابن عثيمين المؤمىء اليه هنا. النتيجة المنطقية كما تتجلى من كل ما سبق أن حق التبشير بالدعوة عبر مناهج التعليم الرسمي مكفول لمذهب أقلية ضمن طيف الاقليات المذهبية السنية والشيعية داخل المسكونية السعودية.

العقيدة والحقوق السياسية

ثمة انجراف عارم يسوق التيار الديني المؤدلج الى توثيق الرابطة بين الشراكة السياسية والعقيدة الدينية، اعتقاداً منه بأن الحرية حين تعبّر عن نفسها في هيئة شراكة سياسية تصبح إمتيازاً دينياً محضاً، وبهذا تكون السياسة والسلطة السياسية مجالاً دينياً محتكراً لطبقة علماء الدين. هذا التعالق المفتعل بين العقيدة والحقوق السياسية يمثل إحدى التجهيزات الكبرى المستعملة لتقويض أركان الدولة ونسف أسس المواطنة فيها.

الالحاح على تحقيق الدمج بين العقيدة والحقوق السياسة يعيد فتح المناظرة حول السيادة الشعبية والسيادة الالهية ممثلة في الاكليروس، ويؤكد مرة أخرى على أن الدولة منبر دعوي وأداة قهر بيد الدعاة. وبطبيعة الحال، فإن تأسيس الدولة على خطاب ديني من هذا القبيل، يفضي ضرورة الى تصديع قواعد استقرارها وتقويض مبررات بقائها، وبالتالي تفككها، وحينذاك تترك للحوالي والصفوة الدعوية المتصلة به حق ممارسة بيان دعوة الحق.

الحقوق السياسية في الدولة الحديثة مؤسسة على مبدأ المواطنة، أما في وعي الحوالي فهي مؤسسة على العقيدة، وهذا ما يجعل التناظر قائماً ليس بين المواطنة والعقيدة بل بين الدولة واللادولة. فالقبول بالدولة يعني القبول بمتطلباتها وكامل تجهيزاتها ومنظومة المفاهيم الضابطة لروابط القاطنين بداخلها، وهي في المحصّلة النهائية تجسيد لوطن وأمة وهما لم يولدا بعد في هذا البلد.

نموذج الدولة الدينية الحاضر بسطوة واستحواذ في تفكير الحوالي يملي تصنيفاً مختلفاً للقاطنين بداخل هذه الدولة، يتشكّل على أساسه السلطة وتتوزع على ضوئه المناصب والثروة. وهذه الدولة تتجاوز حدود مراعاة التقسيمات الدينية والمذهبية والاثنية، كما أولاها فقهاء المسلمين من الفريقين إهتماماً فريداً وبخاصة فيما يتصل بحقوق أهل الذمة وفي الجزء السياسي منها. توسّل الحوالي بمرجعيات جدلية عقدية وفقهية تحول دون تقديم موقف فقهي متوازن يعيد النصاب الى النص الديني القاضي بتحقيق العدل كشرط أساس لتحقيق الشرع.

المقارنة المعقودة بين الشيعة مع طوائف دينية مسيحية مثل شهود يهوه أو المورمن هي مقارنة بائسة وعقيمة تفتقر الى الشروط العلمية في المقارنة الرامية الى إثبات علاقة الشبه والتماثل. وحدها حرية الاعتقاد العنصر المشترك في المقارنة والقابل للاستعمال ليس بين الشيعة وهذه الطوائف فحسب، بل بين أبناء آدم وحواء على هذا الكوكب. أما الميل الى استعمال تلك المقارنة من أجل إثبات نتيجة أخرى، كالقول بالحق في نقض وتقويض عقائد

الآخر أو إنقاص حقوقه السياسية، كالقول بأن السماح بممارسة الشعائر الدينية لطائفة معينة لا يلغي حق الطوائف الأخرى في الهجوم عليها ونقدها فذاك ميل معلول، وإنجرار الى غير المسار العلمي للبحث، ومحاولة تزريق أفكار خاصة ومواقف شخصية داخل الموضوع المراد مناقشته بحيادية علمية.

ثمة تأسيس ذهني تتصارع فيه المعلومة الخاطئة، بنظرية المؤامرة بأضغاث أحلام، فهناك معلومات عديدة وردت في مقالة الحوالي عن طوائف دينية غير إسلامية ولكنها تفتقر الدقة العلمية والتحليل الصحيح، ولربما تعكس جزئياً نقص مصادره. يفترض الحوالي بأن مطالب الأقليات الدينية وبخاصة البوذية في الدول الاسلامية تنحصر في حيز ممارسة شعائرها الدينية، وأنها لم ترتق بمطالبها (إلى حد إلغاء العلوم الشرعية وحذف المواد التي تدل على كفرهم وفساد دينهم من المناهج والمدارس الإسلامية ، ولم يشترطوا أن يكون لهم في كل مؤسسة حكومية وزير أو مسئول ، فالكل هناك يحترم دستور البلاد ويقبل نتيجة الاقتراع).

ولا ندري من أين يستقي الحوالي معلوماته في هذا الموضوع تحديداً، والحال أن هناك تناظراً ممتداً وعميقاً في هذه الدول على وقف حملات الكراهية الدينية التي تتعرض لها هذه الأقلية، وأن غياب ممثليها في الجهاز الحكومي يعد منقصة ليس في الأقلية بل في هذه الدول الاسلامية المزعومة، لأن العدل يقتضي إشراك من يتقاسمون معك المصير والأرض بما تحتها، وهذا مقتضى المواطنة.

انتقال الحوالي من العام الى الخاص، أي من أوضاع الطوائف الدينية الكتابية في الغرب والبوذية في الدول الاسلامية، الى أوضاع الشيعة في السعودية هو انتقال مثير للغرابة والسخرية في آن وقد لا يتطلب أكثر من قراءة منفردة. يقول الحوالي (ونحن هنا في بلادنا دستورنا الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح و لا نحتاج إلى صناديق أصلاً لإثبات أن الشيعة أقلية ضئيلة، وأن مطالبتها بأن تتحكم في الأكثرية السنية لا يستند إلى أي حق شرعي أو قانوني ؛ بل هو نوع من استغلال مشكلات الحكومة السياسية والإدارية والأمنية للمزايدة وإثبات الوجود). فمهمة صناديق الإقتراع في التأسيس المنطقي لدى الحوالي هي على وجه التحديد لإثبات أن الشيعة أقلية، وليس بوصف تلك الصناديق أدوات للوصول للسلطة، أما مطالبة الشيعة بالتحكم بالأكثرية السنية فتلك دعوى غريبة ما لم يكن المطالبة بوقف حملات الكراهية الدينية ضد الشيعة في مناهج التعليم الديني الرسمي يحسب في إدراك الحوالي تحكماً شيعياً.

نظرية المؤامرة وتفتيش النوايا

الحديث عن خصم عقائدي يجعل إستعمال كافة الاسلحة مشروعاً بل ضرورياً، وليس هناك ما يحول دون استخدام وسائل المجابهة الشاملة واللامحدودة، المعنوية والمادية. من الناحية التاريخية، أطاحت كتابات الجدل المذهبي بين الشيخ ابن تيمية وعلماء الشيعة وبخاصة العلامة ابن المطهر الحلي بكافة الحدود الأخلاقية في الحوار بحيث لا يتردد الخصوم في استعمال لغة تقريعية تلطيخية يحويها الزيف ويتلفعها الغلط. المعركة مع الخصم لا تتطلب الالتزام بأصول البحث العلمي ولا أدب الحوار، ولا أخلاقيات الجدل النزيه، بل تشي كتابات المتمذهبين بأن قصف الآخر بكافة أنواع الاسلحة مبرر دينياً.

مقالة الحوالي تمثّل نموذجاً للكتابات المتمذهبة التي يفضي إخضاعها للفحص العلمي الى تهافتها، فهي فقيرة الى الدقة العلمية والمعلومة الصحية والنية النزيهة. فقد إدعّى بأن الشيعة يتذرعون بدعوى الوحدة الوطنية لغرض (مسخ عقيدة البلاد وزلزله كيانها) وعكس ذلك بحسب هذه المؤاخذة أن يتبنى الشيعة دعوة انفصالية حتى تستتب عقيدة الدولة ويستقر كيانها. يقدّم الحوالي إحتجاجاً غاية في الغرابة بما نصه (فإن أهم شروط المواطنة الالتزام بالدستور، والمطالبة بمخالفة الدستور فضلاً عن المطالبة بتغييره هي خروج على واجب المواطنة في كل بلاد العالم) وهو كلام نظري صحيح، ويبقى السؤال عن أي مواطنة يتحدث والحال أن الحوالي إذا كان يعني ما يقول فإن ذلك يفيد بإقراره بمبدأ المساواة، فهكذا مقتضى المواطنة حسب تعريف فلاسفة السياسة، أما الحديث عن دستور لهذه الدولة فهذا أمر لم يخبر به أحد في هذه البلاد، واذا كان يساوي الحوالي بين الدستور والكتاب والسنة والسلف الصالح فلا يعني إتفاق القاطنين على ذلك بما في ذلك النخبة الحاكمة التي تسيّر الدولة بقوانين ليست بالضرورة مستمدة من المصادر تلك.

يزعم الحوالي بأن سيرة الشيعة تكشف عن أنهم (في كل مرة يشعرون ان الحكومة مشغولة أو ضعيفة يتمردون و يثورون..!!) دون أن يبذل جهداً بحثياً إضافياً كيما يورد شواهد على ذلك، مع أن الشيعة ثاروا في أوج قوة الدولة عام ١٩٧٩ واصطفوا معها في أشد حالاتها سوءا وضعفاً في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حيث طالب قادتهم ومنهم من وقّع على عريضة (شركاء في الوطن) مثل الشيخ حسن الصفار الشيعة بالالتحاق بمعسكرات التدريب الحكومية من أجل الدفاع عن الوطن، في وقت هربت الحكومة المحلية في المنطقة الشرقية والحكومة المركزية في الرياض الى جدة وتسلّم الأميركيون مهمة إدارة الدولة بالكامل، لم يغيّر فيهم سعي النظام العراقي عبر إذاعته لتحريض الشيعة ضد الحكومة بالعزف على وتر الحرمان والتمييز الطائفي، كما لم يغيّر في المعارضة الشيعية في الخارجية مساعي النظام العراقي البائد في ذلك الوقت.

لا تكتمل حياكة الحوالي لروايته عن الشيعة دون إدراجها ضمن نظرية المؤامرة، فحين لا يكون النص الأول دليلاً كافياً ومقنعاً لإدانة الخصم يُصطَنعُ نصٌ آخر غير مروي، ينتجه الشارح للنص الأول.يقول الحوالي (هذا ما طفح به القلم في عريضتهم المختصرة ، ولا شك أن ما تخفي صدورهم أكبر) ففحص النوايا وسبرها جزء من الرواية والنص هنا. أما الجزء المتصل بعقلية المؤامرة فيجلّيه مقطع آخر بما نصه: (وهذا ما قدموه لولي عهد المملكة الذي يعلمون تقديره واحترامه لعلماء بلاده، فماذا يقولون إذا كتبوا للأمريكان أو للمنظمات الدولية لتحريضهم على البلاد حكومةً وعلماء وشعباً؟؟؟ وهل هذا أسلوب من يريد الحوار أم الانتقام؟؟؟).

لا يتوقف الحوالي في مقالته عند عريضة (شركاء في الوطن) بل هو يفتح النار على الشيعة قاطبة، ويقدّم شروحات لنص العريضة تتجاوز بمسافات بعيدة حدود النص. إنهدام حدود النص بمعوّل التأويل أدى الى جعل شروحات الحوالي وتعليقاته وانتقاداته مستهجنة وعقيمة. فهو يقدّم قراءة لنص افتراضي ليس جزءاً من عريضة (شركاء في الوطن) أو قائمة المطالب الواردة فيها. في قراءته للعريضة توصل الحوالي الى (إن ما طالب به هؤلاء هو في حقيقته تغيير دستور البلاد) و(أن الشيعة يهددون تلميحاً وتصريحاً بأنه إذا لم تعطهم الحكومة ما يريدون فسوف يتحالفون مع العدو الأجنبي وهذا يكشف عن حقيقة ما يريدون وأنه الابتزاز وليس الوحدة الوطنية!!) و(أنهم هم الذين قدموا للأمريكان نماذج من مناهج التعليم يقولون إنها ضد اليهود والنصارى لكي يساعدهم الأمريكان في تغيير المناهج التي تخالف عقائد الشيعة وليس وراء هذا من ابتزاز للدين والوطن).

هذه القراءة المنحازة ليست مستندة على نص العريضة، بقدر ما هي مستمدة من عقلية سجالية يكتّظ فيها سجل الروايات التاريخية المفبركة وتراث الجدل العقدي العقيم مسحوباً على نص عريضة (شركاء في الوطن). واذا ما استحضر المسكونون بنظرية المؤامرة التاريخ الثاني للتاريخ، كما حاكه ودوّنه خصوم الشيعة مثل الشيخ ابن تيمية تكتمل فصول مؤامرة العلقمي المزعومة لاسقاط الخلافة العباسية،

بتحالف الشيعة في السعودية مع الأميركان. هذا التاريخ المتحرك بحلقات متصلة من المؤامرات تجعل الشيعة القوة الخفيّة المحركة للعالم، بحسب الحوالي وبقية المرتهنين لنظرية المؤامرة.

يتوّج الحوالي مهمته بارتداء بزّة الجلاد، حين يطالب كتّاب الشيعة وأثرياءهم أن ينبروا لقمع كل من يتحدث من الشيعة عن الظلم والاضطهاد، فبحسب هذا المنطق على الشيعة أن يبلعوا الموسى المحشورة في حناجرهم، وأن يكتموا أنفاسهم، وفوق ذلك على الشيعة كتاباً وتجّاراً أن يمارسوا دور السلطة في قمع الاصوات المنفلتة من عقالها والفاضحة للاضطهاد الطائفي، ثمناً لـ (مداهنتهم وإعطائهم فوق ما يستحقون من المناصب والمناقصات). ثمة في هذا الكلام هبوط واسفاف يفقد الأرضية المناسبة للمناظرة، فهو لا يكتفي بأن يحيل من نفسه والدولة من خلفه الحنّان المنّان على الشيعة بل يطلب من كتابهم وتجارهم أن يدفعوا ثمناً لأعطيات الدولة تكذيباً لكل صوت مضطهد، ودون ذلك تنتظرهم تهمة المؤامرة الخفية (أم أن هذا توزيع للأدوار بينهم؟) على حد زعمه.

ثمة انعطافة غير مستدركة في مقالة الحوالي تتخفّض فيها حدة اللهجة المستعملة في قراءة عريضة الشيعة، وهي انعطافة نحو الهدوء المشوب بالحذر. فقد تنبّه الحوالي الى آية (لا إكراه في الدين) كمبدأ عظيم في الاسلام، حيث دلّ فقهاء المسلمين على أن الحرية شرط التكليف، فالاعتقادات المفروضة تكون أسيرة القيود الخارجية وإذا ما تكسرت القيود تكسرت معها العقيدة. وتنبّه الحوالي أيضاً الى أن من مقتضى تحقق الشرع إقامة العدل كما دلّ على ذلك كتاب ابن القيم في (الطرق الحكمية) وغيرها، ولكن خلف هذا المبدأ العظيم تقبع قائمة التطبيقات المدرجة في سياق آخر غير العدل باستثناء ما ألمح إليه في الحقوق المدنية، وبخاصة حول تحليله للفقر الذي يعاني منه عوام الشيعة ويورد كلاماً من صنيعه (أن الفقر الذي يعاني منه بعض عوام الشيعة ليس سببه أهل السنة بل شيوخهم الذين ينهبون خمس دخولهم). فالحوالي يصطنع إحتجاجاً وهمياً بأن الشيعة يحمّلون فقرهم السنة، والحال أن الشيعة كما السنة يحمّلون الدولة مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار ظاهرة الفقر، وتدخل ضمن مشكلات الدولة ومسؤولياتها وليس رجال الدين الشيعة أو السنة.

جميل صنع الحوالي حين أشار الى إنعدام المساواة في هذه الديار، ومن حقه أن يجأر بصوت الاضطهاد الواقع على أهل منطقته تهامة، ونشاركه في البوح بـ (أن أولى الناس بالمطالبة بالمساواة وإعطائهم حقهم هم أبناء منطقة تهامة) ونضم صوتنا الى أهل تهامة كيما يرفع الحيف والظلم عنهم، وهذا جزء من واجبنا الوطني ولا نتوقع من الحوالي أن يتبنى موقفاً وطنياً مماثلاً تجاه نظرائه في هذا البلد بما في ذلك الشيعة. ولربما ستعينه المصادر الثقافية الغربية التي قرر الحوالي الرجوع المتكرر اليها من أجل الاستزادة حول مفهوم المساواة وفي بعده السياسي بخاصة، قبل أن يحسم أمره في موضوع أن الشيعة يتمتعون بنصيب اقتصادي وسياسي أكثر مما يستحقون.

الحوالي يمارس دوراً مزايداً على السلطة، فهو يرشد الحكومة الى عدم الاستجابة لمطالب الشيعة لأن ذلك سيفتح الباب لجماعات أخرى كالصوفية في الحجاز كيما تسلك طريقاً مماثلاً للشيعة وأن تطالب بمثل ما طالبت به.

على أن خلف كثافة اللهجة التقويضية التي كست مقالة الحوالي، ثمة إشارات معتدلة يجب تسجيلها له وسنعتبرها بشارة خير قد تأتي بتحوّل في النظرة الى الآخر، رغم كل ما قيل أعلاه. فهو بعد كل ذلك يقرّ بوجود مشكلة ما وأن مدخل الحل يكون حوارياً، كما يقبل ابتداءً دعوى الشيعة الناقضة للتهم الموجّهة ضدهم من قبيل سب الصحابة وتحريف القرآن، كما يعتبر تأييده لمطالب الشيعة الدنيوية جزءا من وظيفته الدينية، باعتبار أن ذلك حسب قوله (ينبع من إخلاصنا لله ونصحنا لخلق الله وحبه الخير والهدى للبشر كافة) وهذا في كل حال تطوّر محمود. يوقفنا هنا قبوله بالحديث (وليس الحوار) مع (من يريد الحق بلا مراء ولا مكابرة ولا تقيّة) استبراءً لعقيدة الشيعة وتصحيحاً لها، وهذا ما منعه من الدخول في مؤتمر الحوار الوطني، فهو يرى بأن مفتاح الحل السياسي تغيير العقيدة، إذ لا حقوق سياسية ولا حوار ومصالحة الا بالشروط التالية كما أوردها الحوالي (ونبدأ قبل كل شيء بتحقيق التوحيد والبراءة من الشرك وسلامة الصدر من الغلّ للذين سبقونا بالإيمان ، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون الأربعة ، ونعيش كما عاشوا أشداء على الكفار رحماء بينهم . ثم نتباحث في القضايا السياسية).

يتطلع كثيرون، وأنا من بينهم، الى أن يعيد الحوالي قراءة عريضة (شركاء في الوطن) دون تدخّل أجنبي، من سوابق التاريخ والعاطفة الجيّاشة ونظرية المؤامرة والنوايا المبيّتة، فالعريضة حمّلت في وعي الحوالي أكثر مما تحتمل في مقاصدها ومطالبها، فقد زرع الحوالي كمية ألغام كافية لتفجير نص العريضة واختلاق نص آخر لا ينتمي اليها.

لقطة

تفوّق الخيار الأمني ليس نجاحاً

يبدو أن النشاط الدؤوب لجهاز الأمن لغرض ملاحقة فلول القاعدة وبؤرها وتحصيناتها وخلاياها حقق جزءا من أهداف الجهاز، وبدأ رجال الأمن يتنفّسون الصعداء واستعادة التوازن النفسي بعد سلسلة ممتدة من الاخفاقات، سيما بعد تسليم علي الفقعسي نفسه للسلطة في صفقة خاصة اشتملت على استسلام عدد آخر من أفراد هذه الجماعة والتي قدّمت معلومات سرية عن نشاطات القاعدة وتواجد عناصرها وكوادرها النشطة.

الشعور المبالغ الذي قد يسيطر على أجهزة الأمن ووزارة الداخلية بالانتصار على خصم لدود مازال يصنّف كعدو رقم واحد لأكبر قوة في العالم، قد ينسي استراتيجيي هذه الأجهزة بأن مجرد القبض على مجموعات من أنصار تنظيم القاعدة أو مجموعات عنفية وإرهابية أخرى لا يعني أكثر من معالجة أعراض الظاهرة وليس الاسباب الجذرية الموجدة لها. فالتأسيس الايديولوجي للقاعدة مازال يحقق مشروعية ويكتسح الوعي الديني العام في المحيط الذي تبرعمت فيه القاعدة وتشكّلت فيه خلاياها، وانطلق منه الانتحاريون الى أهدافهم المرسومة.

القمع قد يكبح الارهاب ولكنه لا يستأصله، فذراع القمع يقصر عن الاضطلاع بمهمة معقّدة كتلك، فاستئصال جذور الإرهاب يتطلب عملاً فكرياً واسع النطاق، يعيد تشكيل الأذهان التي عشعشت فيها أفكار التطرف وكره الآخر حد الاقدام على تصفيته وإن تطلب بذل المهج. هذه المهمة ليست ضمن اختصاصات وزارة الداخلية، ويجب أن يجلي الراشدون في السلطة رجال الداخلية بعد أن يتمّوا دورهم الأمني، ويتركوا لأهل الحكمة الدينية وأصحاب الرأي الحصيف حتى يغسلوا ما علق بأذهان الشباب خلال عقد من الانفلات العاطفي الذي ترافق مع أحداث خارجية في أفغانستان والشيشان كما في البوسنة والهرسك وغيرها. تلك الافكار اللامسؤولة هي التي ساقت عشرات من شبابنا كيما ينخرطوا في حروب خارجية شعوراً منهم بأنهم يحملون رسالة انقاذ للبشرية قاطبة، وأنهم موعودون رغم قلة ذخيرتهم العسكرية والمعرفية بالنصر على خصم مدجج حتى الاسنان بأشد انواع الاسلحة فتكاً.

إن ما يلزم الآن هو ان لا تحتكر الداخلية حق معالجة الإرهاب على طريقتها في القمع والبطش، بل إن مهمة الحكماء تتأكد الآن من أجل إعادة بناء الذهنية الدينية السائدة في المناطق التي تفجّرت منها وفيها بؤر العنف.

لا حلّ للطائفية إلاّ عبر الإدماج السياسي

(طائفية) المشكلة الشيعيّة (وسياسيّة) الحلّ

فاضل حسين

أمامنا حالتان مختلفتان في موضوع (بناء الأمّة)، الأولى وتنطبق الى حد ما على الحجازيين، والأخرى تنطبق على بقية المواطنين من غير السلفيين النجديين، أي تنطبق على التجمعات المذهبية والمناطقية الأخرى. في الحالة الأولى كانت هناك محاولة للإدماج الديني والثقافي والسياسي، بدأها الملك عبد العزيز لأسباب سياسية رأى أنها لازمة لقيام الدولة الحديثة، وصهر دولة الحجاز ضمن المملكة الحديثة، جرى فيما بعد التخلّي عنها والإرتداد عليها خاصة في عهد الملك فهد. ترتب على تلك المحاولة في بدايتها: إعطاء الحجازيين سلطة لا بأس بها في إدارة شؤون الحجاز، وفي جهاز الدولة العلوي، وجرت الإستفادة منهم ـ بالنظر للتجربة التاريخية ـ في سنّ قوانين المملكة. وبهذا جرى دمج النخبة الحجازية ضمن الجهاز السياسي العام، وإن كان دمجاً خاضعاً لسلطان النخبة النجدية.

وفي المجال الديني، القضائي والتعليمي وغيرهما، كان لدى علماء الحجاز دور غير قليل في تولي شؤونهما، ولكن النيّة كانت ـ كما اتضح لاحقاً ـ مبيّتة لإزاحة رجال الدين في الحجاز عن هذا الشأن بشكل شبه تام، وهو ما نراه حالياً. في حين أن البدايات لم تكن هكذا. فقد اعترف ـ وإن على مضض ـ في السنوات اللاحقة لاحتلال الحجاز، بإسلام أهل الحجاز!!، عدا بعض الآراء المتطرفة هنا وهناك والتي أخمدت بصورة ما ولم تسلط عليها الأضواء، رغم أن العقيدة السلفية لاتزال في جوهرها تكفّر الحجازيين.

وفي الموضوع الإقتصادي تداخل الفضاءان النجدي والحجازي بشكل عام، وتداخلت المصالح، ولكنها عانت كغيرها من انتكاسة خلال العقدين الماضيين، بسبب سياسات الملك فهد بالتحديد. ذات الأمر يمكن أن يقال بشأن الموضوع العسكري.

يمكن توصيف هذه الحالة بعبارة سياسية: أن سياسة الملك المؤسس كانت تريد إدماجاً محدوداً إجتماعياً وسياسياً ودينياً للحجازيين، بهدف تثبيت أركان الدولة أولاً، فلما تحقق ذلك، جرى الإرتداد عليه بصورة مزرية. ولا شك أن المملكة كوحدة سياسية مدينة في نشوئها بنتائج ذلك الدمج المحدود، إذ لولاه لتعرضت الوحدة السياسية الى خطر الإنهيار، أو على الأقل ما كانت استمرت حتى الآن. لقد غنمت المملكة، وغنم نظام الحكم ورجاله، وغنم المواطنون من تقديم بعض التنازل للحجازيين ـ وإن كان غير كاف وقليل ـ مثل بعض الوزارات والمناصب العليا الأخرى، وهذا ما جعلهم ضمن النظام وقد خدموه بأكثر مما كان متوقعاً رغم الخلاف المذهبي والمناطقي الشديد. لقد كانت تجربة ناجحة في (الإحتواء) ونقول ناجحة بشكل نسبي، لأن بعض جهلة النظام لم يعززوها، بل بدأوا يرتدون على تلك التجربة ليفسدوها من جديد!

أما الحالة الثانية، فهي حالة الإقصاء والعزل متعدد الإتجاهات: السياسي والإجتماعي والإقتصادي والديني، والتي شملت بقية المذاهب والمناطق خارج الإطار النجدي السلفي. وترافق مع هذه الحالة الإقصائية قمع أمني، ومحاولات فرض الصهر الثقافي والمذهبي، خاصة مع المواطنين الشيعة.

وقد أدّت سياسة الإقصاء هذه، المسنودة بتعامل فظّ مع المواطنين الى ما يشبه القطيعة النفسية بين النظام ومواطنيه الشيعة، وكان لذلك أثره الكبير في إخراج المعارضين من ساحة الملعب، وبالتالي كانت معارضتهم من خارج النظام وفي بعض الأحيان لأصل النظام مسألة طبيعية، فلو أُتيح هامش الحرية المتاح للآخرين لكانت قواعد اللعبة المحليّة قادرة على إغراء واجتذاب المعارضين لساحة اللعبة السياسية والتحرك ضمن حدودها.

لقد استخدمت أجهزة الأمن القمع الشديد للمختلف مذهبياً ولم يسلم من أذاها أحد، لا الصامت ولا المؤيد والمصفق ولا المعارض، كان القمع عاماً شاملاً، لم يترك لأحد خياراً إلا أن يكون معارضاً ولو بقلبه (وهو أضعف الأيمان!). كان الهدف من القمع إجبار المختلف المذهبي وقسره على الإندماج وإبقائه في حضن الجماعة (المذهبية). ولكن استخدام القمع جاء معبّراً بواقعية عن فشل النظام في تحقيق الإنتماء الى هوية وطنية واحدة. من الممكن أن تجد من يتهم المواطنين الشيعة بوجود نزعة انفصالية كمبرر لقمعهم، ولكن هل استخدام القمع إلا دليل فشل

يثير الحوار المذهبي ـ الفكري الذي دعا له ولي العهد السعودي العديد من الأفكار والآراء المتعلّقة بالدمج الإجتماعي بين الفئات المذهبية المختلفة، وهي قضيّة بالغة التحدّي والضرورة لتحقيق (بناء الأمّة) بعد أن مضى زمن على (بناء الدولة) وتشكيل أجهزتها.

النظام في تحقيق الوحدة الطوعية الإختيارية، وهنا كيف يمكن للعنف والقمع أن ينمي الروح الجماعية؟!

تبلورت المعارضة بتبلور القمع. وتبلور الإنفصال النفسي عن الدولة شيئاً فشيئاً.

وأصبح المواطن الشيعي يشعر بغربة في وطنه.. صار يشعر بأنه في دولة أخرى حين يسافر الى الرياض عاصمة المملكة، بينما يشعر بتجانس سيكولوجي وذهني حين يزور الكويت أو المنامة أو مسقط أو غيرها من العواصم الخليجية! وكلما زادت الشكوك على الأرضية المذهبية أُبعد المواطنون الشيعة عن كل ما يمت الى الدولة وأجهزتها السياسية والأمنية وحتى الإقتصادية. وتصاعدت سياسة العزل والإقصاء واضحة خلال السنوات الأخيرة المظلمة بشكل لم تعرفه المملكة حتى في سني تأسيسها الأولى، وشملت شتى الميادين والحقول، وبأثر رجعي أيضاً. إن العزل والإقصاء وإن كانا نتيجة سياسة التمييز الطائفي، إلا أنهما كانا ـ فيما يبدو ـ هدفين يراد تحقيقهما من قبل السلطة المركزية لتقليل ما تعتبره خطراً شيعياً قد يتسرب بين المواطنين!

غير أن تلك السياسة أصابت بناء الدولة في الصميم، فالدول تشيع الإندماج وتخشى العزل والفصل للتجمعات السكانية.. إنها تحرص على ذلك بغية الحفاظ على أصل السلطة وعلى وحدة الأرض وتمام السيادة، في حين أن العزل يعزز الإنشقاق ويدفع الى الإنفصال إذا ما أُتيحت الفرصة للمضطهدين.

ان معظم الدول حتى الديكتاتورية منها، تقدّم بعضاً أو كثيراً من الإمتيازات للتجمعات الأصغر، وفي كثير من الأحيان تعطى أكثر من حقوقها المفترضة، لتظهر أن القوة السياسية والمادية في البلاد يتمتع بها الجميع، وأن الجميع ممثلون في الجهاز الحاكم، وذلك لإشاعة الإطمئنان لدى الجماعات الصغيرة. ونرى هذا واضحاً في التعيينات الوزارية وحصصة المقاعد البرلمانية التي غالباً ما تكون معبرة عن موازين القوى أولاً، وعن التقسيمات الحقيقية الإجتماعية والمذهبية والعرقية، حتى وإن كانت لا تعيرها أهمية أو لا تعترف بها أو لا تسلم بأولويتها.

لقد حوّل النظام مجتمع الشيعة البسيط والمسالم، الى مجتمع يبحث عن أسنان قارضة يدافع بها عن نفسه بعد أن تنكرت الدولة لوعودها بحمايته، وبعد أن أجمعت الأجهزة الحكومية على حرمانه والتحيّز ضده في كل مجال. ودفع القمع الرسمي المنهجي الناس الى مواجهته أو محاولة مواجهته بشكل منظم والى السعي لتحصيل القوة أنّى كانت لتوقي ذلك القمع.

لقد وقع صدام مباشر بين السلطة والمواطنين.. وكان صداماً أقرب الى الحرب منه الى أي أمر آخر. ترى هل كانت مواجهة الناس بالطائرات وقتلهم في منازلهم ـ كما حدث في محرم ١٤٠٠هـ ـ وكذلك قتلهم في الشوارع وفي منازلهم، واعتقالهم بالتهمة والظنّة، وتطويق مناطقهم، وتهديد السكان بقصفهم بمدافع الميدان إن لم يخضعوا إلا أحد شواهد تلك الحرب المجنونة؟!

بات الشيعة اليوم يفكرون في نصيبهم من السلطة السياسية ومن الثروة، وما كان ذلك ليخطر ببالهم بالمرة لولا القمع والتمييز الطائفي والإقصاء! إنهم لم يعوا حقوقهم إلا بسببه! ولم يبحثوا عن حلول جذرية إلا بفعل الإضطهاد! ولم ترتفع هممهم ويزداد وعيهم وطموحهم إلا (بفضل!) الحرمان.

فمجتمع الفلاحين الذي كان يقبل بالقليل.. وكان يريد أن يُترك وشأنه قبل نصف قرن على الأقل، هذا المجتمع لم يعد ذلك المجتمع. لقد سبق جميع مناطق المملكة في الوعي السياسي وربما الثقافي، وإن لم يسمح له بالتعبير عن ذلك النمو والوعي حتى الآن.

وأدّى الضغط المذهبي الى ترسيخ دور المذهب ورجاله، فاعتبروا في خط الدفاع الأول عن الهوية الفرعية الخاصة. وكان يمكن معاملتهم كمجموعة سكانية اعتيادية بدون إثارة المسألة المذهبية، إذن لما كان للمذهب ذلك الدور، ولخففت الهوية الوطنية من طغيان الهويّة المذهبيّة، ولربما أصبحت مجرد مسلك وطقوس اعتيادية، كما في بلدان خليجية أخرى. لكن قمعهم باعتبارهم يتبعون مذهباً، جعلهم يقتربون من بعضهم، لاشتراكهم في المظلومية، كما جعلهم يحافظون على الصلات فوق الإجتماعية، وأشعرهم القمع بالتميّز أيضاً!، فهم يقمعون لأنهم متميزون، وشيئاً فشيئاً تحولت الهوية الشيعية من هوية ثقافية الى أشبه ما يكون بهويّة سياسية تكاد أن تأخذ مقعد الهوية الوطنية.

لقد اختصر المواطنون الشيعة مراحل التحول التي يجب ان يمرّ بها كل مجتمع، وليس غريباً أبداً أن نلحظ اليوم ممارسات ومعارضات وتصورات وحاجات في مناطق المملكة الأخرى، جاءت متأخرة نحو عقدين من الزمان عن مناطق الشيعة، ولا أحسب ذلك إلا بسبب قسوة القمع والظلم الحكومي.

ثوابت السياسة وخسائر الإقصاء

هناك ثوابت في التصور السياسي الحكومي تجاه دمج الشيعة في الدولة، آن الأوان لتغييرها:

أول هذه الثوابت: إن المسؤولين السعوديين تصوروا أن قمعهم للشيعة سيؤدي الى تذويبهم ثقافيا في إطار الدولة المتمذهبة. كانوا يرون أن الدولة في بداية تأسيسها بحاجة الى تذويب الثقافات في إطار جديد، وقد نجحت بشكل جزئي، أو بالأصح نجحت في منع إظهار التنوع الثقافي والمذهبي على السطح في بعض المناطق، إلا مع الشيعة. فقد كان الملوك السعوديون ولازالوا كما يبدو يعتقدون أن وجود هوية شيعية لم تذوّب خطراً محدقاً.

لم يعتبروا التميّز ذا فائدة للمجتمع من حيث أنه يؤدي الى تنوع فكري ثقافي. كانوا يريدون مجتمعاً من قماش واحد، وربطوا تحويل المواطنين المذهبي بالولاء السياسي، فمن لا يتحول يتم عزله. وفي الحقيقة فإن غلاة الطائفية لم يتنازلوا حتى الآن عن هذا الهدف (التذويب)، فضلاً عن أن يعترفوا بالتمايز أو يروا فيه عامل إثراء.

من جهة ثانية فإن المسؤولين لم يلحظوا ـ وهذا من أخطر الأمور ـ أن التذويب بالقوة أعطى مردودا عكسياً، فمحاولات التذويب والتشويه والإقصاء لثقافات الآخرين من أجل إضعافهم ومن ثم إلحاقهم، أدّى الى تأكيد الخصوصيات والحرص عليها كعلامة تحدٍ. حين تعزل مجتمعاً فأنت تؤكد على خصوصيته، أما حين تفسح المجال له للتفاعل مع الآخرين فأنت تفسح المجال لتصارع الأفكار والثقافات وإذابة بعضها وتأكيد بعضها الآخر المشترك، وكل ذلك ضمن إطار طوعي بعيد عن القسر والإكراه. ومن هنا، فإن هناك من يعتقد ـ ونظن أن ذلك الإعتقاد يقارب الصحّة ـ بأن المسؤولين لن يصلوا الى مرحلة الثقة التامة بمواطنيهم الشيعة، ما لم يتخلّوا عن هدف التذويب، وما لم يدركوا أن التباين المذهبي والثقافي لا يعني بالضرورة الخلاف السياسي وعدم الولاء، وما لم يروا أن من حق المواطنين على اختلاف مذاهبهم التعبير عن خصوصياتهم، وأن ذلك التعبير أدعى لحفظ البلاد ووحدتها، وأنه لا يعني الإنشقاق وإن بدا لبعضهم كذلك.

ثاني هذه الثوابت: إن المسؤولين يتذرّعون بخصوصية نظام الحكم المذهبية. حين شكى الشيعة من القمع قال لهم الملك المؤسس في أواخر العشرينات الميلادية: إنهم الإخوان، هم أساس البلاء! وحين يشكو المواطن الشيعي اليوم من سياسة التمييز، يجيبونه بأن لا حيلة لديهم (هؤلاء السلفيون المتطرفون هم السبب)! إنهم يلقون المشكلة كاملة على رجال المذهب، ولكن لأن رجال الحكم لا يستغنون عن خدماتهم، فلذا لا يوجد حل للتمييز الطائفي.

الى متى ينتهي التمييز الطائفي إن كان المسؤول عنه الطائفيون السلفيون، وما هي خطة المسؤولين في ذلك، وكم تستغرق؟ إنها تستغرق العمر كله! بل هي استغرقت حتى الآن أربعة

أجيال! هم يبحثون عن عذر، لا عن حلّ جاد، لأنهم - حسب بعض المحللين - يقتاتون على سياسة التمييز. فبها يرضون المتطرفين مقابل الخدمات التي يقدمونها للنظام، ومنحه الشرعية.

وبغلاة التطرّف المذهبي يجري تذويب هوية السكان. وبالمشكل الطائفي تكتمل خطوط الفتنة الداخلية والتمزيق وإغواء وإغراء الكتل الإجتماعية بعضها ببعض.

لكن هذا لا يلغي حقيقة أن النظام يقع تحت ضغط التطرف الذي خلقه، خاصة في أيامنا هذه. وهنا نتساءل: من منح دعاة الحرب الطائفية تلك القوة، وأعطاهم الحق للعبث بحياة وأمن المواطنين، بل وشرّع لهم فعل ما يريدون ويهوون؟

إنه نظام الحكم نفسه.

أليس بإمكان المسؤولين أن يخففوا من غلوائهم؟ والى متى يصدق الناس الأعذار، وهم يلقون الإضطهاد منذ أن يعوا والى أن يودّعوا الحياة؟ ثم أين هي مسؤولية الدولة وسيادتها وسلطتها التي لا تستطيع حماية الضعيف الذي كل جرمه هو اختلافه المذهبي، وأنه ولد من أبوين يختلفان مذهبياً؟

حتى بعد نكبة الخليج الثانية والثالثة، لاتزال تلك السياسة ثابتة لدى (بعض) المسؤولين (وزير الداخلية).. إنهم يحرضون الطائفيين المتطرفين على الشيعة، ويخوفون الأخيرين من الإبتعاد عن النظام ومعارضته ومن الإقتراب من السلفيين، كما ويضعون بقية الفئات الإجتماعية قبالة هذا الطرف أو ذاك، وكأن هذه السلطة لم تستفد أبداً من دروس الماضي، وهذا ما جعل البعض يعتقد بأن الدولة بدأت تتحلّل بشكل سريع ومريع، دون أن يلتفت حماتها الى ذلك، لأن كل ما يجري من تحلل هو في النفوس قبل أن يكون في العمار والمادة.

وثالث هذه الثوابت: هو أن شكوك المسؤولين السعوديين تجاه ولاء مواطنيهم الشيعة بدأت بالإنحسار بعد موجة العنف والتطرف السلفيين. كانوا يعتقدون أن ولاء الشيعة لدول أجنبية وليس الى وطنهم، وقد خفّت هذه الشكوك بسبب التجربة الإجبارية التي خاضها الطرفان أبان احتلال العراق للكويت، حيث وقف الشيعة وقفة مشرفة وتداعوا الى الدفاع عن وطنهم وأرضهم، وثبتوا في مناطقهم، وساعدوا الحكومة في استقبال اللاجئين الكويتيين في دورهم. لكن التيار السلفي - ومن منظوره العقائدي - لازال يغذي الشكوك ويثيرها ويؤصلها تاريخياً، بحوادث تبدأ من مقتل الخليفة عثمان وتمرّ بسقوط بغداد على يد التتار وأخيرا الى سقوط بغداد على يد الأميركان المتحالفين مع الشيعة (أنظر على سبيل المثال تعليق سفر الحوالي الأخير حول عريضة الشيعة لولي العهد).

تسييس المذهبية

من الواضح أن المسؤولين لا يفهمون عقلية ونفسية مواطنيهم الشيعة، لأنهم جاؤوا من بيئة مختلفة في التفكير والتراث والتقاليد والعادات والتاريخ أيضاً. هم يفهمون النجديين لأنهم منهم، والحاكم عندنا يعرفهم ويداريهم ويفهم نقاط ضعفهم والمؤثرات عليهم، إنه يعرف متى يضغط ومتى يمنح، متى يستخدم العصا ومتى يستخدم الجزرة. هناك فهم للوضع في نجد، لو توفّر نظيره في مناطق المملكة الأخرى وبينها المنطقة الشرقية وسكانها لكان المسؤولون قد تجاوزوا الكثير من العقد بقليل من الحنكة والذكاء، ولما تخبطوا في مسائل عقدت علاقاتهم مع رعاياهم، ولم تعد عليهم بأي نفع، ولما انساقوا وراء أفكار غريبة موغلة في التطرف الطائفي لا أساس لها من الصحة، حتى أن المرء ليتألم كيف يفكر نظامٌ حكَم منطقة وشعباً لمدة تسعين عاماً ثم لا توجد سوى حصيلة ضئيلة من التجربة والخبرة، والكثير من الأخطاء في الممارسة.

هذا هو أخطر ما في القضية.. أن نظاما يدير وضعاً لا يفهمه، ولا يتقبل فهم أصحاب القضية والمعنيين بها. مكمن خطأ النظام بدرجة أساس أنه لا يدرك كم تؤثر أقواله وأفعاله في نفوس مواطنيه، ولا يدرك حجم المعاناة والمشاعر المحبطة وماذا تفعل فعلها في القاعدة الشعبية. لا يفهم تطلعات الناس ورغباتهم. كل ما يفهمه وجوب خضوعهم بطريقة أو بأخرى.

لم يكن لدى الملك السعودي المؤسس مبرراً لاضطهاد رعاياه الشيعة، وهو لم يقدم لوجهائهم مبرراً سوى أنه واقع تحت ضغط الإخوان، واعترف أنهم مضطهدون في بعض رسائله وتصريحاته للوفود التي تقابله. لم يكن المجتمع الشيعي مسيّساً، وكانت شكاواه اقتصادية وعقائدية، أما الملك فبرر قمعه في الحقلين الإقتصادي والعقائدي: الحاجة، والإخوان.

بدأ التسييس الحاد للمشكلة الشيعية في عهد الملك سعود، لأن المجتمع السعودي بشكل عام كان قد وصله رذاذ من التعليم والمعرفة والإتصال بالخارج، وكانت الأحداث الإقليمية (صعود الناصرية) قد جلبت للمملكة عموماً شحنة من الوعي لم تعرفها من قبل. كان عهد سعود يميل الى الإنفتاح والتخلص من بعض القيود المذهبية، وفي الحقيقة فإنه أبدى سماحة في الجانب الشخصي لم تكن موجودة لدى غيره من اخوته الملوك اللاحقين.

كانت مخاوف سعود سياسية، بسبب المد الناصري الإقليمي، وكانت تفسيراته للمعارضة في البيئة الشيعية تأخذ في الغالب المنحى السياسي لا المذهبي، خاصة وأن مناطق الشيعة شهدت حركات عمالية عديدة وإضرابات فسرت بأنها ذات منحى يساري. لكن المشكل الشيعي بقي ضمن أُطر عقائدية لم يستطع النظام الفكاك منها.

وشهد عهد الملك فيصل تصعيداً غير مسبوق (من جهة التقنين) في المناحي الطائفية، فقد تزايد التحيّز على أساس الخلفية المذهبية. بعضهم أرجع ذلك لثقافة فيصل الدينية ذات البعد الواحد، ورغم خلفيته الدينية التي لا يشك فيها، فقد عانى الشيعة في عهده على المستويين السياسي والمذهبي أكثر ممن سبقه، بل يمكن القول أن التمييز الطائفي وإن كان قد بدأ مع تأسيس المملكة.. فإن من أقام بنيانه وأعمدته هو الملك فيصل نفسه، ثم جاء من بعده الملك فهد فأضاف إليه تمييزاً في مناح أخرى لم يتوصل لها من سبقه من قبل!

ظهر العامل الشيعي واضحاً أكثر من أي وقت مضى في عهد الملك خالد أواخر عام ١٩٧٩ (ينبغي التذكير هنا أنه كان ملكاً إسميا) بسبب أحداث المحرم ١٤٠٠هـ، وكان من السهل على المسؤولين وحتى على المحللين الأجانب ربط الموضوع بالخارج الإيراني، وهذا من الأمور السهلة لكنه يعمي عن الحقائق الواضحة، فقضية الشيعة لم تكن ابنة يومها، والعقدة الإيرانية عقدة طارئة، أو جديدة، لم تأت إلا بعد انهيار نظام الشاه.

اتهم الشيعة بالتواطؤ مع ايران لزعزعة النظام، وبدل ان يفكر المسؤولون بحل المشكل الداخلي، حولوه الى مشكل خارجي أو ربطوه بمشكل خارجي، وقد كان الربط مضرّاً للطرفين: النظام والمواطنين على حد سواء. لأن المشكل في حد ذاته وفي حقيقته وواقعه مشكل محلي، وأن تربطه بالخارج، فأنت تعطي وتعترف بأن لحكومة أخرى سلطة على مواطنيك، وبالنسبة للشيعة فإنهم خسروا لأن النظام لم ينظر لمشكلتهم نظرة موضوعية، في ظل تأجج الخلاف المذهبي والصراع الإقليمي.

إزاء هذه الرؤية.. كان الشيعة من جانبهم قد بدأوا نشاطهم السياسي بشكل متدرّج:

* في البداية كان النشاط منصبّاً في عهد الملك عبد العزيز على تخفيف الضغوط الإقتصادية والطائفية، أي التخفيف من غلواء الأخوان. ولم يكن هناك من أسلوب سوى مخاطبة السلطات العليا، أي الملك بالتحديد الذي كان يحاول أن يوازن - بقدر ما - بين حاجاته المادية وهو في حالة توسع الحروب، وبين قدرة الأهالي على الدفع المالي عبر الضرائب المتراكمة التي دفعت بالكثيرين الى الهجرة النهائية من المملكة الى دول خليجية أخرى، كالبحرين والكويت إضافة

الى العراق. من جهة ثانية كان يحاول أن يوازن بين ضغوط الإخوان ومشايخ الوهابية الذين كانوا يصرّون على (توهيب) الشيعة، وبين ما يمكن أن يحتمله الأخيرون أو يقبلونه. ومع هذا كان الملك المؤسس قد رضخ لمطالب الإخوان، في فترة ثورتهم، أو لمنع ثورتهم، واتخذ إجراءات قاسية ـ حسب فتوى العلماء المنشورة عام ١٩٢٦ ـ لم تؤتِ ثمرتها، وتوقفت بنهاية الإخوان.

كما قلنا كان الممكن أمام وجهاء الشيعة هو مخاطبة الملك عبر العرائض وعبر اللقاءات المباشرة بالسفر إليه على ظهور الجمال سواء الى الرياض أو الى مكة المكرمة، حيث كان يقضي أشهراً عديدة كل عام، صارت الآن عادة ملكية في فترة الحج وفي فترة الصيف. وقد تبيّن فيما بعد أن هذه الوسيلة وإن خففت بعض الإشكالات، إلا أنها لم تكن قادرة على منع الإنفجار، بسبب صعوبة سياسة التوازن التي تميل الى ما يطلبه متطرفو الوهابية عموماً. ولذا اندلعت انتفاضة (١٣٤٨هـ/ ١٩٢٧) وكانت مسلّحة، وقد أنهاها الملك بعد أشهر من الحصار العسكري، والتهديد، والتعاون مع السلطات البريطانية في البحرين. كانت النهاية سلمية، إذ قدّم الملك بعض التنازلات في الجانب الإقتصادي وتخفيف الضرائب، ووعد وجهاء الشيعة بأن الضغوط الطائفية ستنتهي بمجرد أن يقضي على الإخوان، وهذا ما حدث بقدر كبير.

* في عهد الملك سعود ظهر طارئ آخر: فقد أصبحت الدولة الآن ذات إمكانيات اقتصادية، وبدأت تقدّم خدماتها الإجتماعية، وكانت المناطق تنتظر حصّتها من التعليم والخدمات الصحية والتخطيط والشوارع وغيرها. ومناطق الشيعة لم تكن في قائمة الأهداف على أية حال حتى وقع الإنفجار الأكبر في نوفمبر ١٩٧٩. ويبدو في تلك المرحلة، ومن خلال قراءة لرسائل وجهاء الشيعة، أن الطاقم الإداري في الجهاز الحكومي ـ غير الديني ـ كان معتدلاً للغاية، فهناك دولة تبني، وكان الحسّ الوطني عند الحجازيين ملحوظاً، الأمر الذي ساهم في حل الكثير من المشكلات المتعلقة بالخدمات أو التخفيف من آثار غيابها السلبي على الفعل السياسي.

وفي عهد الملك سعود ايضاً وجدت مشكلة سياسية تمثلت في صعود الدعوة القومية الناصرية من مصر، والتي انعكست آثارها على كل المجتمع السعودي بمختلف مذاهبه ومناطقه. غير أن الشيعة كان نصيبهم أكبر من حيث التأثر، بسبب واقعهم السياسي (الذي رسّخ فيه الإقصاء) وكذلك شعورهم بمعاملة الدونية في مجال الخدمات. وكان الحل: الإنخراط في التنظيمات السياسية بمختلف أشكالها اليسارية والقومية التي تدعو للتغيير، مؤملين أن يأتي بفتح جديد في المساواة والعدالة والمواطنة الحقّة. بالطبع فإن الوجهاء لم يتوقفوا عن نشاطهم ودفاعهم عن مجتمعهم في مجال الحريات الدينية والخدمات الإجتماعية، بل والدفاع عن المعتقلين السياسيين والمطالبة بإطلاق سراحهم.

* وفي عهد الملك فيصل، أعاد الأخير اللعبة المذهبية الى الساحة السياسية، فأصبحا متلازمين. وأعطى دفعة قوية للنشاط الديني السلفي ومأسسته رغم أنه قلّص دوره السياسي.. بمعنى أن الملك فيصل فتح الباب للمؤسسة الدينية لممارسة ضغوطها الطائفية على المواطنين المختلفين في المذهب عموماً، ومن جهة ثانية أُضعف دورها في صناعة القرار السياسي حتى في بعده المحلّي. وكانت النتيجة: إستمرار للإنشقاق الداخلي وتوسيعه بين الفئات الإجتماعية، معززاً بشعور طاغٍ بالربط بين المذهبية والمعارضة السياسية. وينبغي الإشارة هنا الى أن الملك فيصل كان أكثر الملوك صَلَفاً في مقابلة وجهاء الشيعة، والأكثر تلاعباً بعواطف الجمهور من حيث إطلاق الوعود والخداع.

* وجاء عهد الملك خالد، في وقت تشهد فيه المملكة فورة في الثراء بسبب ارتفاع أسعار النفط، لم تنعكس على مناطق الشيعة التي كانت في حالة يرثى لها، وهذا ما زاد في النقمة، وبدأ الناس يتحدثون بصوت عالٍ عن حقوقهم في الثروة التي يستخرجونها بأيديهم ومن تحت أرضهم، وتبلورت النقمة على شكل انتفاضة شعبية عارمة وحادّة في بعض فصولها، أدت الى استشهاد نحو ٣٠ مواطناً ومواطنة أثناء مواجهة التظاهرات السلمية برصاص القوات الحكومية كما استشهد بعض المواطنين في منازلهم برصاص الطائرات، وقد استعصت سيطرة القوات الأمنية على المدن والقرى الشيعية لبضعة أيام، رغم حظر التجول واعتقال ما يزيد عن ثلاثة آلاف معتقل ضاقت بهم السجون الرسمية، فأقيمت خيام وكأنها معسكرات اعتقال.

نصح الأميركيون الحكومة السعودية بتوفير الخدمات للمناطق الشيعية، وفعلاً بدأت محاولات جادة منذ مطلع الثمانينات الميلادية في ذلك الإتجاه وإن توقفت بعد نحو ثلاث سنوات. ولكن الشيء الذي لم يتغيّر وبقي عامل توتر في العلاقة بين الطرفين هو زيادة حدّة المشاعر الطائفية ضد الشيعة والتحريض عليهم بشكل مفتوح في الجرائد والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى وعبر القرارات الرسمية فانعكس ذلك على تمييز في التوظيف وفصل جماعي للموظفين في الجهاز العسكري والأمني (والذي لا يوجد فيه الا القلة) وإحالتهم الى التقاعد.. وإجراءات أخرى في التعليم والقضاء وغيره.

ومن هنا نلتفت الى أن الشروخ الإجتماعية منذ مطلع الثمانينات والتي هندس لها الملك فهد أحرقت مساحة بقيت متوفرة لزمن طويل بين المواطنين الشيعة وغيرهم، وأحدثت فجوة هائلة الحجم، لا ندري ونحن نتحدث اليوم عنها، كم ستستغرق من سنين لردمها. لم يعد المجتمع السعودي منسجماً لا في الشرقية ولا في الغربية (الذي كان هو الآخر قد تعرّض لتدمير داخلي في فترة الثمانينات أيضاً) مع الجهاز الحاكم وقاعدته الإجتماعية النجدية والمذهبية السلفية.

إن مشاعر الوحدة القليلة التي تربط السكان بعضهم ببعض، جرى بغباء شديد التضحية بها على مذابح التمييز الطائفي والمناطقي في الحجاز والمنطقة الشرقية. وأصبح المفهوم السياسي لـ (بناء الأمة) فاقداً للمعنى حتى اليوم، إذ لا توجد أي خطوات في اتجاه البدء به، ولا نقول تعزيزه، لأنه غير موجود في حقيقة الأمر.

في مطلع الخمسينات كانت المشكلة خدماتية وطائفية.

وفي الستنيات والسبعينات أضيف إليها البعد السياسي. أي صارت سياسية.

وفي الثمانينات تفاقمت وأصبحت أزمة دخل فيها العنف أيضاً. وكل ذلك كان مؤشراً لخلل في البنية الإجتماعية السعودية، غفل الأمراء عن آثاره الخطيرة، وانشغلوا بالحرب ضد إيران، وضد الشيوعية في أفغانستان!

لحظة تاريخية لم تقتنص لترقيع النسيج الإجتماعي ـ السياسي المتهالك بدت بعد حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت. كان شقها السياسي إصلاحات، وشقّها الإجتماعي إنهاء سياسة الإقصاء المذهبي والمناطقي، ولكن ذلك لم يحدث حتى مع الحوار الذي حدث بين المعارضة الشيعية والحكومة في سبتمبر ١٩٩٣، إذ تكفّل (الطيّبان!!) محمد بن فهد أمير الشرقية، والأمير نايف وزير الداخلية من تفريغه من محتواه.

كان تصور المعارضة الشيعية في عام ١٩٩٣ أثناء الحوار للأزمة، يقضي التضحية بالجانب السياسي، من أجل حلّ عقدة موضوع (المواطنة والمساواة). أي أنه كان مقبولاً لديهم الظلم بالسوية، فهو عدلٌ في الرعيّة! كما كان بعضهم يقول مازحاً. فلنكن سواء في كل شيء: مغنماً ومغرماً. ولذا اتخذت مواضيع الحوار طابع الخصوصية المذهبية المناطقية، بدل أن تتوجه الى الموضوع السياسي الذي يحلّ الإشكال الوطني الأكبر.

واليوم، يبدو أن الجميع وصل الى قناعة كبرى، تفيد بأن لا حلّ منفرداً لمصائب الوطن، لا في مجاله الثقافي (الواحدي) ولا في مجاله (المناطقي) ولا العشائري القبلي، ولن تحل

مشاكله الإقتصادية بدون الولوج الى كل ذلك من البوابة السياسية التي تحل كل الإشكالات، باعتبارها حزمة مترابطة لها جذر واحد، وهو الإستبداد السياسي والديني.

ليست مشكلة الشيعة مشكلة خدمات ناقصة، ولا كتب ممنوعة، أو مساجد يمنع بناؤها، ولا تحيّز قضاء ولا بطالة متصاعدة. إنها مشكلة وطن يعاني جميع أبنائه من كل هذا وبنسب متفاوته. المشكلة تكمن في غياب الإصلاح السياسي، وغياب الإرادة السياسية عند المسؤولين لتحقيقه.

لا نريد مذهباً.. بل نريد وطناً حرّاً ومواطنين أحرار!

أزمة الشيعة ليست أزمة خدمية، ولا أزمة أمنيّة تعالج بفرق الأمن، وحلّها ليس بالعرائض ولا كتابات الاسترحام التي مضى على تسطير مئات منها منذ قامت الدولة.

إنها أزمة سياسية في جوهرها، ويجب إخراجها من إطارها الأمني والخدمي.

إنها انعكاس لأزمة الوطن نفسه وأزمة الحكم، وأزمة الدولة، وأزمة المجتمع السعودي بمختلف فئاته.

الإصلاح والإدماج سياسياً

الإدماج السياسي واحدة من مفردات الإصلاح السياسي المنشود. يمكن تقسيم المشاكل التي تواجه المملكة - وبشكل عريض جداً - الى نوعين: مشاكل تتصل ببنيان الدولة (تهديد التقسيم وغياب الهوية الوطنية وضعف الدمج الإجتماعي والسياسي والإقتصادي - أي الدمج الوطني وغير ذلك) وهناك مشاكل أخرى تتصل بأداء الدولة السياسي (حكومة القانون، ودور الجمهور في صناعة القرار - أي الإصلاح السياسي، وغياب حرية التعبير، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وحقوق الإنسان بما يشمل حقوق المرأة، وغير ذلك). ومع ما يلاحظ من تداخل المشاكل وتأثيرها على بعضها البعض، فإن مشكلة الشيعة تدخل ضمن النوع الأول، الذي لا يحتمل التأجيل، والذي يدخل في صلب تهديد بناء الدولة. في حين يمكن أن يقال بأن آلات حلّ المشكل تتوافر في النوع الثاني.

وبتصوير آخر، يمكن القول بأن مشكلة الشيعة في ظاهرها مشكلة مذهبية عقدية، وهي لا شك تحمل هذه السمة، ولكن حلولها لن تكون سوى حلولا سياسية.

إن إضفاء الصفة الطائفية على الموضوع الشيعي، دون ربطه المباشر بالموضوع السياسي، يضلل أصحابه ومثيريه، ويبعدهم عن الحل. فمهما أنجز من حلول مذهبية (ولن ينجز الكثير) فإن ذلك لن يكون بدون قرار سياسي وبدون تفكيك حُزم المشكل البنيوي للدولة. كما أن الإلحاح على التحليل الطائفي غير المسيّس للأزمة يؤدي الى إثارة الجمهور على النظام، ويعزّز وسائل الحشد الجماهيري، ولكنه يحمل في داخله أهدافاً متناقضة. فانفتاح المواطنين الشيعة على الآخرين هو، على سبيل المثال، أمر مهم وهدف كبير يجب النضال من أجله لما فيه خير الوطن بأكمله، ولكن الطرح الشيعي الحادّ أو تصويره على نحو ديني صرف، وهو أمر لا بدّ أن يحمله أي طرح يختص بطائفة، فإنه يحجب من الناحية النفسية والعملية التوجه نحو لقاء الآخرين، ليس فقط للقاعدة الشيعية وإنما قد تتأثر به الفئات الأكثر تنوراً، والتي يمكن التعويل عليها في شق حجب الحواجز وتكسير الموانع التي يضعها الطائفيون وتصنعها السياسة الطائفية.

وإن الإصرار على البعد المذهبي بقطعه عن جذوره السياسية الوطنية، يتناغم مع ممارسات النظام وسياسة الإقصاء وقد يؤدي الى بروز مظاهر ونزعات انفصالية. من الضروري أن يلتفت المتعاطون للشأن الشيعي الى معالجة المشكل ضمن حلول الأزمة البنيوية للدولة. فإذا كانت سياسة الإقصاء تؤدي الى تعزيز النزعة الإنفصالية، وتعكر التواصل الإجتماعي وتقوّض الدمج الإجتماعي والإقتصادي، فإننا بحاجة الى عدم مسايرة الأمراء في منهجهم، سواء أدركوا نتيجة أفعالهم أم لم يدركوا، فالدولة ملكنا جميعاً، والوطن لنا جميعاً، وغياب الحكم، أهون من غياب الدولة نفسها. أما أن يتمّ استثمار الفعل السياسي لأخطاء الأمراء وتعزيزه بفعل في ذات الإتجاه، فإنه يؤدي الى التمزيق، ولا نظن أن المتصدّين للشأن الشيعي يريدون هذا.

إذن.. فلتتوجه الجهود الى موضوعة الدمج الوطني، فهي وإن كان غيابها نتيجة تخطيط وممارسة إقصائية، إلا أنها تستبطن الحلّ أيضاً. ويقسم الباحثون السياسيون هذه الموضوعة الى ثلاث شعب متداخلة، من أجل تفكيك عقدها والسير فيها الى الأمام. الشعب الثلاث هي مسارات لدمج الشيعة ضمن النسيج الوطني: مسار سياسي، ومسار إجتماعي، ومسار إقتصادي.

الشيعة يعيشون على هامش المسارات الثلاثة، ومقصون بشكل كبير عنها جميعاً. بعضها بتخطيط وبعضها الآخر لعجز وقصور ذاتي.

في المجال الإقتصادي ينبغي تشجيع الشراكات والمصالح الإقتصادية المشتركة بين المواطنين، فالتلاحم الإقتصادي يوثق ويعزز اللحمة الإجتماعية والسياسية معاً. وفي المجال الإجتماعي، ورغم الحصار الضارب على الشيعة، فهم مطالبون (وبالأصح متهمون) بالتقوقع على ذواتهم. صحيح أن الأبواب ليست مفتوحة للتداخل الإجتماعي، لا في المناسبات العامة، ولا في قضايا الزواج المختلط، ولا في أقل من ذلك.. وصحيح أن هذه المسألة مشتركة، وصحيح أيضاً بأن الحواجز المذهبية أصبحت سدوداً عالية تحول دون تحقيق الكثير من ذلك، إلا أنه لا بدّ من نحت الصخر والإنطلاق رغم كل العقبات. وقد بدأت آثار بعض النشاطات تؤتي ثمارها، وتخفف من مشاكل تنميط الآخر.

ومع الإعتقاد بأن المسارات يجب أن تسير بغض النظر عن تداخلها، فإن تأثير الدمج السياسي يبقى الأهم والأقدر على تحفيز المسارات الأخرى. وباختصار مفيد، فإن الهدف الذي يفترض أن يسعى من أجله ويتفهمه النظام نفسه هو: اشراك الشيعة في الجهاز السياسي والوظيفي العلوي. وهذا يعني تحديداً أن يكون بينهم الوزراء وأعضاء مجلس الشورى وأن يكون لهم مواقع في الجهاز الوظيفي العلوي للدولة يتناسب مع عددهم ومكانة منطقتهم.

ويمكن تركيز مبررات الحل السياسي القائم على إدماج الشيعة في الجهاز الإداري والسياسي العلوي للدولة في التالي:

أولاً: أن التمييز الطائفي على الأرض لا يمكن حلّه في المستويات الدنيا وإغفاله في المستويات الرفيعة. فقد يتم حل مشكلة المساجد والكتب والقضاء، ولكن كيف يمكن فك حرمان الشيعة من الثروة، وكيف يقبلون بأن يستثنوا من تسنم الوظائف العليا، سياسية كانت أم عسكرية أم أمنية لمجرد أنهم شيعة؟ إن حلّ المشكل الطائفي يجب أن يشمل جميع الموضوعات التي تتضمن تمييزاً بحقهم. إنهم هنا يطالبون بحق لا يمكن نكرانه، وقد اعتاد رجال الحكم على مراعاة مثل هذا الحق، حين خصصوا عدداً من المقاعد الوزارية للحجازيين، رغم أنها أقلّ من حقّهم، ومن الضروري تكرار التجربة مع بقية التجمعات على نفس القاعدة، لمردوده الإيجابي في تعزيز اللحمة الوطنية.

ثانياً: إن حل المشكل الشيعي على المستوى العقائدي والمطالب غير السياسية، لا يتم بشكل كامل وصحيح إلا بحل سياسي. إن التدرج في المطالبة لم يحل مشكلة الشيعة، كما رأينا ذلك في عمل الوجهاء، ولكن إذا ما تمت مشاركتهم في الجهاز العلوي للحكم فإن كل المشاكل الصغيرة ستتحلحل بشكل تلقائي، خاصة وأن موضوع التمييز ضد الشيعة جاء بقرار سياسي وحله لا يكون إلا بأداة سياسية.

ثالثاً: إن حل المشكل السياسي لموضوع التمييز يساعد على حلحلتها في النفوس في الأوساط الإجتماعية والدينية المشبعة بالروح الطائفية.. فإذا ما وجد الشيعة في أجهزة الدولة العليا، فإن من الصعب على الآخرين أن يتعرضوا لهم، خاصة وأن البلاد لا يحكمها قانون يحرم الجرم الطائفي حتى وإن هدّد الوحدة الوطنية!

في السعودية:

مات عبد العزيز الأبيض حين قُدم عبد العزيز الأسود للإفتداء

عبد العزيز الخميس★

توقفت السيارة الملكية الفارهة امام البيت المتواضع في حي السويدي غرب الرياض ليجد الشاب الاسود البسيط عبد العزيز التركي نفسه أمام الامير فهد بن نايف بن سعود، وبعد كلمات لم تستغرق وقتا طويلا عبر نافذة السيارة، التحق عبد العزيز بأميره وسيده كي يقوده في مسار لا يختلف عن الذي رواه الكاتب الفرنسي اندريه مالرو في روايته (المسار الملكي) المنشورة عام ١٩٣٠.

لم يعرف أحدٌ ما إذا كان الشاب الأسود قد فطن ـ وسط سيل من كلمات الأمير فهد وهو يربت على فخذه ممنياً إياه بمستقبل أفضل لعائلته ـ الى كلمات بطل الرواية غرابو حين يقول (ليس ثمة ميت، ثمة أنا فقط، اصبع متشنجة على الفخذ. أنا الذي سيموت). ولم يستيقظ التركي من حلمه في رؤية إخوته الفقراء والبؤساء يتمتعون بثروة تحلّ عليهم وتنتشلهم من فقرهم، حتى وجد نفسه أمام القاضي محمد العريني في المحكمة الكبرى وسط الرياض، حيث وقف بجواره الأمير فهد ثم أشار بإصبعه المزين بخاتم ملكي إليه وصاح: (هذا هو الذي قتل منذر القاضي) ذا السبعة عشر ربيعا.

لم يرَ عبد العزيز التركي وهو ينظر الى القاضي بعد كلمات الأمير السريعة سوى سيف حاد يلوح أمام عينيه، ففطن الى أنه أقتيد الى خديعة كبرى تتمثل في تحميله مسؤولية الجريمة التي ارتكبت في حق الشاب الصغير حتى ينجو أميره الأرعن الذي اعترف في تحقيقات الشرطة الأولية بأنه القاتل.

وصل التركي الى قاعة المحكمة دون أن يعرف أنه سيصبح بطلا لن ينساه التاريخ السعودي، فمقتل منذر القاضي في ٢٠٠٢/٩/١٩ حادثة مهمة لدى الرأي العام السعودي لم تستطع العائلة المالكة علاجها بالترغيب او التهديد، فأسرة القاضي وعلى الأخص والده، متشبثة بوجوب تنفيذ حكم الشريعة التي يدعي النظام حرصه عليها.. والشعب السعودي يرى في هذه القضية فيصلا يحدد رغبة العائلة المالكة في الاصلاح والقضاء على الفساد، وصراطا لا يقبل الإنحناء ولا يجد أمامه سوى أن يستقيم فيوصل الى بلد تسود فيها العدالة ويتمتع نظامها القضائي باستقلاليته، او حجة لا تقبل المداورة ان بلادنا لا قانون فيها يعلو على رغبات الأسرة المالكة.

كان عبد العزيز التركي الذي ترجع أصوله الى العبيد الأفارقة الذين بيعوا للقراصنة وحملوا الى صحرائنا القاحلة يئن أمام القاضي الشيخ محمد العريني يوم الأحد الثامن من يونيو ٢٠٠٣، وهو يستذكر ان الظلم لا يزال يطبق على عنقه بعد أن أطبق على أجداده من قبله، فها هو يباع في ساحة النخاسة بعد أن بيع أجداده، وها هو يُقاد كأجداده حتى يفتدي سيده أمام الرأي العام الذي يغلي بسبب القضية.

لم يجد الأمير فهد بن نايف بن سعود المتهم بقتل الشاب منذر القاضي في أحد شوارع شمال الرياض منقذا له ولسمعة عائلته إلاّ هذا البسيط الأسود الذي لا يعلم سوى الله كم تعرض لغسيل دماغ وترهيب وترغيب حتى يذهب للمحكمة ويعترف بأنه هو القاتل على أمل ان أسرة القاضي المكلومة ستتخلّى عن إصرارها على تقديم الأمير الى العدالة، وتقبل بالعوض والدية ويتم العفو عنه.

وجد عبد العزيز التركي نفسه أمام قاض له هيبة وسلطة استمدها من أنه لا يستطيع التنازل عن أهم أسس القضاء في الإسلام، وهي التجرّد من الاعتبارات التي تسبغ على شخصية المتقاضين. ويعرف القاضي العريني وهو من عائلة نجديّة يكنّ لها الناس احتراما لمنزلتها الرفيعة في العلم الديني أنه أمام أمرين، إما أن يتبع شرع الله في القضاء أو أن يتبع شرع العائلة المالكة، وهنا لا يعلم الا الله عمق المستنقع الذي سيخوضه ويلطخ فيه اسم عائلته، لذا وقف القاضي العريني (حتى الآن) بصلابة أمام الجاه والمال الذي ينهمر من قصر الحكم في اتجاه ساحة دخنة حيث المبنى الرهيب، والذي يثير القشعريرة لمجرد رؤيته ناهيك عن دخوله فسمعته مرتبطة بخروج أحياء يخفون وجوههم تحت غطاء رؤوسهم وقد حكم عليهم بإزالة رؤوسهم أو أيديهم أو أرجلهم أو فقأ أعينهم وقطع آذانهم أو غيرها من الأحكام بالجلد التي تصل الى أربعة آلاف جلدة، تبعا لحالة القاضي النفسية ومظهر الضحية.. وكل هذه الأحكام تنفذ أمام قصر الحكم وليس أمام المحكمة، في إشارة الى أن مصير الإنسان محكوم بقرار السلطة السياسية في نهاية الأمر.

فاجأ الشاب الأسود عبد العزيز التركي القضاة الشيخ العريني والشيخ عبد اللطيف العبد اللطيف والشيخ عبد العزيز آل الشيخ بتراجعه ورفضه الإعتراف بالجريمة، بل أكد ان الأمير فهد هو القاتل. ولم يكن الدافع الوحيد للتركي خوفه من السيف ولا حلفه على المصحف، بل أن هناك من أيقظه من سباته وردد له أنّات وآهات جدّه الذي اقتيد الى سفينة لتجار العبيد ثم جرّ وراء بعير مكبلا الى ساحة البيع في نجد، حيث اشتراه جدّ الأمير فاقداً حريته، ورابطا إيّاها بقرار من الأمير. وحين أصرّت الأمم المتحدة على تحرير العبيد بعد ممانعة قوية في المملكة، وجد جدّه نفسه أمام واقع مرّ، فمن أين له أن

يعيش في هذه الصحراء التي لا تستطيب وجوده حراً، مثلما لم تستطب حرية ابن عمه العبسي رغم ما قدّمه لها، فرضي بالبقاء قريبا من القصر غير مبال بمن أنشد: (يعل قصر ما يجي له ظلال ينهد من عالي مبانيه للساس). فظلال القصر ليس فقط فضلاته بل ملاذه وسط هذه القبائل الكاسرة.

انتفض عبد العزيز التركي وسط المحكمة كي يثأر لأجداده ولكل من سيم العذاب من بني جلدته، ووقف صارخاً أمام القاضي مذكرا إيّاه بالعدالة التي أتى بها الإسلام.. متسائلا عن عمر ابن الخطاب.. باحثاً عن الحق.. فهل في هذا المبنى الذي يملؤه رجال ملتحون يحملون قرآنهم في أياديهم ويلوحون به مذكربن بالفاروق وعدالته من يسمع له؟ وهل هناك من ينصت خارج هذا المبنى في هذه الكرة الارضية التي انتفضت أقوى أجزائها لتقتل آلافاً تحت مسمّى إزالة الظلم الواقع على الشعب العراقي من أجل أن تسودهم العدالة؟

أين من يتحدثون عن حقوق الإنسان والعصرنة والعولمة.. وهو واقف هنا أمام من يريد له ان يبقى عبداً للأبد؟. وهل لأنه ملتصقٌ كالقراد في جسد الأمير يحميه ويذود عنه مقابل لقمته وكسوته، يرفع الى مرتبة عليا في العبودية فيجبر على الفداء بالقوة وبالوعود بأن تعيش عائلته من بعده في هناء؟. هل يصبح انتحاريا من أجل أن ينجو الأمير وسمعة عائلته. وهل يقبل الله انتحاره من أجل ولي الأمر وشيوخنا قد لجوا وأصروا على ان طاعة ولي الأمر من طاعة الله وإتباع لتعاليم رسوله.

هل أعلنها التركي وأصبح إبراهام لنكولن السعودية، محررا العبيد السود منهم والبيض.. أبناء القبائل الافريقية والعربية؟ وهل قدم التركي لنا أنموذجا حيا بأن علينا ان نخلع ثياب الخوف والرهبة من هذا النظام، وأن نحمي أنفسنا بقيم أكثر إنسانية لا تبرر الظلم ولا تمثله. وهل يقدم لنا القاضي العريني وزملاءه العبد اللطيف وآل الشيخ دليلا ضارب الأصالة ويبقوا لنا تفاؤلنا في ان فينا من يهتم بتلك الفضيلة التي غابت عن أعيننا زمنا طويلا وهي العدالة.

خرج عبد العزيز التركي من المحكمة بعد أن ألقى فيها قنبلته التحررية متجها بوجهه للجنوب، وكأني به يصرخ لقد أصبحت حرّاً لأول مرة! صحيح أن إعلان إلغاء الرق في هذه البلاد قد تم قبل أربعين عاما لكنني لم أتحرر إلاّ اليوم!

تحرّر التركي أخيراً وقال كلمته أمام القضاء. لم يخش سيده، بل انتقم منه بأن قال الحقيقة، وأصبح حرّاً يغني مع ييتس:

إنني لا أقبل.. إنني لا أقبل.. كليا، ودون تحفظ:

عرقي الذي لا يقدر وضوء بالزوفا ممزوجاً بالسوسن أن يطهره

عرقي المنخور بالوصمات

عرقي عنباً ناضجاً لأقدام السكارى

نعم لقد تحرّر التركي وبقي ان نتحرر جميعا. لقد فهم (أن الأشياء تتداعى، والمركز لا يستطيع التماسك). كان قريبا من القصر وشعر بأنه يهتز، ففهم أن العبودية ليست بلون بشرته ولا بأصله الأفريقي.. إنها بقول نعم للظالم وبتسويغ ظلمه وبالسكوت عن المطالبة بالحق.

لقد تحرّر التركي وبقي الكثير من أبناء تميم وقحطان وقريش وهوازن وتغلب عبيداً، فهم لم يقولوا: لا.. لسمو الأمير، بل أنعموا عليه بـ(نعم) صبغت وجوههم بسواد يحتقره التركي ويراه عبودية تأنف منها قبيلته في وسط أفريقيا حيث تمارس حريتها، بينما يقبع تجار العبيد في عبودية تفوق ما عاشه أجداد التركي من آلام ومآس. وها هم الأسياد يباعون بين كهوف أفغانستان وصخور جوانتناموا، حيث يحشرون في أقفاص لطالما قام أجدادهم بحشر أجداد التركي فيها، وبينما يتهامسون بينهم تنثر فتاة كوبية شعرها الطويل على بعد أميال منهم وتغني: (جوانتانا ميرا واهيرا جوانتانا ميرا)، حيث لا ينتهي الحب إلا عند أعتاب البيت الأبيض في واشنطن الذي يعاقبهم على ذنبهم، بينما قصر الحكم في الرياض يتبرأ منهم بعد أن موّلهم وابتعثهم عبيدا للديكتاتورية والتخلف.

لم تنفعهم كل أموال النفط في أن يشعروا بالحرية التي تشعر بها فتاة كوبية أسدلت شعرها الطويل على ظهرها، بينما ساقها السمراء تخوض في مياه البحر الصافية القريبة من أقفاص سادة الماضي الذين كبلوا أنفسهم بالولاء لولي الأمر، وبحروب تبدأ من إخفاء خصلات شعر نسائهم في سوق العقارية بالرياض، خوفا من تطفّل الأعين المحرومة، الى إخفاء شعورهم في خنادق تورا بورا خوفا من تطفّل القاذفات الحليفة لولي أمرهم.

لم يخالف الأمير فهد بن نايف بن سعود العرف المتبع في عائلته، فقاد التركي الى المحكمة كي يكون بديلاً له يفتدي به، بعد ان قاد كبار عائلته شبابنا الى المحاكم الدولية مستغلين حماسهم الديني. الأمير اللطيف المخلص للأعراف والتقاليد، توقّع انه أحسن استغلال حاجة الأسود الضعيف، فقاده تحت الضغوط المتنوعة الى بوابة المقصلة، بعد أن رأى أن عائلته الحاكمة في حرج من أمرها، فهي لا بدّ وأن تسوّغ موقفها الذي طالما قدمته لنا تحت ثابت مهم: أنها تحكم لتحمينا وتوفر لنا الأمن، وأن مؤسستها السياسية الكبيرة لم تقم على أقدامها إلا من أجل العدالة وسيادتها على أرض الجزيرة، فضممنا مسمّاها الى مسمى عروبتنا، وافتخرنا لعقود بحملنا هذا المسمى، الى أن بدأنا نعي جيدا أن هذا المسمّى فقد بريقه ومرجعيته.

أين هو الأمن والأمان وأبناؤنا يطاردون بالرشاشات في برّنا؟ وأين احترام المحارم وفتياتنا يعرين على شواطئ بحرنا؟ أين عبد العزيز الذي صرخ فينا يستنهضنا للقتال معه من أجل حريتنا وديننا، فأصبحنا الآن في عهد أبنائه عرضة للموت الغادر في شوارعنا، بعد أن كنّا نوزعه في كل مكان؟ أينه بعد أن أصبحت الأمور تقودنا كي نعود الى قطع الطرق نتيجة لسياساتنا الخرقاء في مجال الإقتصاد والسياسة والمجتمع.

أين عبد العزيز الذي طالما طبّق العدالة على أبنائه وإخوته قبل مواطنيه؟ أينه وأحد أبنائه يصرح بغرور أن (أبناء آل سعود لا يحدون) متجاهلا ان ما يقوله مخالفة شرعية للإسلام وكفر بثوابته وخروج على الملّة يستحق أن يمثل بسببها أمام القاضي قبل ابن أخيه.

مات عبد العزيز الأبيض عدة مرات، وآخرها حين قدم حفيده ذلك الشاب البسيط عبد العزيز الأسود الى القاضي بتهمة لم يرتكبها. ونرجو الله ان لا يموت في المستقبل كثيراً، وأن لا يرى بعضنا في موته حياة لنا وواعزاً للثورة على تجار الرقيق العصري.

* المشرف العام على المركز السعودي لحقوق الإنسان

الحوار الوطني السعودي

كان الحدث الأبرز في الشهر الماضي (يونيو) هو انعقاد مؤتمر الحوار الوطني/ الفكري الذي عقد في الرياض، بحضور نخبة تمثل أطياف التنوع المذهبي في المملكة (شيعة، إسماعيليون، صوفيون، سنّة من مذاهب مختلفة، إضافة الى السلفيين ـ الوهابيين). وتبع هذا لقاء آخر أخذ صفة سياسية عقد في مدينة جدة بإشراف أمير مكة عبد المجيد بن عبد العزيز، ضمّ نخبة أهل الحجاز ومثقفيه وقواه الوطنية، وتمحور حول الإصلاح السياسي والمالي والقضائي. كلا اللقائين كانا مهماً. الأول تضمن اعترافاً بحقيقة التعدد الفكري والمذهبي في المملكة، وهو اعتراف ضروري لتحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة في المواطنة.. واجباتها وحقوقها، وخطوة أساسية تقوم عليها لبنة الإنفتاح الفكري والتعددي الثقافي والسياسي، كما أنه خطوة تحصينية ضرورية لتطويق الفتنة الطائفية الراسخة في المملكة منذ نشأتها، والتي سببت في الآونة الأخيرة صداعاً شديداً لمسؤولي الدولة كما نخب المملكة الوطنية والتي ترى أن الإنشقاق الطائفي غير المضبوط بالثوابت الوطنية قد تعدّى الخطوط الحمراء وصار مدخلاً للفتنة الداخلية وتدخّل الأجانب الذين يرومون تقسيم المملكة وتهديد وحدتها السياسية.

أما الإجتماع الثاني، إجتماع جدة، فإنه وإن كان استمزاجاً لرأي النخبة في أحد وجوهه، فإن الرسالة التي أوصلوها للعائلة المالكة كانت واضحة صريحة بأن لا بديل عن الإصلاح السياسي والإنتخابات وترشيد مسلك العائلة المالكة أو (غربلتها) كما اقترح أحدهم.

هناك اتفاق بين الكتاب السعوديين على أهمية اللقاءين، المذهبي ـ السياسي في الرياض، والسياسي ـ المناطقي في جدّة، فهما أكدا على ثوابت الوحدة الوطنية والإصلاح والتعددية والقضاء على الفساد وإصلاح الأجهزة الحكومية بما فيها القضاء وغير ذلك من مفردات صارت معلومة لدى الجميع. وهناك اتفاق أيضاً، بأن الحوارات الوطنية، يجب أن تستمر، وأن تصل الى عمل على الأرض وبأسرع وقت، خاصة وأنها جاءت متأخرة كثيراً، بل أن البعض اعتبرها متأخرة أربعة عقود على الأقل.. واتفقوا بأن الحوار المذهبي على أهميته، يجب أن يكون منطلقاً للحوار الوطني الشامل المؤسس على أرضية سياسية بحيث تعالج القضايا التي تواجه المملكة شعباً ودولة وحكومة.

بالطبع هناك عوائق، وهناك من يشكك في نجاح هكذا نوع من الحوارات، إما على خلفية طائفية، أو لقناعة لدى البعض بأن ما جرى لا يؤشر حتى الآن الى جديّة لدى العائلة المالكة في الإصلاح السياسي. لكن أكثرية الكتاب والصحافيين وأصحاب الرأي ترى بأن ما جرى مكسب للوطن وأهله، ومكسب للأمير عبد الله ولي العهد، ومكسب لدعاة الإعتدال والتعايش والتسالم الإجتماعي بمختلف توجهاتهم الدينية واللبرالية.

نحو مؤسسة وطنية تمثل تيار الإصلاح السعودي

جمال أحمد خاشقجي

كل أخبار مؤتمر الحوار الوطني طيبة، ولكن أطيبها أنه خط طريقا لتيار وطني معتدل ووسطي، يمثل كل فئات الشعب وطبقاته ومذاهبه واتجاهاته، يحده الولاء لله والوطن ويفخر بتعدديته ومواطنته معا. قد قيل إننا في حاجة لفعل مؤسسي يخرج الأغلبية الصامتة عن صمتها، ويفعلها في مشاركة شعبية صحيحة، وهاهي أولى لبنات أول مؤسسة لهذه المشاركة توضع، وما على القوى الفاعلة في المجتمع إلا العمل والمشاركة في مشروع الدولة والشعب الإصلاحي ،لتكتمل آلية المؤسسة وتتضح تفاصيلها ووظائفها.

هاهم طليعة تمثل الوطن اجتمعوا في النور و بعلم ورعاية ولي الأمر، واستحضروا رحابة الصدر وسعة الأفق، واختطوا هذا المنهج الذي تلي في مجلس سمو ولي العهد بكل ما يحمل من صراحة وشفافية بل حتى نقد للأداء الحكومي، وأحسب أنه لو نزل هذا البرنامج إلى الشعب السعودي في استفتاء لحاز أغلبية صريحة، ولا بأس أن تختلف عليه أقلية، وترفضه أقلية أخرى فهذه هي التعددية التي تتقوى بتدافعها السلمي المجتمعات.

لقد حصل "الفرز" فور الإعلان عن مشروع " مؤتمر الحوار الوطني والفكري "فهناك من عرف بداية قدراته وآفاقه، وأنه لن يحتمل الاعتدال والوسطية والنزول برضا عند رأي الأغلبية، ولا يزال يحمل بعناد نظرية" رأيي صحيح لا يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ وسيبقى كذلك". فابتعد عن اللقاء فأراح واستراح، وهناك من حاول أن يحدد من يرضى عنهم فيحاورهم ومن يحرمهم من دائرة الرضا فيقاطعهم، فكان الرد حاسما أن هذا لقاء جامع، سقفه المواطنة وأرضه الولاء ، وحقا تكفي المواطنة شرطا للعضوية.

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٣٠

سنة أولى حوار

عبد الله القفاري

من حق أي مثقف سعودي أن يبتهج بلقاء كهذا. ومن حقه – بغض النظر عن التحفظات التي قد يبديها حول التنظيم وادارة الحوار وعناصره – أن يعتبر مثل هذه الخطوة معلما على الطريق الصحيح.. حتى لو بدا ان مشهد الحوار ضيق أو مقنن أو مقتصر على شرائح من مثقفين وعلماء نكن لهم كل الود والتقدير. على المثقف السعودي الحر، أن يخرج من صمته، وأن يعتبر هذا المشهد عيداً للوطن.. ألا يكفي انه يكسر حاجز بغيضاً بين فئات من المجتمع ومن المواطنين السعوديين بينهم من روابط الدين والانتماء ما يضعف أمامه أي مسائل خلافية غير جوهرية.. إثارتها والعيش في ظلها وتضخيمها لا يصنع أكثر من ان يهدد لحمة مجتمع.. ويثير خصومات مفتعلة تستغل من قوى لا يعنيها مستقبل وطن ولا علاقات مجتمع ولا وحدة كيان.

ان القيادة السعودية، تستشعر حقيقة ان ثمة مخاوف من استغلال تلك العلاقة الملتبسة بين الطوائف أو المذاهب في المملكة، أكثر بكثير من احساس او استشعار بعض المثقفين الإسلاميين التقليديين، الذين برع بعضهم في شن حملات غير مبررة على فكرة الحوار، ناهيك عن امكانية الالتقاء على مسائل تعزز من لحمة الوطن ونسيج المجتمع. إن دعوة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لهذا اللقاء الفكري ليست من أجل الالتفاف حول مسائل سياسية آنية.. انها جزء من رؤية

وطنية أكثر شمولا، تستهدف تمتين الوحدة الوطنية وتأسيس علاقات مختلفة أو غير ملتبسة على الاقل بين فئات المجتمع السعودي.. وهذا يستدعي انتاج خطاب وطني مختلف وغير قلق وغير محاب.. فالحفاظ على هذا الكيان الكبير وتعزيز وحدته التاريخية وتكريس المبادئ التي قام عليها، أولوية في أي مشروع سعودي. الوطن فوق الفرز أو التهميش أو محاولة اسقاط الآخر بحجة انه مختلف، المهم ان تؤسس فكرة الحوار للاحترام المتبادل، وتعظم عائد المشتركات الكبرى.. وان تنمي الإحساس بأن الناس شركاء في الوطن، لهم حقوق المواطنة وعليهم واجباتها.. اما مذاهبهم واجتهاداتهم فهي مسألة محترمة ضمن حدود الخاص، الذي لا يجب أن يهمش العام.

نحن بحاجة حقيقية لتربية وطنية جديدة.. ليس على طريقة المناهج الوطنية التي تقدم لنشئنا اليوم، حيث تضعف فيها المفاهيم الوطنية الفاعلة والمؤثرة في عقل النشء وسلوكه.. التربية الوطنية الحقيقية هي التي تربي ايضاً النشء على قبول الاختلاف.. دون النزوع لحمل الحجر في وجه المختلف مادام يلتزم بشروط الاختلاف ويحترم خصوصية الآخر ولا يتجاوز الثوابت الكبرى ولا يهدد السلام والأمن الاجتماعي. من المؤكد ستواجه فكرة الحوار، جملة عوائق، منها ما كان ضمن اجندة ثقافية يعمل عليها البعض، ممن يقفزون على حقائق الوطن وشروط المواطنة وعلاقات العالم من حولنا.. حتى يتراءى لهم انهم يعيشون في عالم من صنعهم.. وهؤلاء لا يدركون حتما المخاطر التي تتهدد أي كيان يترك الفرصة ملائمة للعبث بالوحدة الوطنية من خلال اذكاء الكراهية للآخر أو الدعوة الى عزله أو تهميشه.. وليس لهم من الوعي السياسي ما يمكنهم من فرز الأولويات، وليس لديهم من مناهج البحث ما يطرون به ادواتهم في القياس والتحليل.. انهم في الغالب مستهلكون شرهون لكل افكار التعصب والتقوقع على الذات، يعيدون انتاجها من خلال ادبيات معروفة، لا تستهدف شيئا اكثر من براءة الذات واتهام الآخر وتعطيل فكرة أي حوار منتج أو فعال.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/٢٣

الحوار الوطني: ليته سكت!

زياد عبدالله الدريس

سعدت كما سعد الكثيرون قبلي بمبادرة اللقاء الوطني للحوار الفكري، وهي مبادرة تدفع كل واحد منا إلى تقديم قائمة من الشكر والامتنان إلى الأطراف التي صنعت هذا الإنجاز، وهو فعل يستحق أن يسمى (إنجازاً) بكل جدارة، في زمن ذابت فيه هيبة الإنجاز! تشوّق الناس أن يسمعوا عن محصلة هذا اللقاء ونتائجه المنتظرة، تشوقوا للاطمئنان على الحالة الصحية للحوار وأنه لم يكن حواراً عقيماً، بل منجباً لكثير من التوصيات الإجرائية الفعلية، التي ستقترب بآمالنا في تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة المؤمنة بالاختلاف والتنوع والتعددية، لكن تحت سقف شرعي وإنساني ووطني واحد. خرج البيان بتوصيات – باستثناء توصيتين أو ثلاث من الاثنتين وعشرين توصية – عامة فضفاضة ذات لغة "وكالة أنبائية" لا تتناسب في أهميتها ودهشتها مع أهمية ودهشة انعقاد اللقاء. كانت بإيجاز توصيات عادية للقاء غير عادي!

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢٥

حوار الوطن في بيت الأمير

عبدالله صادق دحلان

اللقاء الصامت أو الحوار من طرف واحد لا يحقق الأهداف التي نسعى لها وتتطلبه المرحلة القادمة في حياة وطننا الغالي. ولهذا طالبت بالحوار الوطني بين ممثلي الوطن وقيادته.. وإن كان هناك بعض من الحوار في الماضي من خلال اللقاءات والمؤتمرات والندوات لكنها لم تكن تمثل قاعدة عريضة من شعب هذا الوطن ولم تكن بالصراحة والوضوح والشفافية التي نتطلع لها. وكانت بعض هذه اللقاءات محددة بخطوط حمراء لا يمكن تجاوزها لا بالقلم أو اللسان. مبادرة ولي العهد في فتح حوار ديمقراطي مع فئات مختلفة من شرائح المجتمع كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الديمقراطية في بلادنا وهذا لا يعني بأنه لم يكن هناك حوار سابق... لكنه لم يكن حوارا بمعنى الحوار الوطني، الذي تبناه ولي العهد، وبكل شفافية وأمانة وبدون رعب أو خوف أو تخويف.

كانت الخطوة الأولى للحوار في قصر أمير منطقة مكة المكرمة الذي وجه الدعوة لشريحة منتقاة من المواطنين في منطقة مكة المكرمة للحضور والمشاركة في الحوار الوطني وأسسه. شاركت برأيي مركزا على: إن أساس الحوار الديمقراطي ينبغي أن يكون من خلال مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها الممثل الرسمي لفئات المجتمع بتخصصاته. إن أساس الديمقراطية هو التمثيل الشعبي في إبداء الرأي، وأساس التمثيل الشعبي يأتي من قبل ممثلي الشعب في البرلمان أو مجلس الشورى أو مجالس المناطق، وشرعية ممثلي الشعب تأتي من خلال (الانتخاب).

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢٩

بداية وليست نهاية

سليمان العقيلي

فكرة اللقاء الوطني للحوار الفكري وتمخض عنه بيان تجمعت فيه القواسم الوطنية والدينية، هي بداية وليس نهاية. فمن الواضح أن فكرة اللقاء الأول بدأت بحلحلة العلاقات الدينية بين الشرائح والطوائف الاجتماعية التي أجمعت على كلمة سواء لتعزيز الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من أهمية البيان الذي عبر عن موقف المشاركين الذين يمثلون تيارات متعددة، إلا أنه ليس بالضرورة يمثل - وخاصة في التفاصيل - جميع آراء ألوان الطيف الوطنية . ومن المؤمل أن يستمر الحوار الوطني لتشارك فيه تيارات سياسية وفكرية واجتماعية أخرى، تعالج ما يندرج في المشاغل الوطنية العامة وخاصة القضايا الاقتصادية والسياسية والفكرية. البيان الذي أصدره اللقاء الوطني للحوار الفكري ميزته أنه وحد كلمة الطوائف الدينية، ووضع عناوين عامة لمتطلبات المرحلة المقبلة، وهي عناوين تحتاج إلى استفاضة في النقاش والجدل حول أبعادها وتفاصيلها، وآليات تنفيذها، وهو ما يحتاج إلى ندوات متعددة في الحوار الوطني. لا ينبغي أن نخجل من اختلافنا الذي أكد عليه بيان اللقاء وأمن عليه، سواء كان هذا التنوع دينياً أو فكرياً أو حتى سياسياً، فالوطن يستوعب فكر جميع أبنائه.

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢٥

الحوار الوطني إلى أين؟

محمد علي الهرفي

كان أول مقال حاولت نشره (في الوطن) يدور حول أهمية الحوار بين السنة والشيعة في بلادنا، ويومها حجب هذا المقال وكان مبرر الحجب واهياً في نظري، فالقوم كانوا يريدون القول إنه لا حاجة لمثل ذلك الحوار لأن المجتمع - بحمد الله - قوي ومترابط وخلق متماسكاً فما الداعي لمثل تلك الدعوة. وكنت أعتقد جازماً أنهم يتظاهرون بمثل هذا الكلام وكانوا - هم أنفسهم - يدركون ذلك من أنفسهم ولكنه الكبرياء الفارغ الذي ندعيه لأنفسنا ولمجتمعنا من كوننا متميزين عن غيرنا بخصوصيات لا ندري كنهها ولا لماذا حبانا الله بها دون سائر خلقه. مشكلتنا للأسف الشديد أننا لا نتحرك لإصلاح مشاكلنا قبل أن تقع هذه المشاكل، والمشكلة الأسوأ أننا لا نحب الاعتراف بوجود مثل هذه المشاكل كي نعمل على حلها أو التقليل منها فتبقى هذه المشكلات تنمو وتتزايد حتى تنوء كواهلنا بحملها ويراها القريب والبعيد فنبدأ عندها بالحديث عنها بعد أن تكون قد أنهكتنا وأتعبتنا وهذا ما حصل فعلاً في موضوع الحوار الوطني الذي كنا ننادي بأهميته منذ سنوات طويلة ولكن ما من مجيب.

أما وقد بدأ مثل هذا الحوار، فينبغي أن نتعاون جميعاً على إنجاحه، وأول طرق الإنجاح أن نتحدث عنه بصدق ووضوح وأن تكون النوايا صادقة للخروج برؤية واضحة تجمع الشتات وتوحد بين أبناء الوطن الواحد. حديثنا عن الحوار الوطني ينبغي ألا يخرج عن إطار - الحوار - ومقتضى مفهوم المحاورة هو محاولة فهم كل

طرف لما عند الطرف الآخر، هذا الفهم قد يقود إلى نوع من التقارب في المفاهيم وليس بالضرورة أن يكون هناك اتفاق تام في كل المفاهيم التي تطرح للمحاورة فمعلوم أنه سيبقى لكل طرف خصوصياته. ستبقى للسنة خصوصياتهم وكذلك للشيعة والإسماعيلية، فالحوار لن يقلب السني إلى شيعي ولا العكس وإنما سيجعل هذه الطوائف تقترب بعضها من بعض، لأن نقاط التلاقي ستتضح بالحوار وهذا هو المطلوب. في حوارنا ينبغي أن نتجاوز النظرة الطائفية البحتة وكذا المذهبيات والتعصب لها، وينبغي أن يكون البحث عن الحقيقة أولاً وعن مصلحة الوطن وما يدعم هذه المصلحة ثانياً هو هدف المتحاورين وأعتقد جازماً أن تحقيق العدالة في المجتمع سيحقق هذه الآمال وسيجعل موضوع الوحدة الوطنية قوياً في نفوس الجميع، والعدالة التي أتحدث عنها أن تنظر الدولة إلى كل أفرادها على أنهم متساوون في الحقوق وفي الواجبات وأنهم أمام الشرع المطبق على حد سواء.

الحوار الوطني يقوي الانتماء للوطن ونحن بحاجة إلى مثل هذه القوة. انظروا إن شئتم كيف استغل الأمريكان الفرقة في الصف الأفغاني وكذا العراقي فاحتلوا هذين البلدين.. ونحن لسنا أفضل من غيرنا ولذا وجب على عقلائنا أن يدركوا خطورة الفرقة وأهمية الوحدة، هذا الإدراك ينبغي ألا يتوقف عند جماعة معينة أو ننتظر من الدولة وحدها أن تقوم به بل ينبغي أن تتعاون كل طوائف المجتمع وطبقاته على تحقيقه، وواجب الدولة ومؤسساتها أن تشجع عليه وتتبناه وألا تقف دون تحقيقه.

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢٤

المطلوب ميثاق وطني

يوسف مكي

انعقاد مؤتمر الحوار الوطني بالرياض، خطوة أكيدة على طريق تحقيق الإصلاح ومشاركة الجميع في بناء الوطن. إن الأمانة تقتضي القول إن ذلك وحده غير كاف إذا ما أريد للحوار الوطني أن يكون فاعلا وشاملا. لا بد أن يكون مؤتمر الحوار الوطني معبرا حقيقيا عن مكونات النسيج الاجتماعي لهذا البلد وممثلا لتطلعات وأماني مختلف الفعاليات والأطياف فيه. ويجب أن يجري التركين، بشكل أفقي ومتساو، على مختلف المشكلات التي يمر بها مجتمعنا. ومما لا شك فيه أن حواراً بناء وهادفا يجب أن ينطلق من فهم مشترك، وأرضية يدور حولها الحوار. وأعتقد أن الظروف مواتية لصدور مسودة ميثاق وطني، يطرح من أعلى الجهات المخولة، وقد يكون مفيدا أن يكون ذلك بإرادة ملكية، بعد الاستئناس بآراء النخب الفاعلة في المجتمع والمعبرة عن آماله وتطلعاته، وأن يجري بعد ذلك حوار وطني معمق لا يستثني أحدا من الأطياف الاجتماعية والسياسية، ويتم في نهاية المطاف اقتراع شعبي على نصوصه. والمهم في هذا الصدد أن يتم التفاعل بين مختلف القوى الوطنية في القمة والسفوح.. من أصغر وحدة في المجتمع إلى أعلى مراكز اتخاذ القرار في البلاد، دون مصادرة أو إقصاء لرأي أو مجموعة، ووصولا إلى تحقيق اتفاق ملزم مشترك، يضمن الأمن والبناء والنمو والرخاء والوحدة للجميع ويؤمن مستقبل الأجيال، ويسد أبواب التشرذم والفرقة، ويمنع اختطاف آمال الناس وحقهم في الحياة الحرة الكريمة.

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢٥

الإصلاح وحوار النخبة في الرياض

سليمان الهتلان

لا يكفي أن نحتفي بمبادرة الحوار الوطني لجمع كل التيارات الفكرية والمذاهب الدينية في مجتمعنا من أجل بدء حوار وطني حول قضايا المجتمع وإشكالاته. إن الواجب يحتم علينا أن نؤكد أهمية تأصيلها بمشاريع أشمل وأكبر لكيلا تبقى هذه الخطوة حركة "نخبوية". هي خطوة مهمة لكنها – ولا بأس أن نعترف – جاءت متأخرة جداً. كان يجب أننا قد ناقشنا قضايا الاختلاف الفكري والمذهبي والمناطقي منذ أربعين عاماً أو أكثر. كم هو محزن أن تشتت جهود التنمية الحقيقية وتحديات الاقتصاد وإشكالات البطالة وقضايا المستقبل الملحة ونحن ما زلنا نحتفي بلقاء ضم نخبة مفكرة في غرفة صغيرة تناقش بسرية تامة قضايا خلافية بين المذاهب والأفكار. صحيح... إنها خطوة في طريق التصالح الاجتماعي – نرجو أن تكون كذلك – لكن من الخطورة أن يعتقد المتحاورون أن الفكرة هي محاولة لإقناع أهل المذهب المختلف أو الرأي المختلف أن يتنازلوا (بالطيب أو بابن عمه) عن أفكارهم ومذاهبهم. هل اقتنع المشاركون – أو بعضهم – بأهمية تنوع الأفكار والتجارب وتعدد المذاهب الرؤى والمدارس الفكرية وأن في هذا التنوع غنى ثقافياً وتوازنا اجتماعياً وسياسياً؟

إن على مثقفينا – من كل التيارات – أن يدركوا أن واحدة من مسؤولياتهم هي تهيئة مجتمعهم لقبول الحقائق المغيبة في مجتمعهم والتعايش معها: فمثلما أن في مجتمعنا أغلبية سنية – بتنوع مدارسها وأفكارها وتجاربها الاجتماعية والثقافية وتعدد أقاليمها – فإن في مجتمعنا أيضاً شيعة وإسماعيلية وصوفية وربما آخرين. هذه الأقليات يجب ألا تعامل في مواطنتها وحقوقها وواجباتها من منطلقات مذهبية أو إقليمية. وهذه الجماعات لم تهبط على الأرض من كوكب آخر، ومثلما تعايشت كل فئات مجتمعنا مع بعضها البعض في عهد أجدادنا وعهد آبائنا فإن من حقها جميعا أن تتعايش مع أجيال اليوم وأجيال الغد. يجب ألا نبالغ في احتفائنا وفي توقعاتنا بهذه الخطوة، بل من الملح أن نؤسس لمبدأ الاختلاف عن طريق المؤسسات التي يجب أن يتم تفعيل أدوارها كي تهيئ أجيال المستقبل لقبول الرأي الآخر والتعامل معه بأريحية. إن واحدة من خطوات الإصلاح الحقيقي الذي ننشده تأتي في حماية كل الأصوات في مجتمعنا من أي محاولة للإسكات وسوف تثبت الأيام أن الحوار الصريح والصادق الذي لا يصادر الرأي المختلف على حسابات إقليمية أو مذهبية أو فكرية هو أحد وسائل صيانة وحدتنا الوطنية وتأكيدها.

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢١

البحث عن عقل في حمولة السفينة

علي الخشيبان

إن إعادة فكرة الحوار هي التي سوف تنقذ العقل من دائرة المحن وتخرج المجتمع من أساطير المؤامرات والهزائم والإرجاف، فالعقل وحده هو الذي يحمل في رأسه عيوناً كثيرة ويستطيع أن يرى في كل الاتجاهات.. ولكن عقلاً مزيفاً يجوب أسواق الفكر في أمتنا ليس له سوى عينين في هامته، فهو لا يرى أسفل منه أو حتى أمامه. إن الحوار تحت مظلة القدرة على الاتفاق وتحجيم الخلاف يتطلب إعادة هيكلة المادة من شكلها الصلب إلى المرن الذي شكلها على مر العصور وإلا سيظل الفكر هارباً إلى ماضيه والعقل مفقوداً في حمولة السفينة أو تم رميه بالقاع.

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢٠

قراءة في مؤتمر الحوار الوطني

عبد الله القفاري

اليوم، ثمة نقلة نوعية في مشروع الحوار الوطني، مهما بدت صغيرة في جوانب، إلا انها كبيرة في جوانب أخرى.. يكفي انها جمعت طيفاً مهماً من مثقفين وعلماء على مائدة حوار يسودها الوئام دون حزازات أو تحفظات مسبقة. يكفي انها عملت على صياغة أدبيات تعترف بالآخر وتقر له بالتنوع ضمن الثابت الديني والوطني.. يكفي انها نصت على حقوق معتبرة كحق التعبير وحق المواطنة وحق المشاركة.. من المؤكد أن ثمة أسئلة كثيرة حول تلك الحقوق.. ناهيك عن طرق ووسائل تفعيلها.. إلا أن الدعوة لإنشاء مركز للحوار الوطني وتطوير فكرة الملتقى، هي مسألة ضرورية.. كما يجب أن تتطور الفكرة لتوسيع طيف المشاركة وتعزيز حضور المثقف السعودي.. والانتقال بالحوار من فكرة الجلسات المغلقة والضيقة إلى آفاق الجلسات المفتوحة.. ومن حدود القول في

عموميات وتأكيد جملة ثوابت وحقوق إلى مستوى التفصيل في مشكلات وطنية ملحة لا تحتمل التأجيل.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/٣٠

كيف نبني دائرة الحوار الوطني ونوسعها؟!

كلمة الرياض

نحتاج أن يمتد الحوار الوطني ليكون أحد أهم التطورات في معالجة قضايانا الحساسة إذ لا يوجد تطور بدون وعي، ولا تنمية بدون استقرار، ودواعي الحوار تفرضه مرحلة تاريخية في غاية التعقيد، حيث نواجه هجمة عالمية بعد أحداث ١١سبتمبر أرادت تصنيفنا ضمن الداعمين والراعين للإرهاب، ثم حدث جدل من متطرفين أمريكيين، مرة بتجميد أموال السعوديين، ومرة بتقسيم المملكة مع مطالب أخرى تدخل في صلب الاستقلال الوطني، اضافة إلى مشاكل داخلية تتعلق بتطور الأجيال داخل البناء الاجتماعي، وتفاوت تفكيرها، ونسب وعيها، وسلوكياتها، ونشوء فكر آخر، لا يحاور وإنما يريد احتكار الحقيقة من خلال التطرف والرؤية الضيقة، إلى جانب معمار هائل من المناطقية، والقبلية والإقليمية، والتي أخذت اعتقادات خاطئة بالاستئثار بالوظيفة، والوجاهة الاجتماعية، في وقت ندرك أننا شركاء مصير في البناء، والهدم، لأن المواطنة لا تستورد مع علب حليب الأطفال، والتربية لا تؤخذ من خلال جملة وصايا ودعوات لا ترتبط بالسلوك العام وحاجاته، وترجمته إلى المواطنة بالاندماج وإشهار الهوية الواحدة كدلالة وحقيقة في عقدنا الاجتماعي.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/٢٢

كيف نؤسس حواراً من أجل الوطن؟!

كلمة الرياض

نحن مجتمع توحّد نتيجة قناعة عامة بأننا أبناء جغرافيا واحدة، وأصول وثقافة وتراث لا توجد فيه تمايزات، ولدينا تباينات مذهبية وقبلية، وإقليمية تحتاج إلى حوارات واقعية تؤمن بالخلاف لكن لا تسعى إلى القطيعة، وعلى هذا الأساس يمكننا استيعاب التعددية بغير ضرر لوحدتنا وتماسكنا الوطني.. فالزمن الذي نعيشه أدخلنا مرحلة التحديات الكبيرة، في الوعي، والتنمية، وفهم الآخر والتعامل معه وفق المصالح المشتركة، لا العداء، والحدية في الرأي، والانعزال الفكري.. نحتاج في حوارنا الوطني إلى الشجاعة دون تهور، أو إخلال بحق أي طرف. نحن في الدورة الفلكية الراهنة نواجه العداء، والهجوم علينا نتيجة خلل في قصور بعض أبنائنا ممن احترفوا الانغلاق، والعنف. قد تكون المرة الأولى التي تشهد لقاءً بهذا الحجم من الحضور، على أن تصبح بداية للارتقاء بمفاهيمنا الوطنية بما فوق الإقليمية، والمذهبية وتوابعهما، وهي حلقة في الشورى خارج المجلس الرسمي.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/١٧

الإحتواء العقدي عبر الحوار!

نورة السعد

اللقاء الوطني للحوار الفكري بين العلماء والمفكرين والمثقفين كأنما هو طاقة للضوء والدفء وشمس الوضوح كي تحدث تعزيزاً لمنظومة القيم العقدية التي بني عليها مجتمعنا وتأسست عليها أركان الدولة، وتوحدت مناطقها.. واحتواء فكري واجتماعي للارتقاء بكيفية وسائل الوقوف أمام هذه الهجمات الشرسة التي تواجه مجتمعنا وتنصب على أغلى مكتسباته العقدية وتعاليم دينه ثم وحدته الوطنية. إذا كانت القواعد الدينية التي بنيت عليها الدولة كانت هي تصفية العقيدة من الشوائب التي مرت بها سابقاً وكانت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب يرحمه الله هي الصفحة البيضاء التي وضعت عليها جدولة عمليات التوحيد والبناء المؤسساتي لهذا المجتمع.. فإن الحفاظ على هذا المسار هو المطلوب وهو الذي سيحدث المزيد من التعزيز لعوامل التماسك والترابط في لحمة هذا المجتمع.. وبما أن إحدى توصيات هذا اللقاء كانت تحث على (التوصية بتقوى الله سبحانه وتعالى في السر والعلن والعودة الصادقة الى الله والانكسار بين يديه لأن ما يصيب الأمة من نوازل انما هو بسبب بعدها عن الله وعن كتابه ومنهاج رسوله محمد صلى الله عليه وسلم في القول والعمل).. فإن إلزام تطبيق هذه التوصية هو (الآلية الحقيقية) لنجاح هذا اللقاء والحوار.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/٢٩

بلا حوار حقيقي: حراثة في البحر

عبد الله الطويرقي

جاءت خطوة الحوار الداخلي مع قوى المجتمع ونخبه هنا من قبل الأمير عبدالله كجزء من برنامج إدارة أزمة العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية وتهيئة الشارع من الداخل لاستيعاب حجم وطبيعة ما يجري للبلد من تبعات الهجمات على نيويورك وواشنطن.. واكتشفنا مع الوقت، أن لدينا مشكلة أخرى تضاف إلى إرث إشكالاتنا الاجتماعية المحلية هي أننا نفتقد أصلاً لثقافة الحوار وأن لدينا أكواماً من القضايا والهموم المحلية التي أجلنا التحاور فيها لنجد أنفسنا في ورطة مزدوجة ونحن لم نحسم أولويات الشأن المحلي وما هو السائد والغالب في مقابل الشاذ أو لنقل النادر والخارج على المألوف مثلاً.

أقول لم تكن ربما مشكلتنا فحسب أن المواطن هنا لم يتعود على الانخراط في أدوار تخدم القرار السياسي الوطني بشكل مباشر ربما لأن الدولة أبقت على كل منافذ العمل السياسي بأقنيته الدبلوماسية في علاقتنا بالآخر ضمن تخوم رسمية صرفة، وربما لأن الشارع السعودي بطبيعته إلى ما قبل أزمة اغسطس ٩٠ وحرب الخليج الثانية لم يكن مُسيّساً.. ولربما نحن كمجتمع أصلاً أغفلنا مسألة الحوار هذه من حياتنا على مدى أخطر السنوات في مشروعنا التنموي وكنا دوماً وأبداً نراهن على متغيرات الوقت.

إن تغييبنا للحوار من نسيجنا الاجتماعي بوعي أو بلاوعي كانت ضريبته قاسية جداً هذه المرة في تنامي وتطور كرة الجليد الموجهة نحونا. نحن فعلاً بحاجة للتعاطي بجدية هنا والآن مع حوار الداخل وانطلاقاً من مسؤوليتنا الاجتماعية كدولة ومؤسسات إعلامية وفكرية وثقافية نستزرع أولويات وأصولاً ومساحات التحاور في همومنا وحسمها بعيداً عن مواقف متشنجة لا تخدم نمونا ولربما وقفت عقبة كؤوداً في كل الجهود الرسمية للدولة في علاقات ومصالح البلد مع مرحلة العولمة وعصر الحروب الذرائعية اقتصادياً وثقافياً. اننا بحاجة كمؤسسات وأفراد اليوم في ظل مواجهات قد تسبب لا سمح الله في حدوث انقسامات وطنية نحن في غنى عنها أو في رسم صور تخدم أعداءنا قبل أصدقائنا. أقول اننا معنيون برسم خارطة للحوار في الكثير من همومنا وقضايانا المحلية القائمة والنائمة وخلق مواقف عامة تعبر عن السائد والخارج عن المألوف لتكوين رأي عام نابه ومسؤول.

من المهم جداً أن نوسع دوائر الآراء والأفكار وفق معيار المسؤولية الاجتماعية تجاه ما يطرح وسقوف ما يطرح، على أن نوسع في الوقت نفسه من شروطنا الداخلية بدءاً من صدورنا، ونهاية بمسائل العيب الاجتماعي والأخلاقي وأكوام الموانع الرسمية والشعبية التي ما انفكت تعطل كل تجربة وكل مشروع وكل فكرة لصالح المجتمع تحت مظلة المحاذير التي لا تنتهي.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/٢٧

صورة طيّبة

محمد رضا نصر الله

نقل إلي الشيخ حسن الصفار، أحد أبرز علماء القطيف، صورة إيجابية عن أجواء اللقاء الفكري المنعقد في مكتبة الملك عبدالعزيز.. كان سعيداً على وجه الخصوص، بحفاوة الشيخ سلمان العودة، وطلبه اجتماعاً مطولاً للتعارف،

وتبادل وجهات النظر، ولم يكتف الشيخ العودة بهذا، وإنما خطا بسماحة غير معهودة، نحو تكسير أوهام الصمت، وحواجز العزلة، داعياً الشيخ الصفار لمرافقته في سيارته الخاصة لحضور اللقاء، جذلين بروح التآخي وفضيلة التسامح.. وداعب الشيخ الشيعي زميله الشيخ السني قائلاً: يا ترى لو التقطت لنا صورة، ووزعت عبر موقع الإسلام اليوم.. واطلع عليها شباب المذهبين من المغالين والمتعصبين، ألن تحدث هذه الصورة أثرها الحميد، في تنفيس الاحتقان النفسي، المزمن بتركة من التصورات المقلوبة، والأحكام الجاهزة الجائرة المغلوطة؟. لم تقف إيجابية اللقاء عند هذا الحد التعارفي الودي.. بل تجاوزته الى حيوية في الخطاب، حين تم الاعتراف بإسلامية الأطراف المدعوة الى مائدة الحوار.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/١٨

الحوار الوطني

هيا عبد العزيز المنيع

الحوار الوطني يعتبر بداية لانفتاح فكري فاعل، وإن كنت ممن يعتقدون أنه جاء متأخرا فإنني ايضا ممن يؤمنون بفلسفة أن يتأخر الخير أفضل من أن لا يأتي.. الشيء الآخر اتمنى أن يكون الحوار أكثر اتساعا لن أقول أن تشرك المرأة فيه بل أن يشارك فيه جميع المواطنين لأن أحد أهداف الحوار كما أتصور هدف تربوي ألا وهو أن نعتاد الخلاف في الرأي واحترام الرأي الآخر. وأتمنى أن تكون نوافذ الحوار مستقبلا أكثر اتساعا. أعتقد أن تعميم فكرة الحوار الوطني يمكن أن تحقق اهدافها أكثر إن لم نحصرها في مركز واحد بل إن الوقت الحالي يتطلب توسيع المساحة لنجد ان الحوار الوطني انتقل إلى مدرجات الجامعة على سبيل المثال. توسيع مساحة الحوار من شأنها أن تعمق فينا جميعا قيمة التعبير الحر مع تأكيد الاحساس بالمسؤولية الوطنية. إن كنا اليوم نسعى لتأكيد الوحدة الوطنية عبر الحوار فلا بأس أن نعتبر ان ذلك جاء متأخراً جدا لأن الوقت الآن يفترض اننا قد أذبنا جميع الأسوار والحواجز ولكن للأسف الآن نكتشف ان الأسوار طالت حيث نحتاج لهدم بعضها لنستطيع بناء الوحدة، الأكيد أن ذلك ليس تشاؤماً ولكنه حرص على تعجيل حركة المراجعة والتصحيح.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/٢٨

التنوع الاجتماعي والوحدة الوطنية

محمد محفوظ

الوحدة الوطنية لا تأتي عبر إلغاء الحقائق التاريخية والاجتماعية والثقافية، وإنما عبر احترام هذه الحقائق، والعمل على تهيئة الظروف الموضوعية التي تؤهل تلك الحقائق إلى إبراز مضمونها الوحدوي والتعايشي. إن التنوعات التاريخية والحديثة بما تمتلك من عمق تاريخي واجتماعي، هي أحد الروافد الأساس التي تثري مفهوم الوحدة وحقائقها في الإطار الوطني. ولا ريب أن اللقاء الوطني للحوار الفكري من الأطر والأوعية المهمة التي ينبغي أن تستمر وتتواصل وتتطور في حواراتها وتعارفها الفكري والاجتماعي لبلورة الرؤية والسلوك الاجتماعي وإنضاجها. ويرتكب حماقة بحق تاريخه ومجتمعه ووطنه، ذلك الإنسان الذي يعتقد أن التنوعات التاريخية ليست هويات مثمرة، وإن التمسك بها يعد تفريطاً بالمكاسب الأيدولوجية والسياسة المعاصرة. وذلك لأن التجربة التاريخية وواقع الحال أثبتا أن التنوعات التاريخية المتوافرة في مجتمعنا إذا أحسن التعامل معها، وتبلورت الرؤية الوطنية للاستفادة من حالة التنوع والتعدد، فإن هذه التنوعات من الهويات المثمرة، التي تساهم بشكل نوعي في حماية الوطن ومكاسبه، والدفاع عن عزته وثوابته أمام مخاطر الداخل والخارج. والمبادرة الوطنية التي استهدفت توفير مناخ مفتوح من الحوار والتواصل بين مختلف المذاهب والتعبيرات المتوافرة في مجتمعنا، جاءت لتؤكد أهمية أن يتصالح المجتمع مع نفسه، بطريقة سلمية وحضارية، تتجسد في نظام أخلاقي معاش على أرضية الواقع. وتعلن بصوت عال وعقل ناضج، ضرورة أن نتجاوز معاناتنا الطويلة، بالوعي الكامل لتحديات راهننا، وآمال مستقبلنا.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/٢٤

لا حوار بدون حرية ولا حرية مع الخوف

د. وليد أحمد فتيحي

تحت ضغوط الظروف الحالكة على أمتنا، أدركت مجتمعاتنا حتمية فتح باب الحوار الوطني فبدأت بالفعل سلسلة حوارات وطنية، وقد دعيت للحوار الذي دعا إليه أمير منطقة مكة المكرمة يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ ربيع الثاني ١٤٢٣هـ وعنوانه (الأسس العلمية للحوار)، وافتُتحت الجلسة بتأكيد أن الحوار مطلب شرعي ووطني واجتماعي، وكيف أن الحوار أصبح أكثر إلحاحاً نظراً للمتغيرات التي تحيط بنا، وتضمن الحديث أسس الحوار الوطني وثوابت هذا الحوار ومحاوره. إن قدرة الأفراد على ممارسة الحوار في مجتمعاتهم وجني ثمار هذا الحوار، والتي منها تحقيق معنى الوطنية، تعتمد اعتماداً وثيقاً على الحيز المتاح من الحرية للفرد من توفير الحماية له ولحقه في إبداء رأيه. فلا حوار بدون حرية إبداء الرأي.. ولا حرية مع الخوف من غير الله.

عكاظ، ٢٠٠٣/٧/١

حوار لا يؤسس على (الصدمة)

عيسى الحليان

(إن الاختلاف والتنوع الفكري سنة كونية وحقيقة تاريخية لذا لا يمكن إلغاؤه أو تجاوزه (....) وإن إدراك الاختلاف والتنوع الفكري واقع مشاهد في حياتنا الطبيعية.. إلخ). هذا النص الجميل.. هو بعض ما جاء في إعلان الحوار الفكري الوطني.. وأهمية مثل هذا الطرح لا تكمن بقيمته.. قدر ما تكمن بمدى الاعتراف به.. ولا ندري لماذا لا يتم الاعتراف بهذه الحقائق إلا عند الصدمات.. فأضعنا وقتاً طويلاً ودفعنا ثمناً باهظاً للوصول لهذه البدهية. إلى متى ستظل الأزمات هي طريقنا للاعتراف بالحقائق الغائبة؟ ينبغي أن نعترف بأن سيادة تيار فكري أُحادي أدى إلى تغييب الحوار الفكري الوطني عقوداً طويلة من الزمن، وأن آثار هذا الإقصاء لا تزال مترسبة في البنية الفكرية والاجتماعية.. وبالتالي فإن النتائج المترتبة قد تفاجئنا على هيئة موديلات متنوعة ومختلفة.. هناك استحقاقات وفواتير يبدو أن لا مناص من سدادها في مواعيدها.. وفقاً لأجندة التاريخ.. إن أي حوار فكري يدور في مناخ مأزوم لا بد أن يكون حواراً استثنائياً فحسب.. وليد مرحلة طارئة..

لكن الحوار الذي نريد لا بد أن يكون حواراً فكرياً يتجاوز الأزمة ولا يؤسس على الصدمة.. وأن لا يكون مجرد حوار انتقائي لا يستوعب كل الرؤى والأفكار.. ينبغي أن نتدبر.. ففي كل أزمة تقفز مسلمات جديدة.. تكون في عداد المحرمات قبل بداية الاحتقان ولكنها لا تلبث أن تعود كمسلمة طبيعية عندما تدلهم الخطوب.. للأسف لا يزال هناك مصطلحات مفخخة لا تراعي التفاعل الجدلي بين عوامل الاستمرار وعوامل التغيير.. وهناك قضايا شائكة ومرحلة قد يؤدي وضعها على الرف إلى تآكل مكتسباتنا الوطنية برمتها. من هنا ينبغي التأسيس لمبدأ الاختلاف من القاعدة وليس من النخبة فقط.. وأن ندشن مرحلة من الحوار الحقيقي الذي لا يصادر الرأي المخالف على حسابات مذهبية أو فكرية أو إقليمية.. أما توصيات هذا الحوار الفكري فهي تحتاج إلى آليات واضحة لكي تأخذ طريقها من الملفات والمحاضر إلى أرض الواقع.

عكاظ، ٢٠٠٣/٦/٣٠

مخلصون ومتربصون

هاشم عبده هاشم

قبل ان نتحاور مع الآخرين.. أكدت الاحداث والتطورات.. اننا بحاجة الى حوار

مع الذات. حوار يرتقي الى مستوى المسؤولية والظرف.. حوار دافعه الاول والاخير هو الحفاظ على هذه البلاد.. قوية.. عزيزة.. منيعة.. وغير قابلة للاختراق.. حوار يهدف الى مواجهة النفس ومحاسبتها ومراجعة الكثير من انماط التفكير والحياة بهدف اصلاحها. البداية الطبيعية لاي اصلاح.. تكون بتوفر الارادة والتصميم على معالجة اوجه الخلل. الانسان او المجتمع الذي يكابر.. ويرفض.. مبدأ الاقرار بوجود اخطاء.. او مشاكل.. او فجوات.. فإنه يسمح باستمرارها. ان مجرد الشعور بأننا بحاجة الى الحوار.. يمثل حالة صحية تؤكد رغبتنا في ان نصلح احوالنا.. ونطور انفسنا.. وننظف مجتمعنا من كل الشوائب.. وفي النهاية فان المستفيد من هذا هو الوطن.. وان المستحق لهذه الفائدة هو المواطن.

عكاظ، ٢٠٠٣/٦/٢٨

نعم لساحة أكبر للحوار الوطني

مازن عبد الرزاق بليلة

طرح حوار جدة أهمية الانتخاب، والانفتاح الصحفي، والسماح بمزيد من الحريات الفكرية، وإزالة كل المتناقضات الاجتماعية، ذات طبيعة الكيل بمكيالين، وأهمية تطبيق الإصلاح الإداري، من أعلى الهرم للقاعدة، وإيجاد وسائل للمحاسبة، ذات أثر إيجابي وفعال، مع التركيز على أهمية تبني حسن الظن والثقة، فيما يقال ويطرح، من حوار مهما كان صعباً ومباشراً وناقداً، طالما توفر حسن النوايا، والثقة المتبادلة، وهناك أهمية لإعادة هيكلة التعليم، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتخفيف حجم البطالة، وإيجاد صيغ مرنة، للتعامل مع القضاء التجاري، ونظام المرافعة والمحاماة، وتوفير دور أكبر وفعال للمرأة في المجتمع، والمشاركة في الشأن العام، ونشر الثقافة السياسية، والوعي السياسي، بين صفوف الشباب.

منتديات الحوار، تمهد لولادة متعسرة لمجالس سعودية أكثر فعالية، تشكل نواة لبرلمانات، مختلفة، عن السابق، برلمانات حرة في الشكل والمضمون، تتوفر فيها درجة كبيرة من الصراحة والشفافية، وتتجاوز الرسميات، وتعبر عن نبض الشارع، وبرلمانات تحقق الهدف من وجودها، وهو توسيع المشاركة في الشأن العام، وأعتقد أن تجربة الشورى، ومجالس المناطق، وأنظمة الحكم، التي مضى عليها الآن ما يقارب ١٥ عاماً، جديرة بالمراجعة والتقييم، والتطوير، ومن المهم أن تكون هذه المنتديات، وأسلوب الحوار الجدي والمباشر، من أبرز معالم المرحلة المقبلة للتخطيط السياسي في السعودية. نحن لسنا بحاجة إلى مراكز متخصصة للحوار الوطني، قد تزيد فجوة العزلة مع نبض الشارع، بل نحن بحاجة لتوسيع رقعة وتعميق مساحة الحوار الوطني، بين المسؤول والمواطن، وبين المواطن والمواطن.

الوطن، ٢٠٠٣/٦/٢٨

الحوار الوطني.. التعامل مع الضرورة

حمد الباهلي

التقت ثنائية الفهم لضرورة الحوار الوطني بين الامير عبدالله ومن نادوا واقترحوا هذا الحوار. وعندما تتقاطع رغبة الادارة السياسية مع ضرورات التطور المجتمعي وضرورات الانخراط في المنظومة العالمية تشرع كل الابواب للابداع السلمي الذي يحقق الهدف ويحول دون انفلات نزوات الضرورة الشريرة التي قد تنمو في اجواء انعدام الشفافية او محاولة اختزال الاسباب. بلادنا ليست المبتلاة الوحيدة بشيوع القراءات الفردية الخاطئة لتعاليم الاسلام السمحة وما نجم وينجم عن هذه القراءات الخاطئة من قتل للابرياء ودمار للممتلكات وتفش لمشاعر الحقد ونمو لنوازع العنف.. العزاء هو ان الجميع هنا شعبا ودولة قد تنبهوا لخطورة الوضع وبدأوا الحوار الوطني.. السؤال هو في كيفية تفعيل ما جاء في عناوين المشروع والاصرار على ضخ الحيوية في توصياته من خلال المساهمة المباشرة والشجاعة في العمل والتعقيب على هذه التوصيات واغنائها بالاضافة والاقتراح. واذا كان التساؤل مشروعا عن كيفية الاعداد لهذا اللقاء ومدى مصداقية صفته التمثيلية، فان المسئولية الوطنية تقتضي الاعتراف بجوهر الامور وواجب المساهمة في تعضيد هذا المشروع العظيم. ما العمل؟ العمل هو في المزيد من العمل وفي المزيد من حرية التعبير واحترام الرأي الآخر لتفعيل توصيات هذا المؤتمر النواة.

اليوم، ٢٠٠٣/٦/١٩

قواعد منهجية في الحوار الوطني

محمد محفوظ

بالحوار نستطيع أن نفهم بعضنا، وبه تتكرس قيم التواصل والتفاهم، ومن خلال تقاليده وآدابه ونتائجه نتخطى واقع الانقسام وحالات الجفاء والتباعد. وبالتالي فإن الحوار الوطني المستديم، هو الذي يمد واقع الوحدة الوطنية بالمزيد من الحيوية والفاعلية. وذلك لأن الحوار المفتوح على كل القضايا والأمور والذي يدار بشفافية ونزاهة، يساهم في تجلية حقائق الوحدة الوطنية، ويجعلها على قاعدة صلبة من الوعي والمعرفة والإيمان. المنهجية السليمة للحوار، تقتضي أن لا نطلق الأحكام على بعضنا البعض جزافا، وإنما نحن بحاجة بشكل دائم إلى المعرفة والتعارف، وإلى الفهم والتفاهم القائم على الوعي والعلم.. فالحوارات العلمية المرتكزة على القواعد العلمية الدقيقة، هي التي تطور مستوى المعرفة المتبادلة، وتخرجنا من دهاليز الريبة وسوء الظن. والتحديات الداخلية والخارجية، تلزمنا جميعا إلى تعميق خيار الحوار والتواصل في أجوائنا الداخلية، وهو الطريق الحضاري لتعزيز مفهوم الوحدة الوطنية، وتجاوز كل المخاطر التي تواجهنا. من هنا فإن الحوار الوطني، لا يستهدف فقط التعارف بين مدارس المجتمع وتوجهاته المتعددة، بل يستهدف أيضا صوغ برنامج وطني متكامل، يتبنى العيش المشترك والسلم الأهلي واحترام حقوق الإنسان وتطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية. لذلك كله فإننا نرحب بكل مبادرة وطنية للحوار والتواصل، ونتطلع إلى أن تسود ثقافة الحوار والتسامح كل محيطنا وفضائنا الاجتماعي والثقافي. وإننا اليوم بحاجة إلى جهود حقيقية لتعزيز هذا الخيار وتجاوز كل ثقافة ونهج استئصالي، لا يؤدي بنا إلا إلى المزيد من الإرباك والضياع. ويخطئ من يتعامل مع مبادرات الحوار بعقلية الخاسر والرابح أو الغالب والمغلوب. وذلك لأن الوطن كله هو الرابح حينما تسود لغة الحوار وتتكرس تقاليد التواصل، وحين ننبذ جميعا داء الاستئصال والعنف.

الرياض، ٢٠٠٣/٧/١

نريده مؤتمراً وطنياً مستمراً

محمد رضا نصر الله

هذه المبادرة تشير الى استعداد قوانا الاجتماعية، بتبني قضايانا الوطنية، وعرضها على مائدة النقاش.. فقد استوت مشاكلنا ونضجت أسئلتنا.. وهذا ما يدفع العلماء والمثقفين وذوي الرأي والمعنيين بالشأن العام، الى المطالبة بتمديد هذا اللقاء الأول، الى لقاء ثانٍ وثالث يُدعى إليه أكاديميون ومثقفون ونشطاء اجتماعيون؛ بحيث يكون مؤتمراً وطنياً منعقداً على الدوام، لاستقبال جملة القضايا المعلقة.. وقد أصبحت عائقاً دون اندماجنا في المجتمع العالمي.. وحسناً أنه بدئ بلقاء العلماء: سلفيين من نجد، وصوفيين من الحجاز، وشيعة من القطيف والأحساء، والمدينة المنورة، وإسماعيليين من نجران.. فهذا اعتراف بحالة التعدد المذهبي في المملكة، الذي هو إثراء للخطاب الإسلامي العام، وتحريك لشخصيتنا الوطنية وتعميق هويتها، متى ما تم الحوار بين هؤلاء على أسس من احترام وجهة النظر الأخرى، وتقديم المصلحة الوطنية العليا على أي اعتبار، خاصة في هذا الظرف، الذي تواجه فيه بلادنا الغالية حصاراً من التحديات، سوف نكسر طوقه بتوحيد موقفنا الوطني، وإصرارنا المتفاني على الوحدة.

الرياض، ٢٠٠٣/٦/١٧

أأمير ومعارض؟!

فيصل الزامل

قال صاحبي حين سمع خبر وجود أمير معارض! لأسرته في جنيف ويطالب بالإصلاح، أن الأمراء لم يتركوا لنا منصباً أو وظيفة أو مسمّى إلاّ واستولوا عليه، ولم تكن هناك من وظيفة شاغرة للشعب سوى: المعارضة، فلماذا يريدون الإستيلاء عليها؟!

قلت له إن المعارضة ليست مهنة، فالمعارض لهكذا نوع من الأنظمة أشرف من أن يقتات عليها. مع أن كلمة معارض أو مخالف فقدت الكثير من ألقها وسحرها في العالم العربي، بسبب المعارضات الفاسدة، إلاّ أنها لاتزال تحتفظ بقيمتها في المملكة، ولعلّ السبب يعود الى حقيقة أن المعارضين أو المختلفين يدفعون ثمناً باهظاً بإمكانهم أن يحوّلوه ويقطّروه الى ذهب يأتي من الأمراء أنفسهم. فإذا كان هناك مشتر للمعارضة في المملكة فإن حكومتنا الرشيدة هي أول من يشتري، وأكثر من يدفع، ولا داعي لبيع المواقف الى آخرين لا يشترون وإن اشتروا لا يدفعون!

لكن مسألة خروج أمير من بين ٣٠ ألف شخص هم عدد أفراد الأسرة المالكة، حسب آخر المعلومات بهذا الشأن، ليست مسألة ذات أهمية كبرى، خاصة وأن الأمير المعارض، كان يريد الإنتقام من شخصه، فقد كان وزير الدفاع يسميه (البطة) و (السمين) ويتهكّم عليه، فضلاً عن كونه شاباً من الجيل الثالث من المهمّشين وليس من عظام الرقبة! وزيادة على ذلك فهو إبن نائب وزير دفاع سابق اختار المنفى في هلتون النيل بالقاهرة منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن، ولم يقبل بأن يعيش في قصر مصري، لأن الهلتون يمنح أمناً أكبر كما يقولون. ثم أن الأمير المعارض انتقم من عمّه واعتبره أقدم وأفسد وزير دفاع في العالم!

المعارضة من داخل الأسرة موجودة، وحادّة، ولكن ليس لأصل الحكم، ولا حول موضوع الإصلاح، وإنما هو التنافس على المناصب والثروات وطريقة تقاسمها. المرة الوحيدة التي حملت المعارضة الملكية صفة سياسية، هي معارضة الأمراء الأحرار، وبشكل خاص معارضة الأمير طلال، فكانت الأولى والأخيرة.

تحكي كتب التاريخ أن من بين العائلة المالكة العثمانية ظهر معارض من بينها اختار باريس مقراً لإقامته أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان همّه أن تتم إصلاحات سياسية تدريجية على نظام السلطنة، ولكن صوته وأصوات آخرين لم تُسمع، فجرى اكتساح السلطان في انقلاب أو ثورة ١٩٠٨، ومن يومها انتهت السلطنة حقيقة، ولم تقم لها قائمة.

في هذا الوقت، يصعب على رجال الأسرة الكبار ان يضبطوا تصرفات الأبناء والحفدة وأبناء الحفدة وأحفاد الحفدة، كما لا يستطيعون إرضاءهم بالمناصب، فلذا ظهر لنا هذا الأمير سلطان بن تركي ليعتدي على الوظيفة الشاغرة المخصصة للشعب وهي المعارضة!

ولكن من يعيش في القصور لا يمتلك نفساً طويلاً! فالمعارضة خلقت لأشخاص مختلفين في الفكر والمسلك والهدف! (أو كما قال الشاعر: خلق الله للحروب رجالاً/ ورجالاً لقصعةٍ وثريدِ) فأمضى أشهراً في فنادق جنيف ذات النجوم الخمس، الى أن جاء له طارقٌ (جزاه المولى خيراً) وهو وزير الأوقاف الشيخ صالح آل الشيخ، فأقنعه بالعودة، وتعهد بدفع الفواتير الفندقية، كما وعده بأن يُسترضى مالياً (إما بقطعة أرض مساحة خمسة ملايين متر مربع في موقع متوسط) أو (مليون متر مربع في موقع ممتاز!) أو (شحنة نفط مليونية تدفع على الحساب!). وفي النهاية أخذه الوزير الشيخ الأمير المعارض الى الرياض في طائرته الخاصة!

لكن محدّثي خشي على الأمير ذي الجلد الرقيق أن يتعرّض لجلد من عمّه وزير الدفاع، أو أن يحجر عليه السفر، أو يسجن! وهي خشية في محلّها، وإلا اهتزّت أركان المُلك، وتجرّأ رعاع الأسرة الصغار على أعمامهم الكبار! ولكن قد يشفع للأمير الذي اعتلى منبر المعارضة ببيانين وثلاثة تصريحات، والذي أعلن على الملأ أنه قد يتم اغتياله من قبل الأمراء الكبار!!، قد يشفع له كونه أمير ولذلك لن يتعرض الى مكروه جدّي، كل ما في الأمر جلدتين أو صفعتين أو (تفلة) في الوجه وصفعة على الخد، وينتهي الأمر!

أمّا (أولاد الملحة) الذين يتجرأون أو يُخطئون فيغضبون الأمراء فيضربونهم بالنّعال، وهذا خاص بالوزراء! وهذا المقال التهكمي يؤكد على حقيقة صفع الملوك والأمراء للوزراء، وضربهم بالنعال وقد نُشر بعض من هذه القصص الممتعة. أما المعارض المؤذي، فمصيره السجن الطويل، والتعذيب الشديد، والقتل في السجن أحياناً. رحم الله من مضى وأعان الله من بقي.

حين نشر عبد الله الفيصل كتابه (وحي الحرمان) وهو ديوان شعر كتبه له شاعر لبناني، تساءل مقدّم الديوان، ولربما كان كاتبه: أأميرٌ ومحروم؟!

ونحن نتساءل: أأميرٌ ومعارض؟!